





مكتبة الجزل - عكا

رقم التصنيف

2448 نا

رقم التسلسل

200409 تسلسل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QURĀNIC THOUGHT





هذه مشيئة العالم

العلامة والمجيد الجيد

الفرامه شيخ

الاسلام والمسلمين

استاذنا

الرحيم

الساكن

علي

المرتضى

تقيا

الدين

العلي

عليه

السلام

ويبها شرح يسهل الوضع

للعده السمرقندي

وقف واقعه في
السنه المرمومه

ميرى سيد وقف واصدق ميرى علي

كل طالب علم وقفاً صعباً شديداً شرطه

لا يخرج منه ولا يسهل الكتب الا صديقه نفا

فمن يدركه لغيره سنه فانما اسمه
علي الذي يبدلونه الله سبحانه وعلم





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي خصنا بالبيان وجعلنا من الغابرين بدل الحمد
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد ولداً عدناناً ومحمداً له وصحبه زكري
 العلم والعرفان وبعد فيقول ابراهيم بن جوري وفقه الله لطريق السجادة
 وزيادة الحنفية وزيادة فقد سألني بعض الاخوات اصلي الله في قلوبكم اجمعين
 والثان كتابة زكية علمي المقدمة المسماة بالسعر قد فيه لقبين مردها
 وتكشف ثامها مع الاقتصار والايضاح واللاظهار والافصاح فلما
 الشرح صدر لي لذلك والله اعلم بما هنا لك اجيبه ما طلبت متوسلاً
 بسيد العرب فقلت وبالله التوفيق لسمي الله الرحمن الرحيم ابتد المؤلف
 بالجملة ثم بالحجوة افتد بالكتاب لعز بن محمد بن ابي خنبر كل مرزبي
 لا يبد فيهم لكن اقر كثره وون علم الجملة لان فيهم اخذوا العلم لا يفتقر
 في قول الكل والشرب واسلم انه ينبغي لكل شارح في فن ان يتكلم على الجملة
 بطرق مما يناسب الفن الذي يشرح فيه لمحققين احد هما حق الجملة والا
 خرق ذلك الفن ونحن الان شارعون في فن البيان فينبغي ان نتكلم
 بطرق مما يناسبه فتقول اصل وضع ابنا للاصاق وهو قسمان حقيقي
 كما في قولك امسكت بزيدا فاقبضت على شيء من جسمه ومجازي كما في
 قولك مررت بزيدا قال بعضهم والا تشبه ان الاصاق هنا مجازي لان
 زمن المايغ بعد زمن ذكر الاسم اذ لا يفاضل عراض سيالة تغني كبحي
 النطق بها ويكون اصل وضع اليها ما ذكر علم اذا استعملها في الاستعانة بها
 هو علم سيد مجاز وجهي كقولك ان يكون مجازاً مرسلان تنقل اليه من
 الارتباط علم وجه الاصاق في مطلق الارتباط ثم ان اسمعت في الارتباط
 علم وجه الاستعانة لكونه فرطاً من افراد ذلك المطلق كان مجازاً مرسلان
 عرسية وان فقلت من ذلك المطلق الي الارتباط علم وجه الاستعانة
 كان مجازاً مرسلان كرتبي والملاقة علم كل دايرة بين الاطلاق والتقدير محمد
 ان يكون مجازاً بالاستعانة التبعية بان يشبه مطلق الاستعانة بمطلق
 الاصاق بجامع الارتباط في كل فسوي لتبنيه من الكليات للجمادات
 فتعارفها الموضوعة للاصاق اجزي للاستعانة بجزيكية ولا بد منها
 من

هذا هو المقصود من قوله
 في قول الكل والشرب
 واسلم انه ينبغي لكل شارح
 في فن ان يتكلم على الجملة
 بطرق مما يناسب الفن الذي
 يشرح فيه لمحققين احد هما
 حق الجملة والا خرق ذلك
 الفن ونحن الان شارعون في
 فن البيان فينبغي ان نتكلم
 بطرق مما يناسبه فتقول
 اصل وضع ابنا للاصاق وهو
 قسمان حقيقي كما في قولك
 امسكت بزيدا فاقبضت على
 شيء من جسمه ومجازي كما
 في قولك مررت بزيدا قال
 بعضهم والا تشبه ان الاصاق
 هنا مجازي لان زمن المايغ
 بعد زمن ذكر الاسم اذ لا
 يفاضل عراض سيالة تغني
 كبحي النطق بها ويكون
 اصل وضع اليها ما ذكر علم
 اذا استعملها في الاستعانة
 بها هو علم سيد مجاز وجهي
 كقولك ان يكون مجازاً
 مرسلان تنقل اليه من
 الارتباط علم وجه الاصاق
 في مطلق الارتباط ثم ان
 اسمعت في الارتباط علم
 وجه الاستعانة لكونه فرطاً
 من افراد ذلك المطلق كان
 مجازاً مرسلان عرسية وان
 فقلت من ذلك المطلق الي
 الارتباط علم وجه
 الاستعانة كان مجازاً
 مرسلان كرتبي والملاقة
 علم كل دايرة بين
 الاطلاق والتقدير محمد
 ان يكون مجازاً بالاستعانة
 التبعية بان يشبه مطلق
 الاستعانة بمطلق الاصاق
 بجامع الارتباط في كل
 فسوي لتبنيه من الكليات
 للجمادات فتعارفها
 الموضوعة للاصاق اجزي
 للاستعانة بجزيكية ولا بد
 منها من

من مجاز اخر لان الاستعانة حقيقة بالذات لا بالاسم وذلك
 بان يشبه مطلق ارتباط بين اسم المستعان به والمستعان فيه
 فسري التشبيه من الكليات للجزيات فتعارف لبيان المشبه به وبلزوم
 ما ذكرناه الجواز على الجواز والحج جوازه لوقوعه في القران قال تعالى
 ولكن لا تؤعدن سرا فان اصل السرد الجهر فنقل ولادى لوطى
 لكونه لا يقع غالباً فيه فالعلاقة الحالية والحتمية ثم نقل لسعد لكونه
 سبب لوطى غالباً فالعلاقة السببية والحسبية ومعنى لام بلاد
 على ما تم لكن ليس المراد به هنا هذا الامر بل المراد به ما صدق له
 كالتى والرافعة والحي والحيت الخ غير ذلك وهى هوى حقيقة
 او مجاز خلاف لانهم اختلفوا فيما استعملوا كى في جزيات كمال
 استعملت الانسان في زيد وعمر وثمانى الى غير ذلك فقيل انه
 حقيقة وقيل انه مجاز وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اللام الواقعة
 التوفى تعريف الحقيقة وهى الكلمة المستعملة فى ما وضعت له فقيل انها
 لام الابدل وبينى عليه ان ما ذكر حقيقة وقيل انها لام التعدية وبينى
 عليه ان ما ذكر مجاز واضافة الاسم الى ما بعد حقيقة ان اريد بالخلاف
 اليه الذات ومجازية ان اريد به الاخطا وذلك بان يشبه مطلق
 الارتباط بين المتضامين على وجه البيان بطلاق ارتباط بينهما
 على وجه التعيين فسري التشبيه من الكليات للجزيات فتعارف
 فتستعار صوت الاضافة من المشبه به المشبه استعارة تبعية فان
 قيل صوت الاضافة ليست بكلمة مع ان الجواز المصطلح عليه هو
 الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له نحو اصب بانها وان لم تكن
 كلمة حقيقة هى فى قوة الكلام والله علم على الذات الا قدس على علم
 شخصى جزئى لكن لا يجوز ان يقال ذلك الا فى مقام التعليل والتحقق
 ان العلم الشئى من قبيل الحقيقة خلافاً عن زعم انه واسطة بين
 حقيقة والجواز معلل بان لا يدف فيها من الوضع الذي يخص لغة
 بينها والاعلام ليست كذلك بل لما كونت فى لغة العرب تكونت
 فى لغة الجح مثلاً وكان مقضى الظاهر خطاباً مستعان به بان يقال

تطلق ارتباط بين
 ذات المستعان به
 والمستعان فيه

الكلية مع

باسمك



فيكون هنا التفتان على مذهب السكاكي لانه لا يشترط تقدم مباح
 يناسب لمقام وهو مما اختلف في كونه حقيقة او مجاز والوجه الرابع
 مشتقات من الرحمة وهي رقتى القلب تغضي الغضل والاصناف
 او ارادته وهذا المعنى مستعمل عليه تعالى باعتبار هدايته وهو لا يرقى
 جازر باعتبار رغبته وهو اللصان او ارادته فيستعين ان يراد من
 الرحمة في حقه تعالى معناها باعتبار رغبته وانه يكون مجازا
 اصليا من اطلاق اسم السبب واردة المسبب ويكون الرحمن ارجح مجازا
 مرسلتا تبعا لذلك ويصح ان يكون في الكلام كناية اصطلاحية
 وهو لفظ ملحق ولا يرد به لازم معناه فان قيل الكناية يصح فيها ارادة
 حقيقة وما هنا ليس كذلك ابيح بان المراد من ذلك كون المعنى
 الكلام استعارة تمثيلية ولكن لا يثبت في المعنى الحقيقي وان منع منه مانع خارجي كما هنا وقد
 حيدل بعد الصغوي ان ذلك حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة قد خذوا
 مجازا بل حذفت بنا على ان الباصرف جر محروما من متعلقه محذوف تقديره
 او لفظ مثلا ومجاز بالزيادة بنا على انها صرف جر لا يند للبحث في الاتفاق
 وبنوعها ما قاله الجوهري من ان الاصل باله فالحام لام فرق بين اليمين واليمين
 اي ليد فرق بين التسم والبرك ومجاز بالتقديم والتأخير بنا على ان
 اصل باله لام تقدم واخروان قال في الاتقان نقل عن البرهان
 ان ذلك ليس مجازا والحق ان كلاما من هذه الجازات ليس اصطلاحيا
 مجازا بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له نحو واغاهم داخل في الجاز
 بمعنى مطلق القهر وهو ارتداد بخلاف الاصل وبعد هذا كله فحجة
 المحمد السهلة مجاز مركبة كلها موضوعات للاخبار وقد استعملت
 في الاشياء مما ينبغي التسمية ان الرحمن يختص به وما قول اهل
 اهل اليهامة قطعا بالمسئولة الكذاب وتنتهت الموركي لانزلت
 رحمانا نحن نقتسمه في كفرهم وامباب بفهمهم ايضا فان الحق انما هو المعروف
 بخلاف المنكوف ان قيل يلزم على ذلك ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع
 ان الجاز فرغ الحقيقة تجيب بان يلزم ذلك وقولهم الجاز فرغ حقيقة
 امر لغوي والكلام على بسطة كثير وشيروني هذا القدر كفاية

الكلام استعارة تمثيلية
 لا يثبت في المعنى الحقيقي
 وان منع منه مانع خارجي
 كما هنا وقد حيدل بعد
 الصغوي ان ذلك حقيقة
 شرعية ثم ان هذه الجملة
 قد خذوا مجازا بل حذفت
 بنا على ان الباصرف جر
 محروما من متعلقه محذوف
 تقديره او لفظ مثلا ومجاز
 بالزيادة بنا على انها صرف
 جر لا يند للبحث في الاتفاق
 وبنوعها ما قاله الجوهري
 من ان الاصل باله فالحام
 لام فرق بين اليمين
 واليمين اي ليد فرق بين
 التسم والبرك ومجاز
 بالتقديم والتأخير بنا
 على ان اصل باله لام
 تقدم واخروان قال في
 الاتقان نقل عن البرهان
 ان ذلك ليس مجازا
 والحق ان كلاما من
 هذه الجازات ليس
 اصطلاحيا مجازا
 بمعنى الكلمة
 المستعملة في غير
 ما وضعت له
 نحو واغاهم
 داخل في الجاز
 بمعنى مطلق
 القهر وهو
 ارتداد بخلاف
 الاصل وبعد
 هذا كله
 فحجة المحمد
 السهلة
 مجاز مركبة
 كلها
 موضوعات
 للاخبار
 وقد استعملت
 في الاشياء
 مما ينبغي
 التسمية
 ان الرحمن
 يختص به
 وما قول
 اهل اهل
 اليهامة
 قطعا
 بالمسئولة
 الكذاب
 وتنتهت
 الموركي
 لانزلت
 رحمانا
 نحن
 نقتسمه
 في كفرهم
 وامباب
 بفهمهم
 ايضا
 فان
 الحق
 انما
 هو
 المعروف
 بخلاف
 المنكوف
 ان قيل
 يلزم
 على
 ذلك
 ان
 الرحمن
 مجاز
 لا
 حقيقة
 له
 مع
 ان
 الجاز
 فرغ
 الحقيقة
 تجيب
 بان
 يلزم
 ذلك
 وقولهم
 الجاز
 فرغ
 حقيقة
 امر
 لغوي
 والكلام
 على
 بسطة
 كثير
 وشيروني
 هذا
 القدر
 كفاية

قوله
 حذفت بنا على ان الباصرف جر محروما من متعلقه محذوف تقديره
 او لفظ مثلا ومجاز بالزيادة بنا على انها صرف جر لا يند للبحث في الاتفاق
 وبنوعها ما قاله الجوهري من ان الاصل باله فالحام لام فرق بين اليمين واليمين
 اي ليد فرق بين التسم والبرك ومجاز بالتقديم والتأخير بنا على ان
 اصل باله لام تقدم واخروان قال في الاتقان نقل عن البرهان ان ذلك ليس مجازا
 والحق ان كلاما من هذه الجازات ليس اصطلاحيا مجازا بمعنى الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له نحو واغاهم داخل في الجاز بمعنى مطلق القهر وهو ارتداد
 بخلاف الاصل وبعد هذا كله فحجة المحمد السهلة مجاز مركبة كلها موضوعات
 للاخبار وقد استعملت في الاشياء مما ينبغي التسمية ان الرحمن يختص به
 وما قول اهل اليهامة قطعا بالمسئولة الكذاب وتنتهت الموركي لانزلت
 رحمانا نحن نقتسمه في كفرهم وامباب بفهمهم ايضا فان الحق انما هو المعروف
 بخلاف المنكوف ان قيل يلزم على ذلك ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع ان الجاز
 فرغ الحقيقة تجيب بان يلزم ذلك وقولهم الجاز فرغ حقيقة امر لغوي والكلام
 على بسطة كثير وشيروني هذا القدر كفاية

قوله

الاصناف
 او ارادته
 وهو لا يرقى
 جازر
 باعتبار
 رغبته
 وهو
 اللصان
 او ارادته
 فيستعين
 ان يراد
 من
 الرحمة
 في حقه
 تعالى
 معناها
 باعتبار
 رغبته
 وانه
 يكون
 مجازا
 اصليا
 من
 اطلاق
 اسم
 السبب
 واردة
 المسبب
 ويكون
 الرحمن
 ارجح
 مجازا
 مرسلتا
 تبعا
 لذلك
 ويصح
 ان
 يكون
 في
 الكلام
 كناية
 اصطلاحية
 وهو
 لفظ
 ملحق
 ولا
 يرد
 به
 لازم
 معناه
 فان
 قيل
 الكناية
 يصح
 فيها
 ارادة
 حقيقة
 وما
 هنا
 ليس
 كذلك
 ابيح
 بان
 المراد
 من
 ذلك
 كون
 المعنى
 الكلام
 استعارة
 تمثيلية
 ولكن
 لا
 يثبت
 في
 المعنى
 الحقيقي
 وان
 منع
 منه
 مانع
 خارجي
 كما
 هنا
 وقد
 حيدل
 بعد
 الصغوي
 ان
 ذلك
 حقيقة
 شرعية
 ثم
 ان
 هذه
 الجملة
 قد
 خذوا
 مجازا
 بل
 حذفت
 بنا
 على
 ان
 الباصرف
 جر
 محروما
 من
 متعلقه
 محذوف
 تقديره
 او
 لفظ
 مثلا
 ومجاز
 بالزيادة
 بنا
 على
 انها
 صرف
 جر
 لا
 يند
 للبحث
 في
 الاتفاق
 وبنوعها
 ما
 قاله
 الجوهري
 من
 ان
 الاصل
 باله
 فالحام
 لام
 فرق
 بين
 اليمين
 واليمين
 اي
 ليد
 فرق
 بين
 التسم
 والبرك
 ومجاز
 بالتقديم
 والتأخير
 بنا
 على
 ان
 اصل
 باله
 لام
 تقدم
 واخروان
 قال
 في
 الاتقان
 نقل
 عن
 البرهان
 ان
 ذلك
 ليس
 مجازا
 والحق
 ان
 كلاما
 من
 هذه
 الجازات
 ليس
 اصطلاحيا
 مجازا
 بمعنى
 الكلمة
 المستعملة
 في
 غير
 ما
 وضعت
 له
 نحو
 واغاهم
 داخل
 في
 الجاز
 بمعنى
 مطلق
 القهر
 وهو
 ارتداد
 بخلاف
 الاصل
 وبعد
 هذا
 كله
 فحجة
 المحمد
 السهلة
 مجاز
 مركبة
 كلها
 موضوعات
 للاخبار
 وقد
 استعملت
 في
 الاشياء
 مما
 ينبغي
 التسمية
 ان
 الرحمن
 يختص
 به
 وما
 قول
 اهل
 اليهامة
 قطعا
 بالمسئولة
 الكذاب
 وتنتهت
 الموركي
 لانزلت
 رحمانا
 نحن
 نقتسمه
 في
 كفرهم
 وامباب
 بفهمهم
 ايضا
 فان
 الحق
 انما
 هو
 المعروف
 بخلاف
 المنكوف
 ان
 قيل
 يلزم
 على
 ذلك
 ان
 الرحمن
 مجاز
 لا
 حقيقة
 له
 مع
 ان
 الجاز
 فرغ
 الحقيقة
 تجيب
 بان
 يلزم
 ذلك
 وقولهم
 الجاز
 فرغ
 حقيقة
 امر
 لغوي
 والكلام
 على
 بسطة
 كثير
 وشيروني
 هذا
 القدر
 كفاية

الحمد لله على ما كانت البهجة متفرقة للاعتراف بان الفعل لا يتم الا
 باسمه تعالى ناسب تسميتها بالحمد شأ وعليه تعالى
 وشكر له حيث ان الامر كله منه واليه وانما عبر عنه بالجملة
 الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل اذا كان المصدر اليه
 مصدر كما هنا فان المصدر حدث الله فحذف الفعل مع فعله
 ورفع المصدر واشتت عليه ال على ما فيه من عدم الحذف القوي
 لما قال بعض المحققين لان الجملة الاسمية تدل على الدوام
 بخلاف الفعلية فاما تدل على التجدد والحديث على ما هو
 المشهور فيها واستشكل ما ذكر من ان الجملة تدل على
 الدوام بقول الشيخ عبد القاهر امام الفقه في قولك زيد يظن
 انه لا يفيد لا يتوثق لانطلاق لزيد واجاب له بعد التفتان
 بان الشيخ نظر لاصل الرفع وغيره بنظر قرابين المقام فتحصل
 ان الجملة تدل على الثبوت بوضعها وعلى الدوام بما اقترنت
 بها من قرابين المقام ووقع للكفيدة كلام هنا مردود كما
 بسطه الفقيه فليراجع لو اذهب لعظيمة كذا نسخ وقام
 اخرى لله واذهب لعظيمة ولا يخفى ان الاولى ترجع الى الثانية
 بتقدير لفظ الجلالة وعلى كل منها في كلام الله تكليف
 الحكم المشتق وقد تقر بان تكليف الحكم مشتق يوزن
 بعلية ما منه المشتق فكانت قول الحمد لله لهيبته العظيمة
 فيكون قد عدل ثبوت الحمد لله تلك الهيئة مع ان الحمد
 ثابت له تعالى لذاته لا لعلة وبجواب بان لم يرد تكليف الثبوت
 وانما الال تكليف انشاء الثناء الذي تضمنته الجملة ويمكن
 ان يقال انه عاقب الحكم بالذات الاقدس وعبر عنه بعنوان
 الموهب شانه الى انه سبحانه وتعالى ذم الموهب على عباده
 بحيث انه لا يخفى اني دقيقة من ان يكون له فيها امداد عليهم
 جمع العطايا فتكون ال للاستفراق وهي النسخة على الحقيقة
 من حيث تحقها الى جميع الافراد وعلامتها ان يصح صلو

توهم عدم اي حجب
 الفعلية اصلا لا سيما
 اذ كان موضوعها موهبا
 والمصدر هو
 المحل والاصل في عام
 كونه فعلا والفاعل
 هنا لا يتعدا في ليس
 الابتداء عاملا واللام
 بل العامل الاصل هو
 لكن هذا اعم منه
 قوي عند انه تمام
 ١٥
 قوله ووقع للمصدر
 حاصل ما قاله الفقيه
 ان الاسمية تفيد
 الدوام بنفسها وانما
 بقوله تعالى حكمة
 المتنافقين انه لا
 الكفر فكيف في قوله
 لا يزل يزل عن ربها
 يدل عدم الزوال
 بقوله انما مظهر
 حتى يستقر بكون
 اي كما يشهد بعلم لا
 كذا ولو كان ادعاء
 حدوث الايمان بغير
 منه غير بما يدل على
 الحدوث فقط وهذه
 الفعل فقالوا ائمتنا
 احدثوا لنا الايمان
 فيقدر ان يكون مقدوله

الاسمية
 الدائمة
 فيصل ان
 بنية الاسمية
 بوضعها ونحو
 الدوام بها
 تقترب بها
 من قرابين
 المقام في
 قوله الحمد لله
 هو شوق
 الى تعالى



كل مجملها او بعضها عطيا فكون ال للعهد الخارجي وهو الدخلة
 على فرد من افراد الحقيقة ان كان ذلك الفرد معاونا للمعطي
 وعلى هذا فالعطاء المعبر هو العطيية التي نزلت بها سورة
 القدر وهي والتعريف فيها للاستقبال الاستيلاء على جميع ما
 ابراهيمنا والله عونه بدليل ان حصول رضاء صلى الله عليه وسلم
 خرج من متاعه عن جميع عصات امته عن النار كما روي انه لما نزلت
 قال صلى الله عليه وسلم اذ لا ارضى ووجد من امتي معي في النار
 وقيل هو العطيية التي نزلت بها سورة الكوش وكل معنى
 العطيية بمعنى معاوم عند الهدى والعلم والملائم للتمام الاول الثاني
 لما في من المعوم ان الواهب هو المعطي بدون عوض
 والعطيية اسم للشئ المعطى لكن المعطى بها ههنا الشئ لا يوصف
 لكونه معطى فيكون في جميع تجريد او الشئ الذي يكون الى كونه
 معطى فيكون في كلامه مجازي الاول لانه لا يلزم عليه تحصيل الحاصل كما في
 قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سبعة فيكون المصداق اشار
 للمعنى الخاثر بوجه في الجاز حيث ذكر في مطلع كتابه ما يجوز الى
 الجوزيل والحق انه لا تجريد ولا جواز لان تحقق الوصف للمفعول به
 مقارن للفعل بحيث تعلق الاعطاء بالشئ يتصف بكونه عطية
 كما انه حيث تعلق الضرب بعمر يتصف بالمضروبية وحيث تعلق
 القتل يتصف بالمقتولية وهكذا ولذلك شنع السب في عروك
 الافراد على من جعله الحارث المذكور من مجاز الاقل بمعنى انه
 لا تقدر في علم الكلام ان اسماوة تعالى توقيفية اي يتوقف
 جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها عن الاشارة ووجه فكيف
 يطلق المعنى الواحد عليه تعالى مع انه لم يرد واوجب بان جبري على
 طريقة من يكتفي بورد المادة ولو بصيغة اخرى كما ههنا فانه
 وردت المادة في قوله تعالى انما انا ورسول الله انما انا ورسول الله
 المذكور في الاسماء التي حيث حذفتها الوهاب اعلم طريقة من
 يجوز اطلاق كل ما يدل على الكمال وان لم يرد على ان التحقيق ان
 محل

بشيء يكون

قوله الاول
اي هو
بالمعنى

الاصول
في الاشارة



هذا التعريف على عدد ذلك ان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون
 قائله ان على سبيل الوصفية العامة وايضا في الحديث ان عبد الله
 مثلا يلق على كل احد بالعمى العوضي ولا يلزم ان يكون عميا لكل احد
 هذا ظاهرا على تسليم عدم ورود الواهب واما على وروده فما عذاه بعضهم
 لابن حجر شرحه على انكشاف في باب الحقيقة فلا اشكال ولا جواب
 فحقها فتفتن والصلوة اسم انما اتى بالصلوة عليه صلى الله وسلم
 لخبر كل كلام لا يبد فيه بذكر الله ثم الصلاة فهو قطع الحق وهووات
 ان كان شيئا بعد به في فضايله الاحمال والخبر من صل على في كتاب لم يزل
 الملايكة تستغفر له ما رتب اسمي في الملك الكتاب وقد اضرا المصلاة
 عن السلام وهو كروه كحكمه وقد انكر الفوري على مسلم لا مولاه
 جيمت بها حين قال بارها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد
 انكر الفوري على مسلم ذلك لما ذكره في تعقيب بانهم نسوا على ان
 الواو لا تدل على صحة المطلق ولا دلالة في القران في الذكر على
 القرآن في الفعل بل انما اقيموا الصلاة واتوا الزكاة ولذلك ذهب
 غير واحد من العلماء ان لا يكره ذلك نعم هو خلاف الاولي كجمل
 كما لا يكره ومع ذلك المقدم القول في الكراهة لاكن سبحانه عن
 المصحة عن لا يبري كراهة الافراد لان كان من اكارا الخفية الذين
 لا يقولون بها واعلم ان الصلاة ثلاثة معان الاول لغوي فقط
 وهو الادعاء مطلقا وقيل بخير وان في شراي فقط وهو قول وافعال
 مفتحة والتكبير مختصة بالتسليم بامر ايط مخصوصة وانما لث
 لغوي وشراي وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره
 من الملايكة وغيرهم المقرح والدمي واختار ابن هشام في معجمه
 انه المصطف بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة انه ويرتب على هذا
 الخلاف انها من قبيل المشترك المعنى على الاول ونما بطلان يتحد المفظ
 ويتعدد المعنى كما هي فانها موضوعة للباصرة بوضع والمجازية بوضع
 وللهذه بوضع وانها من قبيل المشترك المعنى على الثاني وضابطه
 ان يتحد كل من اللفظ والمعنى لكن تعدد الافراد المشتركة في ذلك



المعنى كما سدقانه معوض عن المجرى ان المفترس وتحتة انما مشتركة فيه
 والتحقيق الثاني لانه لا يصل عدم تعدد التوضع على خير البرية في الامم
 استهارة تتبعه حيث شبه مطلق ارتباطه ملاة بمصلى عليه بمطلق
 ارتباطه مستطع على عليه جميع شدة التعلق في كل فرع من التثنية
 من الكليات للمجربيات واستقرت على من جرد من التثنية به
 جرد التثنية وظاهر ان خير البرية هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا ينافي
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح خير البرية ابراهيم
 لانه خصه به بغيا النبي صلى الله عليه وسلم فخيرته صلى الله عليه وسلم مطلقا
 واما خيرية ابراهيم عليه السلام فمقيدة وانما اختار المصطفى المذكور
 دون غيره لانه اذ راج جميع كماله صلى الله عليه وسلم فيه وهل خير بية صلى
 الله عليه وسلم على غيره بسبب مزاياه القاضية بها قال بعضهم
 نعم والتحقيق فلاقته لان للسيد ان يفعل من شاعلى من شارة وان كان
 قالوا يوصى بالمفضول ما لا يوجد في الفاضل وليجوز من الالتفات الى ما
 يبرز على ذلك من تفضيله صلى الله عليه وسلم من سائر الانبياء بقضا
 تسببها وان غلب على بعضها للمجربين ولا يخفى ان خير افضل تفضيل
 فاصد خير فقلت حركة اليا الساكن قبلها وحذفت الهمزة طلبا
 للتحفة وتكون افضل تفضيل لا شئ ولا يرجع ولا يرد على ذلك قوله
 او خوف الالتباس تعالى وانهم عندنا لمن المصطفى من الانبياء انما هو خير كحرف خير
 الهمزة الاستهزاء بالشديد واحد بربيه بكم يكم بوزن فطيم فصيلة بمعنى مفعوله
 من البراءة وهو الخلق فقلت الهمزة ياء وادخمت الياء التي قبلها الياء
 وقد جعل بعضا لشارح الى البرية بالجمع وجه بان خيرية صلى
 صلى الله عليه وسلم على اجس تستلزم خيرية على جميع الافراد
 بطريق برهاني وكيفية ان تكون للعهد الخرافي والمعلوم من
 عمدة انتظام في تلك التفضيل من الناس واجن والملائكة لا اله الا
 الذي لان المهور على فرد منهم وهو يصدق باحق فرد
 وتفضيل الكمال على الناقص يقتضي تنقيصها الكامل ويحمد
 ايضا ان تكون للاستفاد وفي في كماله ان تكون للاستفاد

جميع

البحر وان يكون للاستفراق الجمعي ان صلى الله عليه وسلم كما هو
خير من كل فرد خير من المجموعة كما في تفسيره وكونه
للاستفراق الجمعي هو ان يكون المقضية على فضيلة صلى الله
عليه وسلم على المجموعة المعروفة منها افضلية على كل فرد بالاولى
والثانية ما يقتضيه الاستفراق الجمعي من تفضل العام على
الخاص بخصوصه وهو نقصه لان القضية عليه تنضم قفايا
بعد الاستفراق فيقول ان مرادى مخصوص وان اجيب عنه بان لا يلبس
من ضمن الغني للشيء ان يعطى حكمه من من وجه والذوات
شاهد عريان ومما ينبغي التنبه له ان المراد بالناقص في قولهم تفصيل
الكامل على الناقص ففهم من بعدنا قاصدا والافعال لا زمر
لعل تفصيل ان المقبول ان يكون ناقصا بالنسبة للافعال فتدبر
وعلى له نحو لوقال وعلى له العلية انه كان اصين سبكا وعلى
مزنة لذا قل العظام ونحوه وغرضه ان لوقال ذلك ان جمع لفظا ومعنى
اما الاول فلان الاصل في الجمع مذبوحا بان يكون لكل فقوت
ما يقابلها لان كل فقوت بمنزلة شرط واما الثاني فلان الفقوت
الرابعة تصير كالليل للفقرة التي قبلها ولا يردح انه يكون المتعلق
بالاول فقوتين مع كون المتعلق بالله فقرة واحدة وكذا المتعلق
بالرود لان العبرة بصلو المعاني لا بكثرة اللفظ ولا بحرفي علو معني
الفقرة المتعلقة بالله تعالى ثم المتعلقة بالرود على معنى الفوتني
الفقوتين المتعلقين بالاول فغير ذلك الفقرة الثالثة تصير
اقصر مما قبلها ولحسن الجمع ما تساوت فقرته ثم ما طالتيه
اللامعة عند السابقة فلا يستحسنون قصيرة بعد طويلة و
لا يكون هناك كواصن سبكا ومجانب باننا لا نعتبر السابقة
واللاحقة مطلقا بل كل فقرة وثانيتها فقط فتعتبر الاول
والثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا والرابعة هذا اطول من
الثالثة ولا يظن لكون الثالثة اقصر من الثانية هذا واعترض
على المصنف قدهم الصلاة على الصحاب واجيب بانه لا اهل

لكن ص



لذخولهم في الاذن لانهم في كلامه عمقا لا يتابع في العمل الصالح كما الانسب
 في قوله ذوي النفوس الزكية ويحكمه ولو في مجرد اليمان بزياد
 ايمانهم بغيرهم لهاارتها من ريسا لكترو وقد اختلف كثير من تعبيره
 بذلك في مقام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن محمدا بن عبد
 القدية والافندي بحسبها بل جعل العصم في كلام المصنف بهما
 حسا والتباين من كلامه ان ملده به الالهام الاصطلي للملحى
 بالقرآن وهو ان يكون المقصد معنيان احدهما قريب والآخر
 بعيد ويراد البعيد لغزبية خفية ولفظ لال له معنيان احدهما
 قريب وهو الهدى والآخر بعيد وهو الا تباع وقد اريد منه
 المعنى البعيد لغزبية خفية وهي مقام الهدى وقيل حال المصنف انه
 يقضي انه لا امل الا لصحاب وانه اراد بالاذن ما يجرى ويحمل ان مره
 به الالهام اللغوي وهو القاء معنى في الوجود الذي اذعن ذلك المعنى
 ان اتباعه صلى الله عليه وسلم كسبها وقربته في مجال راقية بهم وعطف
 عليهم وقيامه بما يصلح ظواهرهم وبواطنهم حيث عنون عنهم بلفظ
 الال الذي هو في الاصل عيان الوجد وقربته فتخطى ذوي النفوس
 الزكية اي اصحاب النفوس النامية في الهدى والطاهرة عن الال
 ويلزم من ذلك فلا جها وهو الظفر بالمقصود والدليل على هذا اللزوم
 قوله تعالى قد افاج من ذكها واعلم من ذلك ان تفسير بعض الشراخ
 للزكية بالمفحمة تفسير باجده فان قيل هلا قال للمعنى ذوي العقول
 الزكية لان العقل به كمال الانسان وبه تتفاوت مراتب الخلق فكان
 هو الولى بالوصف بالذكاء اجيب بان ذكاء النفس يستلزم صفة العقل
 بالطريق الاول للذنب من النفس الى الشهوات والعقل الى الكلمات فمن
 كانت نفس زكية كان عقله كذلك اولى وهذا كمال كما ترى من غير تعابير
 النفس والعقل وهو احد قولين وذلك انه قيل بتعابيرها فان النفس
 معنى لطيف رباني به حيات الانسان والعقل قوة للنفس بها
 تستعمل المعومر الضرورية والنظرية وقيل بتعابيرها بالتعابير
 والاختلاف انما هو بالاعتبار وعليه فما لطيفة ربانية لكن باعتبار

مبها

لانها صار

ميلها الى الشهوات قد هي نفسها وباعتبار رجلها فيها الى الكلمة
 تسبح عقلا والتحقق الاول وان قال الشيخ الملعوني كبيره
 ان التقدير بينهما خلاف التحقيق كمن صنع ان بعضا لفظا
 قال ان التقدير هو اذهبا ~~للمعنى~~ فليس صحيح اما بعد
 قد يصح المحققون على ان فصل الخطاب هو ما بعد كما
 نقله السيد لقمانى عن ابن الاثير قال لان المتكلم
 يفتخ به في كل امر ذي ياك بذكر الله وتحميده والصلوات
 على نبيه فاذا اراد التفرغ الى غيره فصل بينه وبين ذلك بقوله
 اما بعد وقد يخبر بعضهم فيقول وبعد لكن النية اما بعد
 والاصح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب فقال اما بعد لغيره
 كالتحسين والتحقق ان اما في عبادة الله وغورها بخير لا تكيد
 بخلافها في حق قولها القوم اما زيد فراكب واما عرو
 فهاش ولا ما ذكر نحو مل وهلم جوفانها فيه لانا كيد مع التفسير
 ولذلك قال الرضى انها موضوعتان لمعنيين احدهما على الالزام
 وهو التاكيد والاضرفى بعضا للموضوع وهو التوصل وقيل
 بعضهم انها موضوعتان لها رايها جعلها للتاكيد مع التماثل
 في جميع استولائها والتزم بتقدير لفظها والى تقدير بعض
 المفصل والثالث احتباك من بينه على هذين التقديرات
 ولذلك تعقب لغاوض العاصم عاينيا لتكفى لم يجد لها تانيا
 ووجه افادة اما للتاكيد انك اذا قلت اما زيد فنانم مثلا
 كان المعنى لهما يكن شئ في الدنيا يكن قياما ويدا ومارية
 موجودة لا تتلوا عند شئ في هذا تحقيق قيام زيد
 للمعنى ليد بطل بمقتضى يد وهذا المعنى مستلزم للتاكيد
 كما هو ظاهر وعلم من ذلك ان اما ان يكون عن اسم الشوط
 وفعله وهو الذى اشهر لكن التحقيق انها نافية عن اسم
 الشوط فقط كما نفس عليها لانه واجب واما قولهم قد
 التزم اسم مما بدلا لفاعليها ليكون كالعوض عن وتوضيح

قوله الجمل فهو
 مثلا العلو شافا
 من قوله لا يقسم والفقير
 وبعض المفصل اذ
 يصح فيهما وفيه
 من لادته وفيه لادته
 تقدير الجمل صح

لانه صار

وجوه

ذلك ان احدا ما زير فتايم مثلا ما يمكن شئ في الدنيا فزيد
 قائم فخذ في اسم الشرط واقبعت اما قائم وصدق فعدم وقت
 زيد ليكون العوض عنه وهذا لما تترك صريح في ان الضيق هنا
 من مهورلات الجزر او قدم لما ذكر وهو اول من جهته من
 مهورلات الشرط لما افاده بعض محققي الحفارية حين انه
 صحت طلب الابتدأ في الامور كالي الشامل للقول با
 لسملة وما معها كان لتقيده يكون بعد ما ذكر في صير ولا
 داعي لتقييد الشرط بذلك فتدبر فان ضراي فاقول
 ان الحق وانما قد بدا ذلك لان جوابا لشرط لا بد ان يكون
 مستقبلا عن فعل الشرط وما هنا ليس كذلك فان ذكر
 معاني الاستقالات وما يتعلق بها ما في عن وجود
 شئ في الدنيا ما لا واستقالات في حال التعلق او في
 الزمن المستقبلي بالنسبة لولانه يشترط ان يكون مضمون
 اجلي به مستقبلا متبعا عن مضمون جملة الشرط ومترتبا
 عليه وان كذلك ما هنا فانها كون معاني الاستقالات وما
 يتعلق بها قد ذكرت في الكتب اخاهر محقق في نفسه
 وان لم يوجد شئ في الدنيا صامى التعليق او بعده للذي يعبر
 على تقدير القول ما هو جوابه من انه يجب حذف الفاء
 ان حذف القول لمان كره الاستحوى في شئ قول ايها ذلك
 وحذف الفاء في شئ ان لم يك قول معها قد نبذ او يجب بان
 ذلك عند متفق عليه كما ذكره السيوطي في جميع النواع من
 القول بجواز حذف الفاء بل نقل قولاً بوجوب ذكرها
 في هذه الحالة فاعل المصيرى على احد هذين القولين
 وتخلص بعضهم من هذا كلامه حيث جعل قوله فادرت انهم
 جوابا لشرط وقوله فان معاني الخجعة لم فتكون العفة
 مقدمة على المعاول وعليه فلا بد من جعل ادت بمعنى ريد
 وهذا لا يتم الا اذا كانت المحظية مقدمة على التاييف كما
 هو

هنا لغالب لكن المتبادر من عبارة الغص خلافة فليتاوهل
معاني الاستعارات إضافة معاني للاستعارات من إضافة
المعروف للذات وقد عرفت أن الغص من الغصام على المص باخر لا وجه
للمع في عبارة بالنسبة للمضاف اليه لان الاستعارة المركبة
لا تقع وله معنى يصح جمع وكان الصواب ان يقول معاني
الاستعارة وأشار الشيخ الملووي الى جواب بان لفظ الاستعارة
في كلامه ليست جمعا للاستعارة التي هي اصل كل معنى يرد ما ذكر
بل للاستعارة التي هي امر جزوي وذلك لان كل من المعاني
الثلاثة له اسم فاض وهو استعارة مصرحة واستعارة مكنية
والاستعارة تحيلية فيكوننا المص قد اردنا بالاستعارة الاسماء
الثلاثة الا انه حذف العجز من كل وجميع الصدر بقوله عني
لوهذا المدلول عليه بالواجاب بعضهم انش بان الكللي وان كان
واحد في ذاته لم يقدر باعتبار افراده فيصح جمع هذا الاستعارة
تمامي وما يتعلق بها اى من الاقسام والقراين اخذ من
قوله فيما ياتي لتحقيق معنى الاستعارات واقامها وقربها
فكل من الاقسام والقراين متعلق بها لكن جهة التعلق
مختلفة لان تعلق الاقسام بها تعلق تفضيخ فان تسميم
الشي الى اقسام توضح له وتعلق القراين بها تعلق تسميم
فان حقيقة الاستعارة لا يتم الا بالثبوتية لكونها ما تحذره
في مفهومها كما سيأتي في كلام المص قد ذكره انهم لم يقل
قدن كما بالف التثنية كما هو حقه على الظاهر كما علمت
من ان ما يتعلق بها شيئا من الاقسام والقراين فان نظر
اليها مع المصروف عليهم صارت الاشياء ثلاثة فلذلك
غير يقول قدن كون ويجوز ان يكون غير ذلك نظر للافول ولا يخفى
ان معنى الذكور المتألف وهو لا يكون في الكتب لانها مجوز
الورق والنقوش كما يفيد كلام الجوهر في النقوش
فقط كما قام بعضهم وعلى كل فالذكي انما هو النقوش



بالج

ويعتاد ان يراد من الذم المقتضى على سبيل الج ان المراد
اليتبع من اطلاق اللذم وازادت الملزوم لانه يلزم من
النقش المذكور عادة والتلازم العادي كاف عند الحكم الهيات
فان قيل يقتضى عبارة المص على هذا ان الذي نقش في الكتب
هو ما في الاستحادات وما يتعلق بها مع ان الذم نقش
فيها انما هو النقوش الدالة على الالفاظ الدالة على
ذلك احيب بانه على حذف مضافين والتقدير قد ذكر
دوالها فليتأمل في الكتب المراد بها ما يتأمل بها كتب
المقدمين وزيبر المتأخرين فاندفع بذلك ما عساه ان
يقال بنا على ان مرادها هنا كتب المتقدمين بقربينة
التعبير بها بعد في جابنهم ومقابلتها في زيبر المتأخرين
هي وان ذكرت في كتب المتقدمين مفصلة عسيرة الضبط
ذوت في كتب المتأخرين بحجة مضمومة فلا يتم له الذي
تتعلق هذه الرسالة ووجه الدفاع اننا لانعلم ان المراد
بالكتب خصوص كتب المتقدمين بل المراد بها ما هو
قد يبرر مفصلة ما من الفهارس في قوله ذكوت وكذا
قوله عسيرة الضبط فهو جاي مترادفة ويصح ان
ان تكون ما من الفهارس في قوله مفصلة فتكون جاي
متداخلة والمراد بكونها مفصلة انها متفرقة متشعبة وان
كان المعروف ان المفصل هو الذي انضجت عنده دلالة
والا لم يصح جعل ذلك سببا لتأليف هذه الرسالة
فتأمل عسيرة الضبط اي عسيرة الضبطها على من يطالع
على تلك الكتب لتفرقها وتشتتها فيها ويعلم من ذلك ان
قوله عسيرة الضبط من زيبر اللذم بعد الملزوم كما قيل
وفي كلام بعض المحققين خلافة ونفس وقوله عسيرة الضبط
جاي مقيدة لقوله مفصلة لان المفصل قد لا يكون
عسيرة الضبط اذ التفصيل هو مراتب مقارنته اه بتصرف
وهو



وهو الذي رتبناه نحننا فارتدت عن جملته فان معاني
 الله ستارات اخرون عطف المسبب على السبب فالفا والسببية
 ذكرها في ذكر معلق الاستارات وما يتعلق بها من الاقسام والقرائن
 ولا بد من تقدير مضاف في ان اريد من الذكر النقش كما تقدم
 والتقدير في ذكر روال ووالها فان اريد منه حقيقة وهو لتلفظ
 قدر اضاف واحد فقط والتقدير في ذكر روالها فتدبر محو مقاب
 لقوله مفصلة وقوله مضبوطة مقابل لقوله غير الضبط فكان
 الاصل في المقابلة ان يقول سهلة الضبط بمعنى انه سهل
 ضبطها على من يطالع عليها لكن المعبر بذلك مبالغة في سهولتها
 فلما كانت سهلة الضبط لمن يطالع عليها كانت كأنها مضبوطة
 بالفعل وقد علمت ان المجلد بعد كونها مجردة وان كان
 المعروف ان المجلد هو الذي لم يتغير دلالة اذ لم يصح اراده هذا
 المعنى لانه المصدق خير منه كما هو ظاهر على وجه التحقيق
 بقوله في ذكره لكن يعطى النظر عن تقييده بقوله مجدة مضبوطة
 والا قضي كونها ذكورة في كتب القاموس مجردة مضبوطة وحي يتدافع
 سابق الكلام ولا حصة فتدبر نطق به كتب التقديم
 فيما استعاره لتربحية بتعبية فيكون قد شبه الدلالة الوضوح
 بالنطق بجاء ايضا المعنى في كل استعار والنطق للدلالة الوضوح
 ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دل
 دلالة واضحة واما جازم من دل يبقى فيكون قد اطلق الملزوم
 وهو النطق وان الدلالة وادار واضح وهو الدلالة الوضوح
 ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دل
 واضحة واما استعارة مكنية ويكون قد شبه الكتاب بالسان
 ذي نطق واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم حذفه ورمز اليه بغير
 لوازمه وهو النطق واما جازم معاني فيكون قد استعار النطق لغيره
 هو له كما في قولك انبت الربيع البقل فتدبر ودل زبر المتأخرين



عبر لجانب المتقدمين بالنطق وفي جانب المتأخرين بالدلالة
لان من عادة المتقدمين الاطلاق في العبارات حتى يتضح دلالتها
فكانها فاطمة بعد لولها بخلاف المتأخرين فان من عادتهم الارجاز
فيها فيكون في دلالتها ضغاب والمراد بجزء المتأخرين كسهم ان قرى
بضم اوله وثانية او كلاهما ان قرى بكسر اوله وسكون ثانياه والاول
اشتب والثاني اشمل فثبته قوله فنظمت امره عطفه فعلى قوله
فاردت امره من عطف المسبب على السبب لان من اباد شيئا
سبب عنه فعلا غالبه هو النظم في اللغة جميع اللاتي في السلك والمراد
منه هنا التاليف ليعو فيكون في كلامه استعماله لتصريحية تبينه
او يحجاز مرسل تبني فعلى الاول يكون المصعب قد شبه التاليف بالنظم
بجامع الجوع في كل واستفاد النظم في التاليف ثم اشتق من النظم
بمعنى التاليف فنظمت بمعنى الفت وعلى الثاني يكون قد اطلق الموزون
وهو النظم واراد اللازم وهو التاليف ثم اشتق من النظم بمعنى
التاليف فنظمت بمعنى الفت والمراد على هذا بالتاليف مطلق النظم
على وجه هذه الالفة لانه اللازم للاختصاص للنظم بالمعنى الحقيقي
وان كان للناسب هنا فراهنه فتاحل فريد عوايد من
اضافة المشبه به للمشبه كالجوين الملقى قولك اشعر والزعج
تعبت بالغمصون وقد جري ذهب لا يصل على الجبين الما وعلى
هذا فالاصل عوايد شبيهة بالفرايد في النفاضة هذا ان جعل
ذلك تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا توصيفا والمعنى فرايد
صفتها انها عوايد كان في كلامه استعماله لتصريحية حيث شبه
طوييفا المسائل بمعنى الفرايد واستعان اسم المشبه به للمشبه وقد
اعترضه نفاضا للعصام على المصعب بان لو قال فرايد فوايد لكات احسن
ورد بان غاية ما فيه مدح ذكته لفظية وهي الجناس المضارع الذي
هو توافق العلامتين في عدد الحروف وهما آما وتبتهما مع
اختلافهما في صرفين متقاربي الخرج وفيها قال المصعب من عادت
ذكته معنوية وهما ان هذه الفرايد عابدة اليه من كلام القوم
وليس من مخترعاته فيكون مطابقا لقوله فيما تقدم على وجه
امر

القول
ان ينفذ
الاول
الاول



انهم لا يقان التغيير بالقرآن في مرعات كل من النكتتين لما هو معلوم
 من ان معنى الفايده بما استسهت من عالم الوعيره والكتساب يفيد
 عدم الاختراجه لنا منع ذلك اذ لا كتاب بمعنى التجهل وهو شامل
 لما هو بطريق الفهم من القوم وما هو بطريق الاستنباط من كلامهم
 فلا تنح مطابقة هذا التفسير لقوله فيما تقدم هي وجهه انهم قد يقال ليس
 بالتعبير بالعبايد مرعاة النكتة المذكورة لاحتمال ان نسيها عوايد
 باعتبار عولها من المص على من بعد في فلاتح المطابقة السابقة فتدبر
 لتحقيق متعلق بنهظن واللام تعليلية والمراد من التحقيق زك
 الشيء على الوجه الحق كما هو احد معنويه للاثبات الشيء ابدليل
 كما هو المعنى الاخر وهذا احد الاقفاظ الخفية التي توجد وقيل
 اثبات دلل المسئلة بدليل اخر وثالثها الترتيق وهو التعبير
 بغايب العبارة الخلوه والابعاء التفتيق وهو مرعات النكات المعاني
 والحسنات الهدية وخاصها التوفيق وهو جعل العبارة سالمة
 من الاعتراض النحوي وقد لوح العمام الى الاعتراض على المص بان
 كما تحقق معاني الاستعارات واقسامها وقد اشرنا صق لترشيح فكان
 عليه ان يذكر في الدباجية كما ذكر هذه الثلاثة فيها قال وكان ادرجه
 في القرين لان كل من الترشيح وقرينة المكنية من ملامح المشبه
 وقد اجاب بعضهم باننا انا ذكر الترشيح وقرينة المكنية فيما ياتي تحتها
 للمر شحة تمنوغيه معهود لذاته فلا يحتاج لذكره في الدباجية التمام
 شأنها ان تذكر فيها المقاصد ويجوز بهذا الجواب قوله فيما العقد الاول
 في لغز الجواز حيث لم يقل وفي الترشيح مع انه ذكره فيه ولا يخفى ان ما قيل
 في الترشيح ياتي في التبريد ايضا وان لم يتغير من العمام فقطفت معاني
 الاستعارات اي معاني الاستعارة التصريحية ومعنى الاستعارة للمكنية
 ومعنى الاستعارة التخيلية وورد على المص ان معنى الاستعارة التصريحية
 لا يحتاج الى التحقيق لظهوره وعدم الخلف فيه واهم بان تسليط
 التحقيق على المعاني باعتبار ان كثرتها وهو معنى المكنية والتخيلية
 على ان تحقيق الشيء لا يتوقف على ضايقه ولا على الاضلاف فيه

في الكلام وانها التوبة
 وقد اثبات السئلة بدليل
 عليه في رده

اي



9
سنة
سنة

المس لا يقتضى التصدير بعنوان التحقيق الا ترى انه لم يكتف بصدق عقد
 بالتحقيق عند ان هذا الاعتراض لا يرد الا ان يصدق قوله واقسامها وقولها
 عطفها على قوله معاني الاستعارات كما هو متبادر من سوق كلامه بخلاف
 ما لو جعل عطفها على قوله تحقيق معاني فهم فافهم في ثلاثة عقود
 في ثلاثة اسئلة وهي الجنبود قبل النظم فيها واصال بعد النظم فيها فتسمى
 ثم هو لا يجمع ثم مطب بضم السين المهملة وسكون الميم وبالطاء المهملة اخذ فيها
 كل من اهل التن لا تتبع العقود وحدها عقود بل مع المنظوم فيها فالعقود
 مجموع المنظوم والمنظوم فيه الذي هو القلادة اذ علمت ذلك علمت ان لفظ
 العقده مجاز مرسل علاقته الكليلية والجزئية لا الاول وان جبر عده
 ومن محي نحوه لان ان يرد وحدها لا تقول الكون عطفها وان كانت تقول
 الى ذلك مع ما نظم فيها وقد تقدم ان قوله فرا يدعوا يد من اضافة المشبه به المشبه
 ان يجمع تركيبا اضافة فان جعل تركيبا اضافة كان لفظ الفراء استعارة
 تشبيهية وعلى كل لفظ العقود ترشح للتشبيه واللاستعارة ويجوز انما يتبادر
 ان يكون باقيا على معناه ويجوز ان يكون مستعارة للمباشرة السالبة فيكون
 الميم قد شبهها بمعنى العقود بجماع اشتمال كل على المتفاسد واستعار
 اسم المشبه به المشبه على طريقة الاستعارة التصريحية وقد اعترض المصمم على
 الميم بان كلامه يقتضى ان لكل من الثلاثة المتقدمة التي هي معاني الاستعارة
 واقسامها وقولها يفتىها عقدا من الثلاثة عقود وانها مرتبة هكذا قال
 والاول حق دون الثاني ووجه حقيقة الاول فيما زعم انه متفق الاقسام في عقد
 وصفت الاستعارات بالكناية في عقد وصفت قرينتها في عقد لكن هذا اللفظ
 اللوكان الحرف بمعنى الاستعارات خصوص معنى الاستعارة بالكناية وبقر
 خصوص قرينة المنكبة وليس كذلك فيها فقولها والاول حق فيها حق ليس
 بحق والاعتراض من اصله بان كلامه يقتضى كون تلك الثلاثة متبادرة
 في هذه الثلاثة بحيث لا يخرج عنها ولا يشك ان الامر كذلك والمتأهق
 شاهد صدق على ذلك وكفى بها قرينة على اللذان ذابا محققين النظر للواقع
 تنزيلا لا كعطفها عليه بحسب ما يمكن لا لعكس قد برر العقول
 انما وصفه بالاول مع انه حيث ذكره اولها علم انه هو الاول ليكون الكلام

يشتبه

جارياً على سبيل واحد وذلك لأنه لا يحتاج في كل من العقدين الا يتسنى الي
 التعبير بالثاني والثالث لعلوا الكلام العهد و يحتاج في هذا العقد المحر
 التعبير بالاول كما ذكرنا في انواع الجاز الظرفية من ظرفية الدال
 في المدلول لان الفعل الجاز معان والعقد الاول الالفاظ بناء على ما هو
 المختار في سماء الترتيب كالباء والغصد من انما السماء للالفاظ المحصورة
 الدالة على المعاني المحصورة فان قيل الظرفية يشترط فيها ان يكون للمظروف
 تحيز للظرف احتوي وما هنا ليس كذلك اجيب بان الظرفية مجازية للايقين
 و يحصل للمعنى سببه مطلقاً ارتباطه بالمدلول مطلقاً ارتباطه بطرفي المظروف
 نسري التشبيه من الكليات الجزئيات واستعمل لفظها في من جزئ من المشبه
 به الجزئي من المشبه على طريق الاستعارة التقرينية الطبيعية ويحتمل انه
 شبه العقد الاول مع انواع الجاز بمظروف مع ظرفه واستعمل لفظ المشبه
 للمشبه ومنه ومنه اليه يشاء من لوازمه وهو في على طريق الاستعارة
 بالكناية ويحتمل غير ذلك ثم ان الاضافة في قوله انواع الجاز للعهد والمعبر
 ما ذكره المصنف لا للاستقلال لأنه لا يذو لجميع الانواع في هذه العقد بدليل
 انه لم يذو المكنية فيه وقال بعضهم يصح جعلها للاستعارة لذكرة المكنية
 ضمناً في قوله الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانها داخله في ذلك كما
 سيأتي بيانه وان لم تكن من الجاز وقد اعترض الصمام على المصنف في كل من اللسان
 والمضاف اليه ومحصلا الاعتراض في الاول انه لو ابدل الانواع بالاقسام لكان اوضح
 لانه لا قد عبر بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستعارات واسماها والتعبير
 هنا بالانواع ربما يوجب المفيدة وجوابه ان المراد بالانواع هنا الاقسام لا اطلاق
 النوع على القسم كمنه ولا محصلا الاعتراض في الثاني ان الاول في التعبير بالاستعارة
 ببل الجاز لان المقصود في هذه الرصاة تحقيق معاني الاستعارات واقسامها
 وقرايتها كما ذكر المصنف قبل وانما ذكر الجاز المراد فيما يأتي استطراراً وجوابه
 لان في الجاز العهد والمعبر الجاز بالاستعارة وما ما جاء به بعضهم
 من ان الترجمة تقتضي المام يذو والمصنف قد ذكر الجاز المراد فلا يلاقى كلام
 الصمام كل الملاحظات لان ما لحظه ان الاولي الترجمة بالمقصود ونحوه
 فتدبر وفيه استفراد من فله يغيية المفصل في الجهد لان الغرايد
 اجزا

اجزا للعقد الاول وقد ذكر واحدان الغربية وهو كل لها ولا شك ان الاجزاء الثلاثة
والكل مجمل فالبارانان مساويان الغربية الاولى باي هذان وثاني
بالاولى ما تقدم بيانه في قوله العقد الاول وقد ذكر غير واحد ان لفريق
الاولى مبتدا ومجمله قوله الجاز ^{المعبر} ضميره وتقف بان ما بعد التوقف
احكامهم موقوفة بنفسها فلا يناسب جعلها تابعة لغيرها كما ذكره
السمري فتدري في شرح الرسالة الفقهية قالوا ولي جعل الخبر محذوف
لما اشار اليه الله بقوله في تفسير الجاز الى الاستعارة وغيرها وهكذا
يقال في نظائره وقد تقرر المص في هذه الغربية لتسيم الجاز الى الجاز
موسل والى مجاز الاستعارة باعتبار العلاقة وهذا هو التسيم
الانزوي واما التسيم الاول فهو لتسيم الجاز الى مجاز عقلي وهو اسناد
الشيء الى غير من هو له كما في قولك انبت الربيع البقل ومجاز لغوي
وهو ما سيدكره الله بقوله لعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له وكما يتسم الجاز الى هذين القسمين تنقسم الحقيقة الى حقيقة
عقلية وهو سناد الشيء لمن هو له كما في قولك انبت الربيع البقل
وحقيقة لغوية وهو الكلمة المستعملة فيما وضعت له فتأمل
الجاز هو في اصله صمد ميم يبالغ للزمان والمكان والحديث
ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت ان لم يخاف في ان
الزمان ليس منقول عنه لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة
وانما اختلف هل المنقول عنه المكان والحديث فقالوا بالحديث
المخاطب والثاني الشيخ عبد القاهر وعليه بالمناسبة بين المنقول
عنه والمنقول اليه ان هذه الكلمة جازية او مجازية من المعاني
المنقولة عنه الى المنقول اليه فهو عيني اسم الفاعل او المنقول واما
على الاول والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه ان هذه
الكلمة طريقه لظهور معناها بنفسها الجازية وفوقه بيان
مقتضى ذلك ان تسمى الحقيقة مجازا لانه بدعي اولى بالتسمية
بذلك لانها طريق لظهور معناها بنفسها بخلاف تلك الوصفية
فإنها تصححها طريق بظهور معناها بواسطة القرينة واجيب

بان علوة التسمية لا تعصمها بخلاف علوة الوصفية فانها تفويها والفرق
 ان الاولى مجرد مناسية ولا كذلك الثانية فاذا سميت شخصا بعيدا له
 لا تصان بالعمودية لم قالى فلا يلزم ان يسمى غيره بذلك وان متصفا
 واذا وصف شخصا يكون له حمل لا تصانم يكون الحرة لزم ان يتصف بذلك
 كل من اتصف باللون المذكور فتدبر العود انما قيد بذلك مع عدم تعيين
 القوم به ليلابغ في تعريفه ما وقع في تعريفهم من التوجه في الكلمة وتوقع
 ذلك ان القوم لم يحددوا الجاز بالمفرد وعرفوه بانة الكلمة المستعملة في غير
 ما وضعت انتم في قوله الى مفرد ومركب فتنا في ظاهر التعريف وظاهر
 التفسير لان ظاهر التعريف يقتضي ان المراد الجاز بالمفرد وظاهر
 التفسير يقتضي ان المراد الجاز مطلقا فكان ذلك دلعيان تناویر الكلمة
 الكلمة بما يشتمل الكلمة بجازا لرفع ذلك الثاني وقد يقال للمعنى كلامهم
 الى مفرد والى مركب ليس عني العرف بعنة الكلمة فجزبه ليد انهم
 ذكروه عند التفسير مظهر احسن قالوا والجاز ما مركب وما غيره
 ولو كان عنيه كان المقام للاضمار فتأمل اعني انك فضلت محذوف
 للعلم بها الكلمة المراد بها ما يشتمل الاعم والفعل واحتمل كما هو مطلق
 النخاة ويعلم من اخذ الكلمة جنس في التعريف بان كلاما من الجاز
 بالحدف والجاز بالزيارة ونحوها غير واحتمل في ذلك لانه ليس
 بمعنى الكلمة بل بمعنى اخر كما سبق في البسطة ان اعلمت ذلك علمت
 ان ذكرهم لذلك في الجاز الموصول ليس على ما ينبغي فتدبر المسئلة
 الذي في كتب الخويين ان الكلمة قوله مفرد قالوا والقول اللفظ
 المستعمل في الكلمة انما يقال للمستعملة لكن هذا البيان ارادوا
 مطلق اللفظ المفرد فتدار والمستعملة لا يخرج الهمزة والموضوعة
 قبل الاستعمال فكل منهما ليس بجاز لما انه ليس بحقيقة للاعتبار
 الاستعمال في تعريفها ايضا كما علم مما ذكرنا تقدم في غير ما وضعت
 له خروج هذا القيد بحقيقة فانها الكلمة المستعملة فيها وضعت
 له كما هو ولا يخفى ان ما في كلامهم اما اسم موصول او ذكره موصوفة
 وعلى كل فوضعت صلة او صفة جرت على غير من عمل لانه ارفع من عملا

يعود على غير الموصول او الموصوف وفي ذلك وجوب لا يزال ان يقال المصبر على
طريقة الكونيات المحوزين لعدم اللبر عندنا من اللبس كما هنا لا على طريقة
الصديين الموصفين لا يزال ساطعا لا يقال الخلف انما هو في الموصف
واما الفعل فيجوز علمه لا يزال فيه عندنا من اللبس اتفاقا لما نقله
بعضهم عن الراغب لانا نقول يرد ذلك ما في التصريح وغيره من حكاية
الخلاف مع الفعل ايضا فان قيل ما من صيغ العموم لانها اسم موصول
او نكرة موصوفة ما سباق التي وكل منها مع وقد نقر عندهم من القواعد
انه اذا قدمت الالة النفي على اداة العموم يكون الكلام من باب سلب
العموم ونفي النعم فيصدق بنفي البعض كما في قولك لم خذ كل درهم
وفي يكون التعريف مارقا بالمشتراك الذي استعمل في غير ما وضع له
ككيف اذا استعملت في صدها غيرها لان ذلك كلمة مستعملة في غير كل ما وضعت
انما يصيب بان ذلك امر اعلى وكلها هنا على خلاف الغالب على صر قوله
تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وفي القول من اصله بان سلب العموم
كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر فيه حكم متعلق باداة العموم
كما في المثال المذكور ولا كذلك ما هنا فتكون اداة النفي متواضعا
الافراد نحو لا يصل بغير ان كلام المصبر يقتضي ان المجاز ليس بموضوع وفيه
قال بعضهم والتعريف انه موضوع لكن بالوضع النوعي كان يقوله الوضع
وضعت كل سبب ليدل على سببه بالعينية وهكذا واجاب بعضهم
بان المنفي في كلام المصبر انما هو الوضع الاول لا الهل فلا ينافي انه موضوع
بالوضع الذاتي البعي وبم ير صبح الخلف لفظا فليتام له علاقة بفتح
العين لانه لاكثر في المعنوية كما هنا واللام متعلقة بالمستعملة بعد
تقيدها بقوله في غيرها وضعت له وخرج بهذا القيد اللفظ في قولك
خذ هذا الفرس مشيلا الي كتاب فانه ليس بمجاز كما انه ليس حقيقة وقد
اعترض لعصام على المصبر بان قيدا القيدية مفعلة هنا شترضا لعلاقة
بافتراده اللفظ لانه لا قرينية معه وورد بان لا نسلم انه ليس مع اللفظ
قرينية فان الاشارة قرينية على انه ليس بل مراد بالفرس معناه هتقى
لا سيما اذا انضم الى ذلك اشارة هسية بنحو ما مع على ان المعروف



عندهم انه لا يعترض بالمتاخر على المتقدم واعلم ان هذا القيد يفني
 عما زاره يفهم من قد في اصطلاح القائلين ليس بالتعريف بما
 ما انفاء وتوضيح ذلك انه اورث على هذا التعريف انه غير جامع
 وغير مانع اما الاول فلانه لا يشمل لفظ الصلاة مثلا اذا شمله
 الشرعي في الدعاء والفقوي في الاقوال والافعال فانه يحاذ مع
 انه غير داخل في التعريف لانه كلمة مستعملة فيما وضعت له
 فانه موضوع لفظ للدعاء شرعا للاقوال والافعال واما الثاني
 فلانه يشتمل ذلك اذا استعمل الشرعي في الاقوال والافعال او
 الفقوي في الدعاء فانه حقيقة مع انه داخل في التعريف لانه
 كلمة مستعملة في غير ما وضعت له فلهذا يوظف القيد المذكور
 لتحقق الجمع والامع وما قبل من انه له كتاب في الجمع
 لان لفظ الصلاة مثلا على الاستعمال الاول يصدق
 عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له وبكفي الصدق ولو من بعض
 الوجوه يلزم علم الحكم في الجمع والامع لانه لفظ الصلاة مثلا
 على الاستعمال الثاني يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت
 له فالخروج من بعض الوجوه حاصلة كما لصدق من بعض
 الوجوه فيها او لا فيها وقد علمت انه يفني عنه هذه الزيادات
 قوله المصنف لعل لانه للام لام الاجل ولفظ الصلاة مثلا
 اذا استعمله شرعي في الدعاء والفقوي في الاقوال والافعال
 لانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له للاجل خلافة بخلاف
 اذا استعمله شرعي في الاقوال والافعال او الفقوي في الدعاء
 فانه ليس كلمة مستعملة في غير ما وضعت له للاجل خلافة لعدم
 ملاحظة العلاقة في هذه الحالة فتدبر مع قرينة الاولى
 وقرينة لان افعال لام الاجل على العلاقة وجملة القرينة
 من متعلقات صفا لها يقتضي ان العلاقة هي الامع واللفظ
 والقرينة تابعة لها وليس كذلك فان وتل اللفظ
 كذلك احيب وان وان كان كذلك تكن المطلقا

غير ما وضعت له
 ايضاً انه كلمة
 مستعملة

شك

مقولة

بذلك لا بعد بلوغهم ولا يقع الا بعد البلوغ ومثا الثانية قوله تعالى
 اما انما عصر نحر فان المراد ما يكون حورا بقدرية قوله عصر اذا لا يوصف
 الا العنب وفي لغة بعض العرب اصطلاح الخمر على العنب وعليها فالاية
 من باب المحيطة ومثال الثالثة رعبنا الفيتش والمراد النبات الذي
 سببه الفيتش بقدرية قوله رعبنا وبقية الا مثله لا تخفى على من لم الحام
 بالفتن فحج رعد على انما وصفه بالارسال لانهم ارسلوه عند فراغ
 ان الحشبه منه افرد المشبه به الذي بنيت عليه الاستعارة وقيل
 لانهم ارسلوه عن التقييد بعلاقة ونفوسه بان لا يظهر الا في الكلي
 دون كل نوع لانه يختص بالعلاقة التي اعتبرت فيه واصيب بان
 لوصف الكلي في اصل التسميم والا يحيد وان لم تكن علاقته غير
 المشابهة بان كانت المشابهة لان نقل الثبات وما ينفي التسمية
 له ان لا في نحو هذا الموضع كقول تعالى ان لا تنصروه فقد نصروه
 العلم ان لا تنصرف بعد بكم عذبا اليها الى غير ذلك اصلها ان الشرط
 المدغم في الثانية فليست اذاعة استثناءا وسمما تدقيقهم بعضا تقامرين
 فاذا قال لك شخص ان استثنانا هنا متصل ومنقطع فليقطع ذلك
 فلا يكون جوابا لان فقولهم متصل بالجهد منقطع عن الفعل اشارة
 الى انه متصل بالجهد وانقطع عن الفعل حيث جعل هذا استثناءا
 بحالة وانما يتدرج في كونه متصلا او منقطعا فاستعارة مصرفة
 بان كان الاولي تول التقييد بالمصرفة لانه لا يلزم من كون العلاقة
 المشابهة ان يكون الجان استعارة مصرفة بل قد يكون استعارة
 ملكية ويجاب باجوبة منها انه قيد بالمصرفة لانها محذورة لا تنافي
 بخلاف الملكية كما سيأتي بيانه في العقد الثاني ومنها ان الملكية
 خارجة من التعريف لانها على المختار لفظ التسميم به المحذوف ولا
 يصدق عليها انه كلمة متوفرة في غير ما وندى له اذ لا استعارة بعد كذا
 ومنها ما قد يبعث من الملكية خارجة عن المصروف كما يدل على
 علم ذلك تقييد القرينية بالمانع عن اذاعة المعنى الاصلى لان
 قرينية الملكية ليست مانعة عن اذاعة بل رمز اليه وفي كل من

هذين



من هذين الجوهين نظرا لانه يلزم على كل منهما انه المنكب لستة من
 اقسام الحجاز المعرف بما ذكر وليس كذلك ولا وجه انها راضية
 في التعريف ويرك المستهانة ولو بالقبول والمجانفة ولو برسطة اضافتها
 الى المشبه بالجملة لوافق المعنى غيره في عدم التعيين لكان اولى
 الغريبة الثانية لغرض لغوي في هذه الغريبة لتعين الاستدراك
 الى الصليح والى تبعية ما جرت به الاستعمال الذي هو لفظ المشبه به كما
 يتضح بذلك قوله ان المستعار هو فتأمل ان كان المستعار نحو
 عبر بلفظ المستعار ولم يعبر بلفظ الاستعار مع ان مقتضى لظاهر
 التفسير به لان لفظ المستعار نفس في المقصود وهو لفظ المشبه به
 بخلاف لفظ الاستعارة فانه كما يطلق على ذلك بطلق على المعنى
 المصدرية وهو لا يصح ان يراد عنها كما لا يخفى اسم جنس اي
 اسم انما عالم يفتق من اول الاضداد ان كان المستعار اسما غير مشتقا
 يوافق المقوم في تغييره باسم الجنس ثم يفرقه باسم غير مشتق
 وانما فرقه بذلك مع ان التفسير في الشارح لا يوافق
 المراد ما ساوت المتكررة اي ما فاد معناها كما هو مصطلح النحاة
 وليس كذلك لانه بهذه المعنى لا يشمل علم الجنس كما سامة مع است
 الاستعارة فيها جنسية ولذلك قال العصامي في قوله اسم جنس في عرف
 النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسم المشتق فلا يصح ان يقصد
 هنا ما هو في غيرهم لظهور ان اسامة يرمي استغراق الصلية والحال
 ناطقة استغراق شبيهة بل لا يصح ان يقصد لا الاسم المشتق ولعلم
 اصطلاح على ذلك لكن اعترض به انه يشمل العلم الشخصي مع ان
 الاستعارة حتمت في لانها جنسية على دعوات المشبه فزود من
 افراد المشبه به المستلزم لان يكون المشبه به كليا وروايات
 العلم الشخصي خارج عن القسم الذي هو الاستعارة لانه
 لا يكون مستعارا وحده امتناع الاسم في هذا العلم الشخصي
 اذ لم يتضمن وصفية بواحد سلطة اشتراك بصفة تميزه وعمره ويكثر
 الى غير ذلك فلا تتحقق فيه الاستغراق لفا وبله في جلي وتكون الاستغراق

والعلم الشخصي هو العلم الذي لا يتناول
 شيئا من اقسام الوجود كعلم الانسان
 بالانسان او كعلم الفيلسوف بالفلسفة
 او كعلم الشاعر بالشعر او كعلم
 الطبيب بالطب او كعلم المهندس
 بالهندسة او كعلم الفيلسوف
 بالعلم الذي لا يتناول شيئا من
 اقسام الوجود



فيه 2 اصلية عند الجمهور لانه كما سمعنا لكون اللفظة المشهورة من خارجة
 عند مدلوله بخلاف المشتق لكن مخرج البني محروس الافراج بانها بعنية
 لتاويله بالمشتق هذا وضع السعد في التوحيح والسيد في شتم المنافح كون
 الاستعارة مبنية على خصوص لدعا ان المشبه فرد من افراد المشبه به
 وادخل منها انما قد تكون مبنية على لدعا ان المشبه عين المشبه به اذ كان
 جذيبا بل هذا تم وابلغ وبذلك صرح العمام كما تقدم المولوي في تقريب
 الرسالة الفارسية بعد ان نقل اتفاق المومر على ما تقدم قدس
 غير مشتقا اي ولوتا ويلان فيفضل المشتق المنفي عنها والمثبت فيما يأتي سعاد
 الافعال اجماعه لكم ومد وجهيات ووه لانها في حكم الافعال ويدخل في
 المصدر كرجين وانسوب كقرب على فان كلا منهما في حكم المشتق وكيفية
 تقرير الاستعارة في اسماء الافعال ان يقال في هيها ت مثلا عر
 شبرها المصدر بالبعده واستعدنا البعد للمصدر واشتقنا من
 البعد بمعنى المصدر يدعرو وجعلنا هيها ت بمعنى بعد المشتق
 لمعنى عر كما قال معدب لرسالة الفارسية وكيفية تقريرها في المصنفات
 ان يقال في حويل مثلا بمعنى تعا على مالا يليق شبرها ما تعا على مالا
 يليق المصدر واستعير اللفظ تعا على مالا يليق واشتق من المصدر صير
 بمعنى تعا على لا يليق حويل بمعنى صير المشتق تعا على مالا يليق
 وكذلك يقال في قوشى بمعنى التخالق يا ضلاق قوشى هذا هو الذي
 ينبغي القول عليه خلافا لبعضهم فالاستعارة اصلية اي لانها
 اصل بالنسبة للتبعية كما يشعر بذلك قولهم فيما يأتي تجد يانها
 لظ فلا يخفى ان الاصلية نسبة للاصل من نسبة اخاص للمعاصر
 ان نظره فهو الكلي فان نظره للمراد منه كانت تلك النسبة من نسبة
 الشئ اليه نفس مباينة وهم المباينة ملاحظة انه تلك هذا الامر
 ابلغ الزهامة حتى صار ما عداه معبرا بالنسبة اليه فبقي ان ينسب
 لنفسه وان هذا الامر كما لم يقدر التجرد منه ثم ينسب الامل
 للجهر فتأهل والاداي والا يكن المشتق اسما جند بالمعنى
 المذكور بان كان فعلا او صرفا واسما مشتقا ولوتا ويلان كما

علم

علم مما مر مثال الاول قولك نطقت بحال بنا وتقر بالاستعارة فيمن ان تقول
شبهت الدلالة الواضحة بالنطق واستعمل النطق للدلالة الواضحة با
واشتق من النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق عنى له دلالة واضحه
هذا ان كانت الاستعارة فيمن باعتبار صيغته ولما اذ كانت فيمن باعتبار
هيئته كما في قوله تعالى في امر الله فتفهم ان يقال شبه الاثيان
فيما استعمل بالاثيان في الحاضرات واستعمل الاثيان في الماضي للاثيان
في المستقبل واشتق منه في بمعنى ياتى هكذا قال القوم وهو تعني
قول الله بحرياتها ثم وجدت فيه العمام بان حقيقة المصدر في كل من
الماضي والمستقبل واحدة فكيف تحقق استعارته في احدهما في الاخر
ورب بان الشان يختلف باختلاف قيده فهو وان كان واحدا في الذات يختلف
بالاعتبار ومثال لثان قوله تعالى فالنطق لهم عدوان
وحزنا وتقر بالاستعارة فيمن ان تقول شبه مصطفا ترتب امر على امر
لا يناسب بمطلق الامر يناسب واستعمل اسم لثان وهو العلية
للاول فسرى التشبيه من الكلمات للخصييات واستعمل لفظ اللام
من جرسي من المشبه به بحري من المشبه هكذا قال القوم وهو معني
عموم كلهم بحرياتها الى لكن التحقيق ما قاله العمام من ان الاستعارة
في احد ليست القابلة للتشبيه لواقع في المعاني من غير استعاره في
لفظه لعدم فايدتها هنا بخلافها في لفظ المصدر فان فايدتها فيها الا
اشتقاق منه هذا ومعني عبار الكشاف ان هذه الالية من قبل
الاستعارة بالكنائية ونفسها معني التليل في الالية وان على طريق
الحجاز لانه لم يكن ذعيرهم الى لا لتقاطب ان يكون لهم عدو وحزنا
بل ان يكون لهم حبيبوا وابنا غير ان ذلك لما كان نتيجة التعاطف
ومثلية شبه بالذعير المذكور يفعد الفعل لا يصله انتهت واختار
بمعني ان هذه الالية ليست من باب المجاز اصل لان المعنى في
النطق ان فرعون لظن ان يكون لهم عدو وحزنا فاللام على حقيقتها
لانها لبيان الباعث لهم على لا لتقاطب ومثال الثالث قد لا في
ناطقة بكذا وتقر بالاستعارة فيمن ظاهر مما قبله فالاستعارة

ترتيب



تبعيه لا يخفى ان التبعية نسبة للمتابع من نسبة اخص للعام ان نظر لغوه
 الكلي فان نظر للمراد منه هنا كانت تلك النسبة من نسبة الشيء الى نفسه
 مبالغة لما تقدم في الالوية مجردا عنها فكله لتسميتها بتبعية والضمير
 للاستعارة لكن بمعنى لا استعمال لا بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
 له كج وان كان المراد فيما تقدم فيكون في كلام المعجم استخدام وهو ان يذكر
 اللفظ بمعنى ويعاد عليه الضمير بمعنى اخر وهذا ينكح ما يترابي في كلامه
 من جريان الشيء الى نفسه على انه لا يبعد ان يراد بها الكلمة المذكورة
 ويكون جريانها في اللفظ المذكورة من جريان الكلي ويجزى قد بر
 في اللفظ المذكور اي ولو باليقظة كما في الجملة المقدرة المستغنى عنها
 بنعم الجواب بها سوال من قال اقلت زيدا بمعنى ضربته ضربا شديدا
 بقرينة الحال فان تعددت نعم قلت بمعنى ضربته ضربا شديدا بالقوة
 المذكورة فقبل في الجملة المقدرة استعارة تبعية مجردا عنها في اللفظ
 المذكور بالقوة بعد جريانها في المصدر كما في تعقيب الرسالة لغارسية
 بعد جريانها انما استكلم المعصم في اطوله حيث قال هذا مشكل
 جدا اذ لا يخفى على مستعير مشتق او صرف انه لا يتكلم ولا بالمصدر
 او متعلق معنى حرفي ولا يتعارفيا منها ١٥١ ووجه هذا الاشكال
 بان المراد بعد جريانها في القوة والاعتبار لا بالبعد واللفظ
 حتى يرد ذلك قد بر في المصدر اي ولو محذوف فلا يفترض بالمشتق
 الذي لم يسمع له مصدر كما قال الشيخ يسن ان كان المستعار مشتقا
 اي بان كان فعلا او اسما مشتقا ولو تارة وبلا كما تقدم وفي متعلق
 ان مصدره على قولهم في المصدر والمناسب متعلقا بفتح اللام وان كان
 المتعلق نسبة بينهما لان الاول ان يعتبر الكلي اصلا ويجزى قولا قد بر
 ان كان صرفا اي ان كان المستعار صرفا كما لا يخفى والمراد
 بمتعلق معنى كفي لانه اعبر بقوله والمراد جمع انه لا يعتبر به ال
 مقام يوضع خلاف لانه قد اشتهر ان متعلق معنى كفي ما يذكر
 لبيان معنى كفي كالعامل والحرف فربما يتوهم ان المراد به
 ذلك قد قسم بقوله والمراد بمتعلق معنى كفي انما وانما يمكن

ذلك

فانما هو في الحقيقة كقولهم ما في كذا من كذا

ذلك هو ما لان العامل والحجرية نحو قوله تعالي ولا ملينكم في جزوه
التخلد لم يتخلد شارة فيما عني تكون الاستعارة في كونه قابضة لهما
فليتأمل ما يعبر به عنه فمما واقعته على معنى كالي اخذ من البيان المذكور
بعد ووجه فلا بد من تقدير مضاف في كل من الله والاصل ما يعبر به بدله
لان المعنى لا يعبر به وإنما يعبر باللفظ الدال عليه وتوضيح ذلك
انه اذا لم يبين معنى في نحو قوله سررت من العبرة الى الكوفة معناها لا يتبدل
وفي بيان معني في نحو قوله جعلت الماني الكوز معناها الظرفية وفي
بيان معني في نحو قوله جليست على السطح معناها الاستعلاء وهكذا
فهذه المعاني تفسر مطروقة وتسمى معاني الحروف لان معانيها نسبة
حرفية رهي الاشارة بخصوص والظرفية الحرفية والاستعلاء
المخصوص وهكذا اول ما يحق ان هذا السبب على ما هو التحقق مع
ان الحروف كما سماه الاشارة واستعمال الحروف جزئيات معاني
واستعمالها مجازية عليها العذر والسبب ومن وافقها لا في معانيها
انها كلييات وضعا جزئيات استعمالا كما جازى عليه السعد ومن وافق
فعلها لا في اللفظ في الوضع لا بوضوح له وعلى ان في قد حضر
الكلام وضع له وعلى كل منهما ان في مستعملة في كجزيات فاختلاف
التي لا في الوضع كما هو موضح في رسالة الوضع من المعاني المطلقة
بيانات ما وكما سمى المعاني المطلقة تسمى المعاني الكلية والمعاني
العامة وانكر التسمية الكلي اي جعلها مرجوحة كما يرشد لذلك
قوله الله فيما ياتي واضرار الكلي التبعين اليها انما وانما في ذلك
هنا لان المدحج من كثر عند ذكرك العقول الداحجة قال انكار
مسبب على الواحجان لا على الوجود وقد اعترض بعضهم على
الله بان هذه الرسالة منبهة على الاختصار والمناسب لذلك
ان لا يذكر هذا هنا اكتفاء بذكره فيما سيأتي ويستعمل الكلام
عليه هنا حتى لا يفتقر الى عدالة فيما ياتي واجيب بان ذكره هنا
استطراد المناسبة مقام التبعية واضرب بسط ذلك الي

الحروف وهو
المعنى الجزئ
عبر عنه بالمعنى
الكلي يتجان في
بيان معني في

لها فالكلي



الى محله وعند ذلك لا يعاب فتأمل **ورد**ها الى المنية فلا هو هذه
 الصلوة انه في نفس البعية الى قرينة المنية ويرد قرينة المنية نفسي
 نفلت كماي بكذا بجمد كماي التي جعلها القوم الاستعارة بعبية قرينة
 المنية وفي قوله تعالى فان تقطعه الفجوة يكون لهم عدوا ووزرا
 بجمد العداوة واكثرن التي جعلها القوم قرينة البعية استعارة
 بالكناية وبجمد اللام التي جعلها القوم قرينة المنية واجيب بان
 في كلامهم حذف مضاف والتقدير وردها الى قرينة المنية كما اشار
 اليه الشاه واجيب ايضا بان المراد ودرت ريبها الى ترتيب المنية فان
 قيل ما ذكره السكاكي لا يظهر الا اذا كانت قرينة البعية لفظية كما في المثالين
 المذكورين بخلاف ما لو كانت حالية كما في قولك قتل زيد عمر بمعنى انه قُرب
 ضرا شربا بقرينة كماي اجيب بان فرض كلاهما في ترتيب يحمل
 البعية والمنية ولا كذلك ما اذا كانت القرينة حالية هذا وفصل
 بعضهم تفصيلا لصنا وهوان ذلك القرينة هي جريان الاستعارة
 في المشتق وفي الحرف فالاصح ان يجعل الاستعارة بعبية وان ذلك
 جريانها في غير ذلك فالاصح ان يجعل الاستعارة ممكنة وان لم ترد
 على شئ منها فكل منها محسن فيتامد كما استعارة الكافي للتبعية
 وما معموله والمعروف ما ذكره المصنف هنا كالذي استعارة فيما ياتي ويحرف
 بان الذي ذكره هنا غير ما سجد كرفعا سياتي فيلزم على ذلك تبعية
 بنفسه واجيب بان المنية والمنية به وان اتخذ بالذاة اهتلافي
 الاعتبار فليعتبر ذكره هنا مشبه وباعتبار ذكره فيما سياتي مشبه
 وهكذا يتا التي بنظائره فتدبر الفريدة الثالثة ففرض المصنف
 في هذه الفريدة لتسليم الاستعارة الى تحقيقه والى تحليبيه
 باعتبار الاستعارة الذي هو المشبه كما يرشد لذلك ففهم ان كانت
 المستعارة لغيره لكن سلك في هذه الفقرة مذهبا لسكاكي لانه فاض
 به دون غيره من جهته اذ الاستعارة عندهم لا تكون التحقيقية
 مصرية كانت او ممكنة واما التحليلية عندهم فهي مجاز عقلية وليست
 من الجاز الفوري لان التحول انما هو في الاشياء وعليه فتسببها



استعاره تسمى كما سيأتي الكافي نسبة لكافة قربة باليد ولو كان
يؤمن وكنته يمتدح إلى أنه الضمير للوحي وإن نيسره ما بعدد كما
في قوله تعالى قل هو الله أحد هو الحق يشاهد أن الضمير للوحي وإن ن قوله
إن كان المستعار ميمه مقتضاه أن الكافي لم يذكر الأهدى بن القاسم وليس
فذلك لأنه ذكر في مفتاح فلا تارة أقام تحقيقه على القطع وتخييلية
على القطع ومحمدة إمامان المستعاره صالحا للوحد على ما أقامه تحقق
وعار ما سلم ونه لك كالفارس والرواحل في قوله زهير همما القلب قوله صبحي تسلي
عن سلمي وأقصر باطله من وعري أفراس الصبي ورواحلهم يراد الأبقار في كج استعاره
بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والرحمة والفضة لزم الضمير وشبه في نفسه
في الصبي بالجبهة التي يتخذها أفراس ورواحل تتأخر والتجارة بجامع الأفعال واستعير الصبي
النعام ورواحل لمسالك السجبة في ظل وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من الألفاظ
وهذا الأفراس والرواحل يحمدهن تكون استعاره تحقيقية إن جعل المستعار على سبيل الاستعارة
لأنه محققا وهو ما يكون سببا لا يتأخر الفعي من أمثال والأعدوان القصر حجة السبع
أو جعلها محققا عقلا وهو درواحي الضمير سهلها ويجعلها أن تكون وقوله عن سلمي
استعاره تخيلية إن جعل المستعاره أمرا متخيلا وهو تحييد القوة المتفكرة
للصبي من الصورة المشبهة بالأفراس والرواحل بعد تشبيهها بالجبهة
التي يتخذها أفراس ورواحل ولها ما يعصم بأنه لما كانت المحققة أي أمتدح وقوله وأما
لا تخنق في نفس الأمر عن الحقيقتة والتخييلية لأنه إن جعل المستعاره فاعل القول
أمرا محققا حسا أو عقلا أي حقيقتة وإن جعلها أمرا متخيلا فهي فاعل القول أقصر
تخييلية كان ما زال القسمة إلى الأخصار فيها محققا حسا فاعل أقصر ضمير
أو عقلا المراد بالمحقق حسا ما له تحقق في الخدع بحيث يحس بحجته
البصر وذلك كما في قولك رأيت أسدا في المنام فإن المستعاره وهو الرجل
هتدى محققا بالمعنى المذكور والمراد بالمحقق عقلا ما يحكم العقل والتدبر أقصر
بأنه إن تحقق لكونه ثابتا في نفسه كالأموال الاعتبارية المصادقة
وذلك كما في قوله تعالى هذه ناصية الصراط المستقيم فإن المستعاره وهو
الدين الحق محققا بالمعنى المذكور وعلم من ذلك أنه ليس المراد
بالتحقيق عقلا مجرد كونه المستعاره معبردا في الذهن فإن هذا

قوله صبحي تسلي
كج استعاره
بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والرحمة والفضة لزم الضمير وشبه في نفسه
في الصبي بالجبهة التي يتخذها أفراس ورواحل تتأخر والتجارة بجامع الأفعال واستعير الصبي
النعام ورواحل لمسالك السجبة في ظل وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من الألفاظ
وهذا الأفراس والرواحل يحمدهن تكون استعاره تحقيقية إن جعل المستعار على سبيل الاستعارة
لأنه محققا وهو ما يكون سببا لا يتأخر الفعي من أمثال والأعدوان القصر حجة السبع
أو جعلها محققا عقلا وهو درواحي الضمير سهلها ويجعلها أن تكون وقوله عن سلمي
استعاره تخيلية إن جعل المستعاره أمرا متخيلا وهو تحييد القوة المتفكرة
للصبي من الصورة المشبهة بالأفراس والرواحل بعد تشبيهها بالجبهة
التي يتخذها أفراس ورواحل ولها ما يعصم بأنه لما كانت المحققة أي أمتدح وقوله وأما
لا تخنق في نفس الأمر عن الحقيقتة والتخييلية لأنه إن جعل المستعاره فاعل القول
أمرا محققا حسا أو عقلا أي حقيقتة وإن جعلها أمرا متخيلا فهي فاعل القول أقصر
تخييلية كان ما زال القسمة إلى الأخصار فيها محققا حسا فاعل أقصر ضمير
أو عقلا المراد بالمحقق حسا ما له تحقق في الخدع بحيث يحس بحجته
البصر وذلك كما في قولك رأيت أسدا في المنام فإن المستعاره وهو الرجل
هتدى محققا بالمعنى المذكور والمراد بالمحقق عقلا ما يحكم العقل والتدبر أقصر
بأنه إن تحقق لكونه ثابتا في نفسه كالأموال الاعتبارية المصادقة
وذلك كما في قوله تعالى هذه ناصية الصراط المستقيم فإن المستعاره وهو
الدين الحق محققا بالمعنى المذكور وعلم من ذلك أنه ليس المراد
بالتحقيق عقلا مجرد كونه المستعاره معبردا في الذهن فإن هذا

بيان
القدر

التعدا الموجود في التخيلية ولا يخفى انه لا يدرى من كون المستعار حقيقة
 حسا كونها حقيقة عقلا فقولهم مك اي وعقلا وقولهم عقلا اي نقلنا
 فالاستعارة تحييق سميت بذلك لان المستعار له اما تحقق
 في كس والعقل والا اي والايك المستعار له حقيقة حسا او عقلا
 بان كان تخيلا وذلك كما في قولك انشبت المنية انظافا وبها بفلان
 فان المستعار له متخيلا لان يود تعبه المنية بالسبع تخيل
 القوة المتكرة للمنية كقولك تشبهت بالانظافا وتشبهت الصورة
 المحيطة بالصورة المحققة واستعير لفظ الانظافا من الصورة
 المحققة للصورة المتخيلة على طريق الاستعارة التخيلية والتعبير
 بالقوة المفكرة اولى من تعبيرهم في الوهم لان الذي من شأنه
 العقل والتركيبة عما هو القوة المفكرة ويقال لها القوة
 المتفكرقة لما كان فقرها المذكور بالوهم فسر اليه وذلك
 ان كما في نحو ان في الرئيس ثلاثة تجاوي في مجدي في مقدم
 وفيه قوتان الاولى الحسن المشترك وهي قوة تحفظ تلك
 صور المحسوسات والثاني افعال وهي قوة تحفظ تلك الصور
 في خزانة المحسوس المشترك وتجوي في مؤخره وفي قوتان
 الاولى الواهية وهي قوة تدرك المعاني الجذلية كصداقة زيد
 ودودة عمه والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك المعاني
 في خزانة الواهية وتجوي في وسطه مستطيل بين القويين
 نافذ لكل منهما مثلوه بالدودة وفي قوة واحدة وهي
 المفكرة هذا ما شتهر في نقل عنهم وفي كلام بعضهم ان
 الواهية التي في مؤخره مع المفكرة في القوي الذي
 في وسطه والحافظة في اول القوي الذي في مؤخره
 واقتضت الحكمة الا لا هسة فراخ اخره للنزل والهدم
 لما قاله بعض شواذ البداية وجميع هذه القوى غير القوة
 العاقلة التي في القلب ولها سماع متعل باقضاء
 وقد جمعت في قولهم افع شربك حنضيا لك وانظر

المستطرف

بوالص

باسوها

هو

عن وجهه واحفظه لذلك واعقلا وما عدا العاقلة القوة العاقلة
من هذه القوة لم يعم هذا السنة ولقد على ثبوتها ولا على
انقائهم لم لا يقولون بثبوتها ولا بانقائهم تخيلية
لان للشارح حيد وسئلنى لك حقيقة ابي في العقد
الثالث الفقرة الرابعة مقرر لهم في هذه القديرة تق
الاشارة الى المطلقة ومنسوخة ومحيرة باعتبار امر خارج وهو
الملازم كما قاله في لا يضاع وهذا القسم حقيقى بالنسبة
للمطلقة مع عدم المرسحة والجزء واختارى بالنسبة للرسحة
مع الجزئية وذلك لانه عتق اجتماع المطلقة مع كل منهما
والاعتق اجتماع المرسحة مع الجزئية كما في قولك رابى اسد
شاكى اللام لم يلد فان الاستعارة في ذلك مرسحة
محيرة لا قترانها بالترشح وهو قولك ليد وبالجزء
وهو قولك شاكى اللام وهذه الاستعارة هي المطلقة كما
لان ما كلف الرشح والجزئية تافها فان حكم
المطلقة الاستعارة ان لم تقترن مع الجزئية بان تقضى
الاقتران فروع عن ثبوتها فكان الاول للمع ان يوضح
عنه بان لو فقد المطلقة سكن كل من المرسحة والجزئية وهيب
بان قد المطلقة لتصل الكلام على الرشح والجزئية بالعلم
على المرسحة والجزئية كما في ذلك من التناسب فليتامل
علم شيئا لا يخفى ممدوق السئى وانقد من المقدر
والمستعار لم فكان للمع قال ان لم تقترن علمهم واعلم من
هذين الاصلين فلب الاقتران ولتعد عام ان اعلمت
ذلك علمت سقوله قول بعضهم الاولى اجادة الناقى
مع المظروف يكون نصافى غومر السلب فقولوا قال للمع
ان لم تقترن بما لم يقارن المستعار منه والمستعار لم يكن
ذلك مقترنا عليه حتى قول للمع واعلم ان المعنى الاقتران
به انما هو الملازم الزايد على القديرة كما يعلم من قول للمع فيها



ياتي واعتبار الترتيب والتي يدرفه سواء كانت القرينية ما نفه او
 معينة فاذا قلت متى الماء ارفقلا عند تشبعه اما بحته وقطا
 في الحركه كانت الاستعارة مطلقة لانه مشتق لان كلا من قولك
 ارفقلا وان كان ملايما لامتية ليس زايلا على القرينية
 بل الاول قرينية غير معينة للممدد وكذا اذا قلت كبت بحركتي
 نحام يعطى فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان كلامك
 قولك في نحام وقولك يعطى وان كان ملايما لامتية
 ليس زايلا على القرينية بل الاول قرينية مافقة والثاني قرينية
 معينة فتدبر نحوك يت اسدا هذا مثال للمطلقة التي
 قرينتها حالية وهو يكون ان مقام مدرك بالخى ومثل
 المطلقة التي قرينتها لفظية نحوك يت سدا يرمي وقولك
 العمام على الممب بانه كان الاولي ان عمل بالقرينية التي
 قرينتها لفظية ليلاليعلم ان الاملاق مشروط بكون القرينية
 حالية واجيب بانه لو قال رايت اسدا يرمي لاقصد ان القرينية
 حالية ويكون لفظا الذي تجريدا فتكون الاستعارة مجردة لا مطلقة
 فانيان الممب بالمثال الذي قرينية حالية لقصد الجدل الا بيان
 بمثال لا يتحمل التجريد وان قرينته بما يلايم المستعار منه دون
 المستعار له فانها لا تسمى بمدرحة كما لا تسمى مجردة وذلك
 لما في قولك رايت اسدا يمشي فان المشى يلايم كلا من المستعار
 منه والمستعار له فدرحة سميت بذلك لا قدرانها بالترشيح
 وهو في الاصل تفرقة الولد بالابن قليلا قليلا حتى يقوى على المشي
 ثم اطلق اصطلاحا على تعقبة الاستعارة بذكر ما يلايم المسقار
 منه ووجه تعقيبها بذلك انه تضمنت لتحقيق المبالغة في تشبه
 الذكر بنيت هي عليه وكما يطلق الترشيح على ذلك يطلق على
 نفس اللفظ الملايم لوجه من قبيل المشترك نحو رايت
 اسداله ليدانظاره لم تعلم هذا مثال للمدرحة التي قرينتها
 حالية وهي القرينية المذكورة ومثال التي قرينتها لفظية



تحويلات لسديري لم اظفها ولها لم تعلم وقد عترض الحنفدي على
 على المحصاة كان الاول ان يمثل بالتي قرنتها لفظية لئلا
 يتوهم ان الترشيح مشروط بكون القرينة حالية واجب
 بيانه لوقال رايت اسديري لم اظفاره ليدرم تعلم للاعتراف
 ان القرينة حالية ويكون لفظا لرمي كجبر فكون الاستعارة
 مرشحة بجزء لا مرشحة فالتيان المص بالمثل الذي قرنته
 حالية لفظا لا تيان بمثل لا يحتمل التجريد كما مر نظيره وقوله
 لم ليد ترشح اول لان اللب كعنب جمع ليد وهو الفعل كمن ليد
 على رتبة الاسد وقيل على منكب وقيل بينا كقيم وقوله
 اظفاره لم تعلم ترشح ثاني لان العلم كناية عن الضعف
 يقال فلان مقلم الاظفار معنى ضعيف فتكون نفى العلم كناية
 عن العفة لانه اذا نفي الضعف عنه ذات ثبت لها القوة والاراد
 منها عند الاطلاق الفرد الاكمل وهو قوة الاسد ولا يخفى ان العلم
 بوزن التعيد وهو مفيد للمبالغة في القم ومقتضى القواعد المعنى
 متوجه للمبالغة دون اصل الفعل لكن المار هنا في اصل الفعل
 على صد قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فلو كان كماله من المستعار
 والمستعاره كما تقدم فجزء سميت بذلك لاقتراضها بالتجريد
 وهو تضييف الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار له ووجه تضييفها
 بذلك انه قسمن لعدم قوة المبالغة في التشبيه الذي بيننا على
 وكما نطلق التي بر على ذلك يطلق على نفس اللفظ الملازم فهو من قبيل
 المشترك كما تقدم في الترشيح نحو لايت اسد شاكى السلاج هذا
 مثال للمجردة التي قرنتها حالية وهي القرينة المقدمة ومثال التي قرنتها
 لفظية فخذ بيت لسديري شاكى السلاج ويجعل القرينة في مثال المص
 حالية اندفع اعتراضا حفيدا بان الاستعارة في مطلقه لا مجردة
 لان الملازم المذكور فيه قرينة والملازم الذي يقير الاستعارة فيه مجردة انما
 يكون بعد القرينة وقوله شاكى السلاج اي صادة وقوية ما هو ذمه من
 الشهادة وهي السلاج وحده كما في القاموس واما شاكى السلاج

بما لا يخفى على من استقرأه من ان السلاج
 ما هو ذمه من الشهادة



السلاح يشهد بها الكاف وقد تحقق لغناه لا يسه يقال شك الرجل في سلاحه
 اذا لسه فهو شاكي السلاح كما في ضياء العلوم اذا علمت ما تقدمت به من ان
 تشريفه واحد شاكي السلاح بتعامه لا يعرف ما في كتب اللغة وهو
 مانوسة من الشوكه كما تقدم فاصه شاوك لكن دخل القلب لمكان جعل
 الواو بعد الكاف فصار شاوكا دخل القلب لئلا يجعل الواو والواو
 متطرفا اثر كسرة وقد قلب الواو في مكانها هزة كما في قائل وغنايه يقال
 شاكي السلاح وهو القياس وقد بقي على حالها لكن تحذف الواو
 قبلها يقال شوك السلاح وقد تحذف الواو لئلا يكون الواو والكسرة
 شاكي السلاح بضم الكاف مخففة كما يذكر من ان قاموس والترغيب يبلغ
 اى من الاطلاق والتجريد والحكم عليه بالالفية انما هو الكلام المشتمل
 على الترشيع العملي نفس الترشيع لانه يوصف بالمبالغة والكلام المشتمل
 يقال كلاما او متكلم ببلغ لا يقال كلمة بليغة وليس بكلام ببلغ وعلى فرض
 ملاحظة جملة لم يسه مثلا فليست متصورة لئلا يماضي يكون كلاما
 وقال بعضهم لا مانع من وصف الكلمة بالمبالغة لكنه خلاف الاصطلاح
 واشار بعضهم ان قولهم لم يبلغ ما عوز من المبالغة لا من المبالغة وهو
 الذي نسب لقولنا شتمنا على تحقيق المبالغة في التشبيه لكن يميز على
 ذلك الشذوذ وكما بين الاول بناء فعل التحليل من الزيادة على الثلاث
 مع انه لا يبنى قياسا الله من الثلاث وانما في بناءه من المبنى للمجهول
 وهو بولغ ان لا يصح ان يكون من المبنى للمفرد وهو بالبع قلبا من
 لاشتمال انما الظاهر ان المراد بالاشتمال هنا الاستنزاه ولا تقصا
 فيكون في كلامهم استعارة تصريحية صفت شبه ذلك بمعنى لاشتمال
 واستعارة اسم المشبه به للمتشبه ويحتمل ان في كلامه استعارة بالكتابة
 فيكون قد شتم للآدم والمفرد نظر في مضرورن وحذف لفظ المشبه به
 ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو الله شتما على تحقيق المبالغة
 في التشبيه هو عندنا ان اصل المبالغة ثابت قبل الترشيع وهو كذلك
 لان الاستعارة تقضى لمبالغة في التشبيه والترشيع انما يقتضى
 تحقيقها والاطلاق ابلغ من التجرى اى كونه من المضعف

ولا يخفى

هذا الكلام...

اللام...



ولذلك يخفى ان المحكوم عليه بالادبغية فما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لا انظر
الاطلاق فتدبر وبعبار الترشيح والتجريد بما يكون المعنى ان
اعتبار الترشيح لا يكون الا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها وبغير
التجريد لا يكون الا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها وقد فرغ هي
الشق الثاني قوله فلا قرينة المصرفة تجريدا وعلى الشق الاول
قوله ولا قرينة الممكنية ترشيحا فله ونشره وشوش وقوله بعد
تمام الاستعارة اي بذكر قرينتها كما علمت لكن ظاهر كلامه انه ان
المحل المانعة فقط لانها التي تتوقف تمام الاستعارة الا ان يحمل على الكلام
الكامل الذي لا يحصل الا بذكر القرينة المعينة فتتظن فيلقد قد علم
عرفت ان النوع على ما قبله على لغة والنشر المشوش وانما اقتصر على معنى
عقد قرينة المصرفة تجريدا ولم ينفي عدوها ترشيحا لانه لا يتصور الا كونهما
تجريدا لكونه من جنسه فان كلامهما ملائم لجنسهما بخلاف لترشيح ونظير
ذلك يقال في وجه تقصاره على نفي عقد قرينة الممكنية ترشيحا دون نفي
عدوها تجريدا بقر العزيمة انما صفة تقضى له في هذه العزيمة
بيان ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على صيقته وان يكون متعاقبا
من ملايم المستعار منه ملايم المستعار له ومع يكون تجريدا بحسب
المعنى فتسمية ترشيحا باعتبار اللفظ وباعتبار ما كان كما هو
ظاهر الترشيح المراد به هنا اللفظ الملايم كما هو ظاهر احد الطرفين
بدليل قوله باقيا على صيغته وقوله متعاقبا فان كلامهما يتقضى
ان المراد به ذلك كما لا يخفى بجواز انما استشكل هذا التحويز
بان الاستعارة لا بد فيها من قرينة مانعة عن اعادة المعنى المتحويز
ثم فان وجدت لترشيح كان استعارة قطعيا وان لم تقصد
كان حقيقة قطعيا واضيب بان القرينة المذكورة موجودة
لكن لم يتحقق كونها لترشيح بل يحتمل ان تكون لخصوص
الاستعارة ومع يكون الترشيح باقيا على صيغته ويحتمل ان
يكون لترشيح ايضه ومع يكون مستعارا من ملايم المستعار
منه ملايم المستعار له ونظير ذلك ما اذا قيل ربيت حمالا

ورث
نقد

اللام بمعنى
معها ومع
لترشيح
نقد



واسما في افعالهم فانه يمتد بان تكون القرينة لاحد مما كالاسد
ويكون المعنى رايت جهارا في غير افعالهم واسما في افعالهم و يكون
اللفظ اسما حقيقة ان يكون لكل منهما مستعارا للبلية كما ان
لفظ اسد مستعار للشمس والاعتبار من كل ما لم يكن هذا التفسير
في كل ترشيح ويؤيد الاطلاق المذكورين بالعموم ويجوز ان يكون الترتيب
باعتبار المقامات ويؤيد قوله بعد ويجوز ان يكون الترتيب لم يقم
بقا التوزيع والاول اكثر فائدة فتدبر ان يكون باقيا في تقديم
هذا الاحتمال اشعارا برحمة فلا يراد بالتعبير بالجملة يقتضيه الاستوى
مع انهم هو ايتي جميع الاحتمال للاول وفوقه هذا الاحتمال بان لا يكون
2 فاما ان يكون مضافا للمستعار اوله فان كان الاول لزوم للكذب
وان كان الثاني فاعولا لم يحصل له وجوب باننا اختارنا انما الاول
ونرفع لزوم الكذب بان اضافة الى المستعار لم يسهل على سبيل
الحقيقة متى يلزم عليهم ما ذكر بل على سبيل التقوية والمبالغة حتى
كانا فقلنا المستعار مع لفظه ووجهه كما قال العصام وقد اشار اليه
لذلك بقوله تابعنا للاستعارة التي ليس لها وجه حقيقة هذا معناها
المصطلح عليه و2 لا يلزم الكذب ان لا يكون مع وجود التاويل
فتأمل على حقيقة ليس المراد بالحقيقة هنا معناها المصطلح
عليه وهو الكلمة المسهولة فيها وضعت لها هو هو هو بل المراد
بها هنا ما به الشيء هو وهو المعنى الموضوع له فتدبر تابعنا للاستعارة هو
البتعية هنا رتبة لازمانية فليس المراد ان لا يذكر الابدعها اذ كثر ما يذكر
فلها بل المراد ان غير مقصود لذاته بل للاجل تقوية الاستعارة كما اشار المصنف
لذلك بقوله لا يقتضيه ان تقويةها و2 فلهذا في بيانه ان يذكر
قبلها او بعد ما في الآية وتقدم للمصنف بالاستعارة لانها
هي الحدوث عنها في هذا المقام فلا يتأني ان الترتيب يكون تابعا
لغير الاستعارة ايض كما يجوز المراد كما ياتي في حقه ليراه
ويجوز ان يكون مستقالا الى اخره اعترض العصام على المصنف
بان كان الاول ان يقول ويجوز ان لا يكون باقيا على حقيقة

اينسوا

بشرا

١٥١

يشمل ما لو كان مستعمل في ملابح المشي على وجه الاستعارة او على وجه المجاز المرسل او على وجه الكناية وزيغ بعضهم هذا الاثر من حيث قال لا يخفى ان فائدة الترشح تحقيق المبالة في التثنية كما تقدم وذلك لا يجعل يحرم التغيير بل يفظ ملابح المستعار منه بل بالتعبير مع كونه باقيا على حقيقته او كونه مستعارا من ملابح المستعار منه والمستعار له التي بنيت عليها الاستعارة ولذلك دار المراد استعارة لترشح في كلام القوم بل البقاء على حقيقته وبني الاستعارة ولم تجاوز مراد المعنى ذلك المقدره ويحكم الوجهين في قوله العمام بل الوجه بنا على ما عرفت سابق وقد عرفت ما فيه قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الاضيق من قومه تعالى واعتصموا بحبل الله الاضيق حيث في حيثه تعليل لما تضمنه قوله تعالى ويحمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله من ان فيه استعارة من حجة فتأمل فتعريف كل للعلمه اى على كيد الاستعارة التبرجحة وتقررها ان تقول شبيه له بعد بالجد كما مع التمسك في كل واستعيرتم المشبه به للمتشبه والقربية الاضافية الى الله تعالى والمتراد من العهد من الاكل ويحمل ان المراد من القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم ان القرآن حبل الله المتين افاره وذلك لاعتصام الاعتصام الخ مصطوف على منقول حيث فالانسي قرآنية بالبناء للمجهول كما لمطوف عليه وعرف من ذلك ان الولوج التي هي فاعل لا دخل لها فيما ذكر في حقيقة لا محالة كلفظ الجلالة وبأجملة فالادية انكروية مشتملة على ما هو حقيقة قطعك قد علمت وعلى ما هو مجاز قطعا وهو لفظ كحل وحل ما هو محتمل للحقيقة والمجاز وهو لفظ الاعتصام فتدبر ترشحا ايا حالة كونه ترشحا او لا بل الترشح هو ما حال او مفعول لا محالة وعلى الاول والترشح بمعنى لفظ الذي ذكره في الخلاف على الثاني فانه معنى التقوية فتأمل اما باقيل معناه الذي هو التمسك بالجد اى ويختفي هذا الوجه بان المعنى عليه وتمسك بالجد

لا يحصل بمجرد التقيد بل يفظ ملابح المستعار منه بل بالتعبير مع كونه باقيا على حقيقته او كونه مستعارا من ملابح المستعار منه بل بالتعبير مع كونه باقيا على حقيقته او كونه مستعارا من ملابح المستعار له المبني على دعوى اتحاد المبدأ بحقيقة لادوية اتحاد المستعارة والمستعار له التي عليها الاستعارة

١٥١

الحسن في الله ولا يكون لذلك الآن ياتر الحجة بان يراد منه التصرف
 التمسك فقط فخطت او متعارف على هذا الاصحاح بل هو قول
 ولو هو هو استعارة تبعية وتفسيرها ان بقوله شبه لوثوق بالهبة
 معني لا يحقها واستعارة اسم المشبه به للمشيبة مع اشتقاقها عن المعنى
 تقع بالهبة على ما يأتي لوثوق لوعبر بالثوق فكان اولها بالثوق
 وقولها بالهبة كان الاول حذفه لانه يلزم على ذلك التكرار فان المعنى
 بعد ذلك فالسلافة في جعل الخبر الى مطلق الوثوق لاني الوثوق
 بالهبة وانتم بظهر ذلك قال وكل كون التكرار معيا اذ لم يقدر معني
 مقبول الا بيان بعد الابهام كما هنا وبظهر التزم التكرار وبعضهم رفع
 الاختلاف من اصله بان قولها بالهبة ليست من جملة المستعمله
 فيوقد في المستعارة لا يصح منه وفيه بعد للبحر في المفرد الماد
 مقول لمص في هذه الفريدة لتعجب الجواز المركب الى ما سمي بالاد
 ستارة التمثيل واليها لا يسمونها وقد عرفه بقوله وهو المراد
 في وقد عرفه الخطيب تبعا للقول في الاستعارة التمثيلية وعرفه
 بان المستعمل فيما شبه بمفاهة له على تشبيه التمثيل للمماثلة في
 التشبيه وقد اعترضه السيد بان عدول عن الصواب لانه اذا استعمل
 المركب في غير معناه وتارة تكون العلاقة المتناجزة فيكون ذلك
 المركب استعارة تمثيلية وتارة تكون العلاقة غير متناجزة فيكون
 ذلك المركب غير استعارة تمثيلية فلا وجه للحصر ويؤخذ من صنع المعنى
 حيث اخرج جاش الجواز المركب عن مجتد الترشيح والضمير انه لا ينقسم
 الى ترشيح ومجرد ومطلقة وليس كذلك وكان لا بد من تقديمه على
 ذلك ليقدر ان ينقسم الى معاذ كركا لمفرد ولكن عدل المعنى انه لم يفرده
 الجواز والمركب ترشيح ولا مجرد في كلامهم مستفاد وتبعنا قدر
 الجواز المركب لا يخفى انه متداخلة قولها التي انك انت علاقته
 فيوما قولها وهو المراد في جملة معتبره بين المبدأ والخبر وقد
 بها بيان المبدأ وقيل الخبر قولها كالمفرد وعلم قولها انك انت علاقته
 لانه تفصيل لما حمل في قولها كالمفرد لكن لا يتعارض من كلامهم

اشترط

اشترط ان يكون القرينة مانعة عن ازالة المعنى الاصلي بخلافه في الماد
فان ثبت غاير من ذلك بوسطة تشبيهها بقرينة المفرد فتأمل
وهو المركب لتخلي اللفظ المركب تحت المركب صفة لمخزون وقد
اعترض لبعض ما حكي بهذا التعريف بان غير ما في لصدقه بالمراد بما يجوز
في بعض اجزائه لان المحو مستعمل في غير ما وضع له بسبب استعمال
جزءه في غير ما وضع له واحيب بان الحلو المستعمل في غير ما وضع له
اولا بالذات مما يشعمل ما كان بطريق السراية من الجزء الى الكل ولت
ان تمنع صفة القرينة على ذلك قاله بعض المحققين لانه وان كان المحو
مستعملا في غير ما وضع له لکن لا لعلاقة بين معناه الحقيقي والحجازي
وكان المقصود غفل عن حق الالمام لعلاقة تقتض المستعمل اخذ
المركب غير المستعمل كما لم يحد كقولك زيد مرمر معلوب زيد مرمر
وقوله في غير ما وضع له في الحقيقة المركبة ومنها القرينة كقولك
ما انا انان فان لم يستعمل في ثبوت زنا الفيريل ملووم به فخط
مع استعماله فيما وضع له وهو نفي زنا المتكلم لعلاقة افترق المركب
المستعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك جنان يد في مقام ذهب
عمر وقوله مع قرينة في الضم في الكلام كقولك انا عصيان
في مقام الطلب فان كنا نريد عن الطلب وليس مجازا لان قرينة
ليست كقرينة المفرد في كونها مانعة عن ازالة المعنى الاصلي لالاتح
القرينة التي في حال المتكلم ان يراد مع الطلب بل في المجتمع وهو
الاضار بثبوت العطف لم فان قيل يلزم على ذلك تمام ما ذهب
المحققين لجمع بين الاخبار والادب والاشياء والاشياء فان لا يمكن
اجتماعها اوجب بان كل ذلك انما هو المدلول بخلاف ما لا
تقدر كما ههنا اذ لا مانع من ان يكون اللفظ بالنسبة لمعنى
غيره لتحقق بدون بدون النطق به كثبوت العطف وبالنسبة
لمعنى اخر ان التعريف عليهم كالطلب وقوله كما المفرد في صنف
مشافى والتقدير كقرينة المفرد فالمراد تشبيه قرينة الحجاز
المركب بقرينة المفرد في كونها مانعة عن ازالة المعنى الاصلي

وبنا

عكس



واستظهر بعقولهم ان الملائكة تشبه الحجاز الملوك بالمفرد وروح النبي ما شذ
 لم يقوله ان كانت علاقته بخير وقدرته من انه لا يتفاد لكن كلام الله
 وشخصه يكون القرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل في خلافة على
 الاول فتفتنك ان كانت خلافة غير المشاهدة اي كالسيرة
 لمسية ومثاها ذلك بقوله الشاعر هو ي مع المركب لعمالي ملعد
 حنين وحيثما هي علكة موفقة فانه موضوع للاضمار والملائكة
 والتخار لمسانة الاخبار بقدرته حال ان يجوز كنه هذه
 القرينة لا يتبع من ارادة المعنى الاصل الذي هو الاضمار في التمثيل
 لهذا البيت الحجاز المركب نظر لا يقال تعذر على ذلك بجمع بين الاخبار
 والاشياء وهما متافيان لا يمكن اجتماعهما لانا نقول قد
 تقدم قريبا ان محل ذلك اذا كره لدلول خلاف ما اذا اقر
 وبهذا علم ما في كلام الشيخ الملوي ونسبه ولا يصح ان يكون
 يعني البيت المذكور كناية لانه لا يصح بجمع بين الاخبار والاشياء
 بكلامه واخذوا منها غير هذه العبارة بعد صحتها في نظم البيت
 فلا بد على سعادة كان الاو كان يقول فلا يسمي باسم يخصه
 لان عبادته تقول ان يسمي بغير لفظ الاستعارة لان الغالب تشبيه
 التي على الفيد فوقف مع انه لم يوجد القوم تسمية لهذا القسم باسم
 خاص به كما يشهد عليه المصنف في الموشى وجواب عنه بان التي منب على المقيد
 والقيدهما وفي كلامه من كتب على شئ التام من لواقعة السعد تسمية
 بالحجاز الميراث بلحى والا اي والا تكن علاقته غير المشاهدة بان كانت
 لان في في شيات كما تقدم وقوله تسمى استعارة تمثلية اي لما فيها
 من القيل الذي هو لاد من مطلق التشبيه وفي الاصطلاح تشبيه
 المكب بالمكب وقضية كلام المصنف ان الاستعارة التمثلية لا تكون
 التي المكب وهو ما اختاره السيد اكنفي العز بنجر كونه كل من
 المشبه والمثبه به هيية الحكمه تزعته من متعدد ولو كان
 اللفظ مفردا لما اشار اليه ما عدا لكشاف في قوله تعالى اوليك
 على هدي من نهم وعلمه فقيرها ان يقال بشبهة هيت المولى
 بانصاتهم



بالتصاقهم بانفاز المدي على وجه متفاوتة ابيية جراحة على راحل منهم
الابن والمبوق والتوري والضعيف واستعد لفظا على من المشبه
به للمشبه ورده السيد بان تحرف مفرد وكذلك معناه بن ومتعلق
معناه فلا تكون الاستبارة فيه تمثيلية فليأمل نحو اني اراك هذا
مثل يضرب لمن يتردد في امر متارة يقدم عليه وتارة يحجز عنه وقرئ به
الوليدين اليزيد حامله الله بما يستحق الى مراد ان ما بلغكم انه متوقف
في ميايته فقال ما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتواخره فانا
اباك كتابي هذا فاكثر عاينها سني وتقرر الاستبارة ان تقول
شبهت هيبته من يتوردي لا قدام على القعد والجمام عنه ابيية من يندم
رجلا ويؤخره فاني واستعمل لترتيب الموضوع للمشبه به للمشبه على
مراد الاستبارة التمثيلية واندرز تحت ال نحو في كلام المص سائر
الامثال نحو قولهم الصيف ضيقت اللين وقولهم صيفا وسؤ كسبه والاول
مثل يضرب لمن فرط في تحصيل شيء يمكنه تحصيله فيه ثم طلبه واصطناعه
كانت متروضا في شيء وكان عنده دين فطلبت منه التطلاق في زمن الصيف
وتزوجت بمتاب ليس عنده لبن ثم طلبت من الشيء لبنا فقال لها ما ذكر
والثاني مثل يضرب لمن يظلم من وجهه يني واصطناع رجلا استرو من
افترسلا وقبض منه فاذا هو مشغف ومع ذلك كان الباع يظلم
الكيل فقال المسترعي ما ذكر ومن هنا يعلم حكمه قولهم الامثال
لا تقدر فيقال لكل من المذخور والمكوت والمانى والجمع والمفرد الصيف
ضيقت اللين بكسر اللين ونحو ذلك وتلك الحكمة انها لفظا المشبه به تصغير
ولو خيرة لم يكن اللفظ الذي وقع التغيير له لفظا المشبه به قد بر
تقدم رجلا ويؤخره فاني فظاهره ان المراد انه يقدم رجلا
الى قدامه ويؤخره فاني رجلا الى خلفه وليس كذلك لان هذه
البيية فيه مرادها واجاب السعد عن ذلك في شبه المفتاح بان المراد
بالرجل الخوفه وعليه فان معنى انما يؤخره رجلا الى انك
تقدم خطوة وتواخره فاني وكث فيه بان الشخص انما يؤخر
رجلا الى مكانها الذي نقلها منها عنه وليس في ذلك تأخير خطوة

يظلم
يظلم

اضرك فالاولى ما جاب به السيد من انه وان كان المقدم والمؤخر
انما هو رجب واحد لكنه مختلف بالاعتبار فالرجب من حيث كونها مقدمة
تقارير نفسها من حيث كونها مؤخره واصين منه ما جاب بعضهم من ان
المدرار في اولك تقدم رجب تارة وتؤخر ذلك الرجب اخرى فتأمل قول
اي تدرى في هذا بيان للمعنى المراد من المثال المذكور في الاقدام
اي اجراء على الامر كذا قال العار وهو غير مناسب للمقابله بالاجم
الذي هو كنف النفس عن الفعل لان اجراء كذا في القاموس الشجاعة
وهي شدة القلب عند اباس فكان الارب في تفسير الاقدام هنا
بالصميم على الفضل ويمكن ان يقال المراد بالاجراء على الامر الصميم
عليه يدل المقابله فتخطت والاجسام بتقديم احواء على اجسام
او بالعكس وكل منها معنى واحد وهو كنف النفس كذا قال بعضهم
لكن الذي في القاموس اجم يقدم احواء على اجسام واما اجم بتقديم
فلم يذكر فيه قليلا اجمع لا تدرك اهما احري اي لا تدري الذي
هو احري بناء على جملة اي موصوثة ولا تدري جواب هذا الاستشهاد
بناء على جعلها استنها مية وعلى كل فهو بيان لمنشأ التردد بين
الاقدام والاجسام فالمعنى ان سبب التردد المذكور انك لا تعلم ايهما حق
من الاضري القعد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكتابة
اي في ذكره على الوجه الحق عند كل قابل يقول من الاقوال
الاتية عند الجمهور فقط لان قول من اقوال ثلاثة ثلاثة سبب
وليس المراد من تحقيقه اثباته بدليل لانه لم يذ كر انه كما علم مما تقدم
انقعت كلمة القوم المراد بالكلمة الكلمات لان الاتفاق
من الامور التي لا تصاف الا بتعد كالتساوي والتماثل كذا قال
بعضهم ولك ان تستفي عن هذا التاويل باعتبار ان الاضافة للاختراق
فان لا امد الى تعدد ولا ينافي ذلك التاويل التي في الكلمة لانها
ليست للوحدة بل لمحض التاويل او للوحدة النفسية وهي لا
ستافى القدر التي هي ولا تخفى ان الاستاء ومجازي على هذا قول
تعالى فما رجحت تجارهم بنا وعلى ان المراد بالاتفاق ما قبل التراء
وهو

غير



وهو توافق الروية لانه في خصوص المعقلا لعل ان المراد به الساو
والعائل والاله كان الاسناد حقيقيا لانه الاتفاق بهذا المعنى
لا يخص المعقلا فتدبر على انه اي الحال والثان وهو قوله في شبه
اهو باخر في اي كما في قوله اظفا والمثية نشبت بملان فانه قد
شبه فيه اهد وهو المثية باخر وهو السبع من غير تصرح بشئ من
اركان التبيين سوي المثية وذكر ملازم المثية به وهو لا يظفر ليدل
على التبيين الملتصقي النفس ولا ير على المصنف ذلك يشعل مالمو
قيل زيدي في جواب من يثبه خالدا لانه قد اخرج به بقوله ودل
عليه في محاقلة العصام ورتج في كلام المخط الشيخ الحاربي تبعا للكهيد
انه اخرج به بقوله سوي المثية وهو مبني على اعتبارا تقصام عبارة
السيد الى عبارة الجيب في ص ذاتها وهذا كله بياوي الراي
وعند اعيان النظر يجد ذلك لم يدخل في موضع الكلام وهو التبيين
لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة وليس من باب التبيين في شئ
قتامل من غير تصرح بشئ في تفسيره بالتصرح بشئ
بان هناك اشارة الى الاركان كلها لانه لم يصرح بشئ منها
سوا المثية وقوله من اركان التبيين اي التي هو المثية والمثية به
واداة التبيين ووجه التبيين وقوله من غير تصرح بشئ في
ما لو صرح بجميع اركان التبيين كما لو قيل زيدي كما سرفي الجماعة
فليس في ذلك استعارة بالكناية بل ليس من باب الاستعارة
املا ان هو من باب التبيين غير ابداع وانما يمكن بلغا لانه قد صرح
فيه باداة التبيين ووجه التبيين والبيح عندهم ما حضرت فيه الاله
والوجه كما لو قيل زيدي اسرفي اصل انه صرح بجميع اركان التبيين كان
تبيينها وان صرح بالمثية والمثية به فقط غير بليغ وان صرح بالمثية به
فقط فيكون في التكميل استعارة بالكناية وبقي ما لو صرح بالمثية به
فقط فيكون في التكميل استعارة بقرينة سوا المثية كالمثية في المثال
ان يبقى وقا هو ذلك ان المتعارف تبه بالفعل مع ان الاستعارة مبني على
تناسي التبيين حتى يقع وهو كالالاتحاد واجاب بعضهم عن ذلك بان

غير بليغ

مفروق



المراد المشبه بالقوة وهو ما يصحح لان يكون مشبها لوان زيادة التشبيه
وهو غير محتاج اليه لان الكلام ليس في التشبيه الا لفظي بل في التشبيه
القصي المرصود اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المسعارة
فتأمل ودل عليه اي على التشبيه المفهوم من قوله ان اشبه اهو باقر
ولا يدع على ذلك انه لا يظهر الا على مذهب الخطيب الذي يرون
غيره مع ان كلامه في بيان الجمع عليه حيث قال اتفقت كلمة
القوم في لان التشبيه اصل ملاحقة ابتداء ولا محالة في اتفاق
القوم بجمع قدرب يذكر ما يخصه في اي يذكر لفظ ما يخصه في اي
على تقدير مضاف لان الذكر انما يكون للفظ او يحذف ان يكون ما
واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه لان المحقق
انما هو المعنى الحقيقي وان لم يكن مستويا فيه اللفظ كما في قوله تعالى
ينقضون عهد الله عند ما صابا لكشاف وبما في افعال الغيبة عند
الكافي كما سياتي تفصيلا كان هذا الذي في الكلام المشهد
على التشبيه المذكور فامر الاشارة للمكان الاعتباري وقوله يحتاج
بالكناية اي والتسوية تحيلية فكن المهم لم يتفرض لها لانه
ليس بصدد بها في العقد لكن اضطررت اقول لهم السدراك على
قوله فكن اضطررت كلمة القوم اقول لهم لكنه النسب يقول اتفقت
كلمة القوم ان يقول لكن اضطررت كما تم الا ان يقال اشار
بذلك الحان المثار في الموضوعين ولهد وهو الاراء والماد من الاضطراب
هنا الاختلاف وان كان في الاصل ايم للاختلاف يقال اضطررت الامر
اقتل وانما لم يفسد هنا بذلك لانه يقضي ثبوت الاختلاف بجمع
المذهب والواقع خلافه لان الحق انما هو مذهب الكافي ومذهب
خطيب دون مذهب لحن وايضا لو فرض بذلك لغابت المقابلة للاتفاق
لان المقابل للاتفاق الاختلاف لا اختلاف ثم ان ضربا قولهم انما هو
في تشخيص المعنى الذي يطلق عليه اللفظ المذكور وهو الاستقامة
وذلك يرجع الي ثلاثة اقوال اصد هاما اخرهم من كلام السنن تأنيها
ما اخرهم من كلام النجاشي وثالثها ما ذهب اليه خطيب وذلك

عقد



عقيدتهم لكل امر قول فريدة لما ذكره بقوله ونعرض لها في ثلاثة فريدة
 وقد فهم بعضها مثلما فهم من في كلام صاحب الكشاف ان الاستعارة عذرة
 لفظ الاقفاق مثلما من حيث هو وما هو الى الاستعارة السبع للمنية
 وانبت بذلك قولاً رابعاً لكن الملم لم يكثر من ذلك واستقر
 برده في القيد الاول بقوله واليه ذهب صاحب الكشاف كما
 سيأتي بيانه ثم ذهب بعض اصحاب الجاهل الى ان فروع التسمية المقابوب
 وهو ما يقرب فيه التسمية منها الى التسمية به مشبهها نحو قوله
 وبدا الصبح كان غرته وجهه الخليفة حين يمدد وتقررها
 ان يقال شبه السبع بالمنية واستقر لفظ المنية للسبع ثم جعل
 التركيب كناية عن تحقق الاملاك به ولا يرد ذلك على الملم
 لانه اغاشرت بعده بكثير ولتقص في افعال الام الامور
 على فعل المتكلم وهو قليل ونكتته الامور لنفسه بذلك شدة
 الاعتناء ببيان الافعال المذكورة وقوله لها اي لتلك الاقوال
 اول الاستعارة بالكناية والدولة هو المتبادر في ثلاثة فريدة
 هكذا وجب في النسخ باثبات التاني اسم العذر مع ان المعدود هو
 وهو مذكور ولعله اول الفرياد بالماض فيكون المعدود هذا كل
 او جعل لفظ الفرياد بدلا والمعدود لا يعتبر الا اذا جعل محسباً
 وما اذا كان محسباً او خبراً او بدلاً نحو ذلك كما تقدم عن
 النووي في قوله الفقهاء في سنن العشرة منزلة في فريدة
 اخري اي مجهول ذيلها فريدة المصوب كذا فهم الصمام في الحرف
 بانه لا وجه لذلك قال وكان مستحذف والا فم الجدي في كتب
 اللغة تدويل معنى جعل الشيء ذيل لشيء اخر بل معنى
 لظول لذيلا وايضا بانه يصح فتح كلام الملم على ضرب
 من التعمد ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المنية وتقررها
 ان يقال التسمية الفرياد بالثياب بجامع النسخ في كل شيء ما ينبغي
 وطلوى لفظ المنية به ورمز المنية من لوازمه وهو لتدوين
 على سبيل التحصيل لبيان انه هل يجب في اي لبيان جواب



هذا الاستغناء لان الجبني ليس له استغناء بل هو بغير قول
 ام لا مع العبارة ان تبدل ام باووهن بالهمزة لان ام هنا مفعلة
 وهو لا يتحمل مع غير الهمزة الا شذوذا لكن قد وقع مثل هذا التركيب
 في عبارة السعد لتقتنا زاني وكتب عليها عبد الحكيم ما فهم قوله ام
 منقطعة لان المترادف انتقل من الاستغناء عن صك الي الاستغناء
 عن صك لفرق اللفظي وان كانا متقطعين كما ناسخا لهما مع بعض
 فانها تتحمل مع جميع كلمات الاستغناء فانهم قد نزل فيم الاقدام
 ام والمفصلة في الواقعة بعد حذف التنوين كسوا عليهم انذروهم
 ام ثم تنذرهم او بعد حذف بطلبها وبام توبيخ احد الشبيبي بحك
 معلوم الشوة كوار يد عند له ام عرف والمقطوعة في اجابة عن
 ذلك ولا يفرقتها معنى الاضراب ثم قد تقتضى مولا استغناء ما وقد
 لا تقتضيه سيما هو موضع في الفرية الاولى فان قوله بيني المصم
 في هذه الفرية منه لطف وانما يد ايم لانه لثخانة كما سيدعوه
 ذهب اللفظ كان الاولي المغير بجوه بوضوح من كلام اللفظ
 لان ما ذكره ليس معلوما من كلامه بطريق الصراحة ولذلك قال
 السعد ومعناها الماضون من كلام اللفظ ان ما ذكره واللفظ في الاصل
 كما قال جوهرى من تقدم من الابا والى قارب والمراد به من تقدم
 من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر واضرابه ملحقا ما عدا ذلك
 بغيره من قوله بعد وما عدا لكلى واخطيب بقرينة ان سبقه
 ولها عند السعدى اضرب وفيه فصح كلامهم استعارة بقرينة حيث
 شبه من تقدم من علماء هذا الفن ما عدا هؤلاء عن تقدم من
 الابا والقارب واستمرار اسم المشبه به للمتشبه كذو يد من
 كلامه انهم وغيره وتقول ان ما ادخله من تخصيص اللفظ
 بالذباب والقارب غير ملتزم على الاطلاق بل محتمل اذا اضيف
 لمفرد كما تشير اليم عبارة الصحاح ونصها فانما قلت قال
 سلف فالمراد بفتح اما ان لم يلفظ لمفرد كان قلت قال اللفظ
 معناه حقيقة من تقدم قبلك مطلقا كما تنطق به عبارة الاعام



العصام وغيره فليدفع الى ان المستعار له الاولى انه يعبر بالاستعارة
جدا المستعار لان لفظها هو الحدوث عنه فيما سبق ولانه هو موضوع
تخلاف كما قاله اجزوي وغيره واحسب مقتضى ذلك بما لا يجزى فلا يصل
لفظ المشبه به الاضافة من اضافة الدال للهدول وقول المستعار
المستعار بالرفع على انه صفة للفظ ولا يصح فيه ان يجر على انه صفة للمشبه به
لان التقدير ان التبيين في المعاني والاستعارة في اللفظ وقول
المشبه متعلق بالمستعار وقول في النفس متعلق بالمشبه ويصح تعليق بالمستعار
وقول المجهول بالرفع على انه صفة ثانيا للفظ ويجوز قوله بالجر على انه
صفة للمشبه به بلا استظهار بعضهم لكن يلزم عليه تفريق القوة الجوزية
الى علم قول الترتيب اذ لا يحسن ان يقال جاء غلام زيد الفاضل
العالم برغ الاول على انه صفة للمضاف وجر الثاني على انه صفة
للمضاف اليه والمدار بالنفس هنا نفس المتكلم ان كان هاديا ونفس
السامع ان كان قد يما لها في الاستعارة الممكنة الواقعية الترتيبية القرينة
لان تشبه احد المصنفين بالآخر وملاحظة الاضام للعلاقة التي بينهما
واظهار لفظ المشبه به في النفس منظور فيه لحال من نزل القرآن بلغزهم
من حيث ان ذلك كما من في تفويهم وسليقت لهم فقط ما قيل قد
يشكل ذلك في الترتيبية القرينية اذ لا يعقل ان يقال اي تشبه احد المصنفين
بالآخر ويلاحظ علاقة بينهما ويظهر في نفسه لفظ المشبه به من ان
يذكر لوان مع ان ذلك يستلزم صفات تخص بالحوادث يذكر
الانهم متعلق بالومور من غير تقدير في اي والا لزم الجمع بين
الطرفين لان المقدار الثاني فكانت مصروحة به وقول في عظم
الكلام اي في ترتيبه والاضافة للبيان وذكر الان في عظم
نقح فقهه الخ لا يخفى عليك الفرق بين تقدير الشيء في الترتيب
وبين قصده من الترتيب فليس هذا مناهما فاما قوله كما قد يتوهم
فما ان ليس مناهما فاما قد تقدم من انه ذكر الان دليل على التبيين
لانه يلزم من دلالة على لفظ المشبه به الحدوث دلالة على



البنية فلتا من من عرض الكلام اي من طرفه كما ورد واجزوه
 فالمراد بالعرض بضم فكوت او بصفتين الطرفين وان كان في الاصل
 معنى جانب وانما قوله يقال نظرت اليه من جانبنا ونهايته فيكون
 العلم قد شبه الطرف بمعنى العرض واستعار اسم المشبه به للمشبه على
 طريق الاستعارة المكنية فتأمل وح اي وح ذهب لسلفه الى
 ما ذكره وقوله استعارة فح قال الجوهري ولما رجوع الى المقار
 بالكنائية وانثبه مرجمات لتاويله بالاستعارة بالكنائية في قوله
 العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة ونظرا للمفعول الثاني
 قال بعض المحققين ولفظ من هذين الوجهين ان يكون التفسير
 راجعا للاستعارة بالكنائية في قوله العقد الثاني في تحقيق معنى
 الاستعارة بالكنائية وكذا التفسير في قوله اول الفريدة الثانية
 ذهب السكاكي الى انها نحو ويؤيد ذلك اول الفريدة الثالثة
 ذهب الخطيب الى انها نحو ويؤيد ذلك ان ما في الفريدة الثلاث
 تفصل لقوله في تحقيق معنى الاستعارة بالكنائية وهو يعيد
 في التفسير الذي في هذه الفريدة بعد التفسير في صدرها بالمستعار
 فتدبر او مكنية موطوف على قوله بالكنائية فيسحب ليه
 ما قبله والتقدير واستعارة مكنية فانزع ما قدر على العلم
 من انه حذف جزاء العلم على ان ما حذف كذا في صرح بان حذف
 جزاء العلم جازم لقربته ولتأخر بعضهم انه موطوف على مجموع قوله استعارة
 بالكنائية لا على قوله بالكنائية فقط بل لا يلزم عيب العطف على جزاء
 العلم قال ولا يلزم ان يلزم عليه حذف جزاء العلم لانه مقدر بقوته
 والمقدر والمقدر لقربته في قوة المذخور صراحة فلامد قوله ظاهرها
 للجزء الاول اعني لفظ الاستعارة فلان لفظ المشبه به يصدق عليه
 انه كلمة مستهله في غيرها ووضعت له تقديرا واما الجزء الثاني
 اعني لفظ الكناية او مكنية فلان الكناية في الاصل لخصا
 والمستعار لا استل في صفايه لان لم يصرح به وانما دل عليه
 بذكره



بذكر بعض ضوابطه واليه صاحب الكشاف اي حيث قال في الكلام على ينقضون
عبد الله شاع استعمال التقدير في بيان العهد من حيث تبيسهم للعهد باجمل على سبيل
الاستعارة بالكناية لما فيه من اثبات العول بين المتعاهدين كما ان اجمل فيه اثبات
العول بين المتعاهدين كما ان اجمل فيه اثبات العول بين المتعاهدين وهذا من سرر
البلاغة ولما فيها ان سكتوا عن ذكر السمي المتعارف ثم رموا اليه بذكر شي من لوازم
قوله بذلك المراد على مكانه نحو شجاع مفرقا قوله ففيم تبيس على ان الشجاع
اسداه وهو صريح كما قال السعدي في الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به
المتروك صريح المراد اليه بذكر لونه وانما ذكر الميم بحار والحي ورواد فادة
بحر فكانه قال واليه ذهب صاحب الكشاف لا الي غيره وغرضه بذلك التبرع من
قوله من كلامه ان الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاضمار مثلا من حيث كونهما
رمزا الي استعارة السبع للمنية كما تقدم وانما عبر عنه بصاحب الكشاف اشارة
الي انه حلال لطاقات المشكلات وكشاف لظواهر المعضلة وكذا ناسه محمدا
ويحيى جارا لله يحيى جارا لله لان كان في مكة بجوار الكعبة مشرفة قوله
وهو مختار لم يقل فهو المختار تغريبا على زهاب صاحب الكشاف اليه لان
التفريع انه مختار ومن هذه اهميته فقط في الايمان بالوحدانية لوجه الاختيار
والعلم انه مختار عندي وعند كل محقق وهو الاولي لان حذف المفعول يؤذن
بالعزم الفريدة الثانية بين هذه المصنفات لعدد من مذاهب السكاني ولما كان
كلامه لا تصرح فيه بخالفه بل يلفظ ولا يعرفهم بل يجمل بهم محملة بها فكان
الكثير من كلامه يميل لموافقتهم بل جعلواهم محتملة والقول منه يميل نحو الفهم
راعي المصنفين في ذكر مذهبهم بحسب مذاهبهم نظرا لوجه الاولي واقرره
عنه لوجه الثانية ولما حصل القليل من كلامه على اكثر ورصم الكلام
وهو الوجه لان لادار الخالفه لصرح بها ورصم على اللفظ وذكره مستندا
لمذهبهم فاحمد على خلافه في رويين شيئا الخالفه قوله يشعر ظاهر كلام
السكاني انها تجمع المصنفين يشعر وظاهر مع ان كلامها كاف في الدلالة
اعلى ان كلامه ليس ضار في ذلك زيادة في بيان النصف فتأمل فانها
لفظا المشبه اي كلفظ المشية في قولك اظفار المشية نسيبت بفلان وتوضيح



ذلك انه يبر تبيين معناه المنية مثلا وهو الموت بمعنى السبع تدع ان المنية
 عين المنية به وبع يصير المنية به فمراد ان ادعها حقيقة والاخر مجاز او عاوي
 ثم تستعمل لفظ المنية في المنية به الادعيا فتدبر المستعمل بالرفع
 صفة للمفعل كما لا يخفى بادعائه اي حاله كونه منبسطا بادعائه فالجاء
 للملا بسمه فلوقال المستعمل في المنية به الادعاء وكان اولي ضمه وقوله
 انه عين الضمير الاول للمنبة والثاني للمنبة به واختار في التسمية
 قد تقدم الكلام على ذلك فارجع اليه بجهد في ما ارتكب الخلل في
 في قول واختار وجه تبعا للقوم بين المدار بقوله بجهد الياء للتصوير المراد
 المذكور وحاصله انه يجعل تبعية القرينة للمكنية ويجعل قرينة التبعية
 نفس المكنية ففي نطقته احوال بكذا بجهد احوال استعارة بالكنائية
 ويجعل نطقته قرينة للاستعارة بالكنائية فتدبر على عكس ما ذكر
 القوم اي جعلها كايضا على عكس ما ذكره القوم لان ما كان قرينة
 عند القوم جعله استعارة وما كان استعارة عندهم جعله قرينة فقابل
 من ان نطقته احوال بيان لما ولا يخفى ما في عبارته من التسامح لان
 تا التانيث لا يدخل لها في الاستعارة وتو احوال قرينية من جملة
 ما ذكره القوم كما لا يخفى ويذكر عليه نحو اي في كل من الدعوات في المذكورين
 الاولى دعوي ان الاستعارة بالكنائية لفظ المنية احوال والثانية رد
 التبعية الي المكنية ويشار لرد الدعوي الثانية بقوله وهو قد صرح في
 بان احوال وجود الياء في ذلك مما يقتضي ان قوله ويرد من الرد لان
 الورد ودوي بعض النسخ استقام الياء وعليه هو محتمل لان يكون من
 الردود متماثل لفظ احوال هذا اشارة لقياسه مع رب هذا الشكل
 الثاني ونظيره هكذا لفظ المنية مستعمل في معناه ولا ينبغي من الاستعارة
 مستعمل في معناه ففاح لا ينبغي من لفظ المنية باستعارة ولجيب عن
 ذلك باجوبة منها ان لفظ المنية مستعمل في المنية المحترمة مع المنية به
 ادعائه والموضوع له المحسنة المنية احوال ذلك فاللفظ المنية مثلا
 مستعمل في الموت المحترمة مع السبع والموضوع له الموت المحترمة من ذلك
 ونوقش بان دعوي الاحوال لا يجوز الموضوع عن كون موضوعا

حاشية



لفظ

له ومنها ان لفظ المشبه صار مرادفاً للمشبه به و يصير استعمالهما في
 المشبه بحجاز فلفظ المشبه مثلاً صار مرادفاً له عايناً للاصقيفياً
 وصير مرادفة مرادفاً له عايناً بترتيب عليها ما ذكر ومنها ان قد
 احييت ملاءمة في صرف الحقيقة لاني الكلمة المستهله فيما وضعت
 لم من حيث انه عين المشبه به فلفظ المشبه مثلاً مستعمل في العيوب
 لا من حيث انه موضوع لم يد من حيث انه عين السمع ونوقش
 بان بعد تسليم خروج عن الحقيقة لا يثبت انه مجاز وبالحجة
 فالحق ان كلام الكاشي ضا محتمل كما قال بعض المحققين وهو
 قد صرح في لوقا انه قد صرح في لكان انب قد برر بان
 نطقته في يوحنا من ذلك قياس مركب من اشكال الاول ونظم
 هكذا نطقته استعارة في الفعل وكذا استعارة في لفظ الاستعارة
 تبعية نتيج نطقته استعارة تبعية واجيب عن ذلك باجوبة
 ان يرجع عند هذه في التخصيص لمصلحة الرد ونوقش بان تلاب
 ومنها ان قد صرح الزم بحججهم في التخصيص لا على مزج
 هو فيها ولا يلزم على مذهبهم البقية بان قد نوقش خلاف ما هو
 الواقع من ان هذا يكون مذهباً لها فخصم قوله واختار رد
 البقية في ومنها ان يلقى بسمها بالانذار للمتن عن البقية
 المنهورة فلنأمل مستعارة قد علمت ان قاداتنا ثبت لا زجر
 لها في الاستعارة وقوله للامر الوهمي الذي هو النطق الخليل
 وانما نسب الوهم لانه وان كان من لجان القوة المفكرة لكنه بسبب
 الوهم ما تقدم والاستعارة في الفعل يصح وقوله بان رفع
 وبالضرب وهو الاول لان التزام عليه لا يكون اقوي
 لا قادته انه مصحح بذلك ايها فيلزم القول بالبقية اي
 فقد وقع فيها من هذه الفرقة الثالثة بين المص في هذه
 الفرقة مذهب الخطيب ذهب الخطيب اي خطيب دمشق
 وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني قدم مصر
 زمن سلطنة محمد بن قكوت وخطب بجامع القلعة ونولي

باني
 فغ
 با
 ولم
 عية
 الشاه
 لور
 حية
 ية
 ذكر
 نية
 نال
 لان
 عة
 ذكر
 در
 مر
 في
 ومن
 من
 شكل
 لكان
 عن
 به
 فلا
 لك
 جا



انقضاها وهو ما يجب لتطهيره والادب في انقضاها التثنية المضمرة
في النفس اعترض بان المراد بانها را التثنية ان يكون اركانها
كلها مضمرة لم يصدق التقرين على فرد من افراد المعروف
وان اراد به ان يكون بعض اركانها مضمرا دون البعض الاخر
صدق التقرين على غير المعروف فكان ينبغي ان يقول التثنية
المضمرا كانه سوي لمثبه المدلول عليه باثبات لادب المشبه به التثنية
واحبب باننا نختار الثاني ويكون تقريفا بالادب وهو خيار
عند المتقدمين من المناطقة وان اللفه والعهود والتثنية
المضمرة في النفس المتقدم في قوله انا شبه امر باخر صح وهذا
هو الاول في اجواب وحيث ذهب الخطيب الي
ذلك وقوله لا وجه فسمعتها استعارة اي لانها الكلمة المشبهة
في غير ما وضعت لم واستعمال الكلمة المذكورة والتثنية المضمرة
في النفس ليس واحدا منهما والتمس بعضهم وجهها لتسميتها الاتقان
وهذان الاستعارة منية على التثنية فسميتها استعارة من
باب تسمية السبب بكم المسبب ونوقش بانه يقتضي ان ذلك
من باب الحان المرسل وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان
التسمية كانت مجازا ثم ما رت حقيقة عرفية ويؤخذ من اقرار
الملم على نفي وجه تسميتها استعارة ان نكوتها بالكناية او كناية
وجها وهو كذلك لان الكناية في اللفه اخفا ولا شك في خفا
التثنية المضمرة في النفس فهو كناية لغيرية لا عرفية فتدبر اللفه
الراية بين الملم في هذه الفريدة انه هل يجب في صورة الاتقان
بالكناية ذكر المشبه بلفظ الموضوع لم اولاد اخي جواب
هذا الاستغناء لا تقدم له شبهة في ان المشبه امر اي
لاشك ولا تردد في ذلك فالمراد من التثنية هنا الاشك
والتردد وتطلق عند المتقدمين على ما نخذ لنا ظن ان دليل
وليس به دليل وان شئت قلت كلامه منصرف الظاهر فاسد
الباطن وعند الفقهاء على ما ليس واضع المحل والحرمه وهو

ما



ما تنازعوا لادبته وقد علمت ان المراد بها هنا الشك والتردد لان
 ذلك هو المراد بتقرينة احوال ولكل مقام مقال في صورة
 الاستعارة بالكناية كان لاوي عذفي لفظ صورة لان يوم
 ان المراد صورة معينة الا ان يقال ان الاضافة للاستعارة
 او الجنس او انه لفظ صورة مفعول مضاف فيم جمع الصور
 والمراد بصورها مواضعها وامثلتها فتدبر لا يكون مذكور
 بلفظ المشبه به اي في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة
 بالكناية والافيجوز ان يكون مذكورا بلفظ المشبه به
 في تشبيه احد كما يدل عليه كلامه الاتي ووجه منع ذكره
 بلفظ المشبه به انه لو كان كذلك لكانت الا صريحة والتالي
 باطل فكذا المقدر كما هو راجع للمعنى لا للمعنى كما لا يخفى
 وانما الكلام مرتبنا محذوف معلوم من قوله لا شبهة
 اجم والتقدير فليس لكلام في ذلك وانما الكلام اجم في وجوب
 ذكره اجم اي وعدم الوجوب فقيه الكفا على حد قوله تعالى
 وسراويل تقيمكم الحدي والبرد وامثال ذلك وحق
 عدم الوجوب اجم كفا حكم المطابق للواقع ويقابل
 الباطل فهو اجم المخالف للواقع كما بينت العدي في ثم العقاب
 واعترض على المصنف بان التقدير باجم لا يصح لان
 يقتضي ان في المصلحة خلافا فان استعمال في الحكمة وهي فروع
 اختلف مع انه لم يعلم فيها ذلك ولو كان فيها خلافا لا تقيد
 من كلامهم ولو تولى بحال انهم يتعرفون لما هو راجع من ذلك
 ورد بان يستعمل في الحكمة يستعمل في مقام التردد والامتنان
 وما هنا من هذا القبيل فتدبر كما ان يشبه اجم لتعليل
 لما قبله لكن فيه قصور لان لا يشمل ما لو ذكر المشبه بغير
 لفظ المشبه به وكان محاذ من لا وكان كناية فلو
 قال المصنف لجم ان يذكرو بغير لفظ الموضوع لم كان اوي
 لشمول ما ذكره فتأمل شئ اي كالذي بحثي عند خروج



وخوف من اثر الضرر في الالية التي سيذكرها المهم وقول بامرين
 اعكاس اللباس والطعم المراد الشيع في تلك الالية وقول ويتحمل
 لفظ احدتها اي كلفنا للباس في قول فبيد اي في ذلك
 الشيء وكذا الضمير في قوله ويثبت له وقوله شيء من
 لوازم الاضرائي كاللازمة فانها من لوازم الاخر وهو
 الطعم المراد الشيع فقد اجتمعت المصرفة والمكينة اي والتميم
 وهذا التفرع على قول يجوز ان يثبت الخ مثال قوله
 تعالى الخ استشكل بان المثال جزى يذكر لا يضاف للقاهرة
 ولم يتقدم في كلامه قاعدة حيث يذكر لها مثال لا واجب
 بان الكلام متضمنة لقاعدة قابلية المكينة في صورة الاستفارة
 بالكنائية يجوز ان يكون مذكورا بغير لفظ المذكور فقط
 فاذا قرأتم ضمير عائدة للمقنينة المذكورة في صدر
 الالية اعني قوله تعالى ضربا لله مثلا قوله ولا بد من تقدير
 مضاف لان الاصل فالاقا أهلها فخر في المضاف ومثله
 في البليغ اكثر من ان يحصى فانه شبه الخ تقليل لما تضمنه
 التمثيل بالالية من اجتماع المصرفة والمكينة فيها وحاصل
 ما ذكره ان ما عشي لان من اثر الضرر ولم هيئات
 حيثما استتم له على من قلم به ومن اجلها شبه بها باللباس
 واستعمل اسم والثانية حيث كراهية من قام به ومن
 اجلها شبه بالطعم اثر الشيع وطوي لفظ المشبه ورمز
 اليه شيء من لوازمه وهو الازفة فتدبر ما عشي الانسان
 اي ما تزل به وقول عند اجور قطع وعلم فقيم الكفتم والقدر
 عند اجور وخوف اخذ من الالية من اثر الضرر كالخافه
 واصفرار اللون ولا يخفى ان ذلك بيان لما من حيث
 الاحتمال اي من حيث احتمال على من قام به كما استتم
 اللباس على لا يسمي فاجامع بينهما الاحتمال في كل باللباس
 الملاد منه المدلول لا الدال لان التيسر في المعاني كما تقدم ولهم
 القاعده



الفتحة ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارذ على مدلوله الاضربته كما
 في نحو كتبت زيداً فان المكتوب هو اللفظ هو بشهادة القرينة (قوله
 فاستجيره اسمه) الفير الاول لما عشي الانسان والثاني بالباس ثم
 ان اريد منه المدلول كانت اضافت اسم اليه منه اضافة المدلول للمدلول
 وان اريد منه الال وهو اللفظ كانت اضافة اسم اليه منه اضافة التي
 لبيبان وعلى هذا الاحتمال ففي كلام المصنف استخدم حيث ذكر لفظ الباس
 اولاً بمعنى واعاد عليه الضمير ضمير بمعنى آخر فتدبر (تصوفه) وحيث
 المذكورية) اي من حيث كراهية من قام به له كراهية ذاك العظم
 العظم المسمى البسوق فالجامع بينهما الكراهية في كل (قوله بالظلم المسمى
 اعلم ان الظلم بضم الطاء والسين المعلوم وبفتح اللام التي يدركها
 المتأخره وجعل بعضهم المراد لهذا القول كسبه الظاهر ان المراد
 الثاني نونه هو الذي يذوق كما يؤخذ من كلام الشيخ المعوي (قوله بكونه)
 اعتراضه بعضهم بأنه جرم هنا على هذا السلك في المتيقن مع
 انه زيفه قلما تقدم لكسبه هذا الاعتراض جيني على انه الفير المسترفي
 الفعل عائد للفظ الباس وعلى هذا الضمير مسمى الشيخ المعوي في شرحه
 وجعل بعضهم الضمير المذكور عائد لقوله تعالى فأذا قط الله اليه على
 انه معنى يتضمن الاستعارة المعرجه نظراً للأول والمثنية نظراً لثاني
 وحيث يصلح كلامه لكل من المذهب الشافعية في الاستعارة
 بالكتابة وهذا كله على قرأته فيكون بالياء والتجويد وما على
 قرأته بالياء الفوقية كما في بعض النسخ فالضمير عائد للآية على معنى

الانحطت الى ذل وهذاب وان الضمير على قرأته بالياء التجويد ما عطفه على قوله تعالى فأذا قط الله اليه على
 انما تنصبت له ذل وهذاب وان الضمير على قرأته بالياء التجويد ما عطفه على قوله تعالى فأذا قط الله اليه على
 انما تنصبت له ذل وهذاب وان الضمير على قرأته بالياء التجويد ما عطفه على قوله تعالى فأذا قط الله اليه على
 انما تنصبت له ذل وهذاب وان الضمير على قرأته بالياء التجويد ما عطفه على قوله تعالى فأذا قط الله اليه على



وكون الذاقة على كلام السكاك وثنائها على كلام السكاك كما
 يستفح ان شاء الله تعالى العقدا لثالث في تحقيق قرينة الاستعارة
 بالكنائية في انما استبحر لتحقيق ذلك لما فيه اختلاف واما قال في تحقيق
 الاستعارة بالكنائية ولم يقل في تحقيق الاستعارة التخيلية اشارة
 الى ان تحقيقها هنا باعتبار انها قرينة الملكنية ومن متعلقاتها لا
 اعتبارا عنها قسم مستقل من قام الاستعارة فتدبر وما يذكر مع عطف
 على مدلول التحقيق ليكون ملطاع عليه ايضا لا على التحقيق نفسه
 والد لتضمن قضي انه محقق لم يحقق ما يذكر في وليس كذلك لانه
 قد ذكره على غاية من التحقيق زيارة حال من نايب فاعل
 يذكر على تقدير مضاف اي زيارته او يتاويله بالفاعل اي زيارته
 او باقيا على مصدرية لقصد المبالغة على مر ما قالوه في نحو زيد
 عدك فسقط ما قيل انه ما يذكر لفظ والزيادة معنى فلا يصح
 المحالية لاقتضائها ان ما يذكر نفسه الزيادة وليس كذلك فتعقبت
 عليها اي على تلك القرينة من ملايمات المشبه به وكسرها
 لدكن الالكسر لان الملايمة وان كانت مفاعلة من اجابتيين
 فكان النسب اسنادها الى السامع اذ يحسن ان يقال الخالب
 تلايم السبع دون العكس كما ان المجالسة وان كانت مفاعلة من
 اجابتيين لكن اسنادها الى التابع اولى اذ يحسن ان يقال جالس
 الوزير السلطان دون العكس فتأمل في نحو قولك
 انم ابي الكائنين في نحو قولك انم فهو متعاقب كحذف فاصم للقرينة
 وما يذكر زيادة عليها وانما اورث اللفظ المثال مع ان الديقجاز مطلوب
 في مثل هذه الرسالة وفعلا في الزيادة من الوهشة والقرينة
 لانها لم تقرر السمع الا حصان فتدبر بخالب الملكنية في الخالب
 جمع مخلب كمنه من الخلب بمعنى اخدرش واخوج وهو ضمير كل سبب
 طائر كان او لاصيدا كان او ليح او هو ضمير ما يقيد من الطير هكذا
 بالترديد في عبارة القاموس قال بعضهم والظاهرة اشارة
 الى اشتراك الخلب بين معنيين احدهما ظنير السبع مطلقا وثانيهما

ظفر الطائر الصايد وعلى قول فالقاه هو المطلق اذا انا هو من
 كتبه اللفظ ان الظفر عام للانسان والبيع الطائر وغير الطائر
 والصايد وغير الصايد فاداه بعضا محققين شبهة بكسر
 ثانية كبرجت اي علقته علوقا حسيا واغاقيدناه بالحاء
 لاجل ان يكون من ملايمات المشبه به فيكون ترشيحي لو كان
 كونه ذلك ترشيحي بانه انما بعد ترشيحي لو كان مثبنا للمشبه وهو
 المنية وهو انما اثبت هنا للمخالف وليسيب بان المخالف لما كانت
 مثبتة للمنية كانت ما اثبت لها مثبتا للمنية لان المشبهة للمنية
 التي مثبتت لذلك الشيء بواسطة كونه مثبتا لما اثبت له
 فالثب مثبت للمنية بواسطة قوله الجدي في الفريدة قال ولي
 بين المني في هذه الفريدة مذهبنا لاف في قرينة الملكية ذهب
 السابق لما ان الامر مخاري كالمخالف في المثال المتقدم وقد علمت منه
 العصا بان كلامه يشهد الترشيح فيقولون ان اللفظ يقولون
 بانه مستعمل في معناه الحقيقي والتميز انما هو في الاثبات مع
 انهم لم يثبتوا على ذلك ويقضي ايضا انهم يسمون اثبات ذلك
 استمارة تخيلية مع انما لا يسمى بها عندهم الاثبات قرينة
 الملكية واجيب بان ال في الامر للعود والعود الامر الذي
 هو قرينة الاستمارة بالكون بانه ما اشار له الشيخ المالوي وهذا
 اولي من اجواب جملة من التفسير بالحيثية اي من حيث انه
 قرينة فتدبر الذي ذهب للمنية ليس المراد من اثبات له
 ما يتبادر وهو الحكم به عليه على وجه الاستناد بل المراد ما هو
 الدعم من ذلك فيتمهل ما انيق اليه كما في قولهم مخالف لمنية فلا اشتراك
 الاستناد بين رافع ومرنوع كما في قولهم مخالف لمنية انشبت المنية
 اضفادها بنوعها كما شبه عليه الشيخ المالوي من قولهم المشبه به اعترض
 بان هذا قد يخرج الاضفار في نحو قولك اضفارا لمنية فلا نهايت
 من قولهم المشبه لتحققها في غيره واجيب بان ليس المراد بها عطاف
 الاضفار بل اضفاد مخصوصة وهي التي لها دخل في الاغتسال ولد
 شك



شك ان هذا العوض من ذلك المشبه به لانه لا تحقق لادفيه وان تقول المراد
 انها فاصل المشبه به بالنسبة للمثبه وان لم يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولا
 شك ان اللفظان كذلك قد يرس مستهلا اي لفظه فالضمير رابع للامر
 لك عن انما لسانك بل معنى اخر وهو اللفظ فيكون في كلامه لفظ مستخدم وقامل
 وانما الجاز في الالفاظ من يبتدئ بحروف معلوم مما تقدم والتقدير في الجاز
 في اللفظ وفي الجاز في الالفاظ اي في ثبات ذلك الامر للمثبه فهو من باب الجاز
 العقلي الذي هو اسناد الشئ لغيره من هوله لمناسبة كما في قولك انيت
 اليبع والبقل ويسمونه استعارة تخيلية الضمير رابع للالفاظ كذا
 قال بعضهم وهو لم يوفق مما في التخصص وجعله بعضهم راجعا للامر لثبوت
 وهو الذي يميل ليه كلام العظام لكن المتبادر الاول ثم ان التسمية بالاستعارة
 لا يظهر لها وجه لان الاستعارة هي الكلمة للتسمية في غير ما وضعت
 الخ او استعمال الكلمة للزكوة وما هنا ليس هو استعمالها في التسمية بالتخيلية
 يظهر لها وجه وهو انه يتخيل للسامع من ثبات ذلك للمثبه استحارة مع مطر
 المشبه به لكن لا يخفى ان استعارة ذلك ليست من الاستعارة المحصنة عليها
 فتعطف ويحكمون بعدم انفكاك عن غيرها الضمير الاول الجوع لانه لا يجرى
 عبارة عن الاستعارة المكنية وانما ذكر الضمير نظر للفظ الاد والضمير الثاني
 يرفع للاستعارة التخيلية والكفني هو مراد كمن بعدهم لان انفكاك الاستعارة
 المكنية عن الاستعارة التخيلية واعتبر من لغة لانه كما يحكمون بذلك
 يحكمون بعكسه فيحكمون بعدم انفكاك المكنية عن التخيلية وبالعكس
 فلو قال ويحكمون بتلازمها لان ولي واجب بانه سكن عن غيره انفكاك
 التخيلية عن المكنية لمواقعة صاحب لكشاف عليه والزمي يظهر مخالف
 فيه ليس لالساك فتدبر واليه ذهب لخطيب فهو موافق لذلك
 في قرينة الاستعارة بالكناية وان خالفوه في الاستعارة نفسا كما
 علم مما تقدم الفريدة الثانية بين المص في هذه القرينة منه بطلب
 الكشاف في قرينة الاستعارة بالكناية جواز صاحب لكشاف الخ
 اي في بعض الامور وهي المادة التي شاع فيها استعمال لفظ ملل المشبه
 كما مر شذلي ذلك عبارة الكشاف بخلاف بعض الاخر وهو المادة التي



لفظ المشبه

وجد

لم يشع فيها ذلك وقد ضاقت له في لفظة الرقيقة ان الحارة التي فيها
للمشبه هلام المشبه بلام المشبه وان لم يشع استعماله فيه والتي
يوجد فيها للمشبه هلام المشبه بمعنى فيه اللفظ على صفة في اللفظ
اعمال صاحب الكشاف في الشق الاول واخص منه في الشق الثاني
على ما لا توجد له اوجه عترض على انه بان التغير بالهواجر
بعض استوي الطرفين مع ان ضيق مصعب لكشاف يشع بان ذلك
رايح عنده واجب بان المراد بالهواجر عدم الامتناع فيصدق
بالرحمان فليؤمل كونه اي كون ذالوا الامر لكن على
تقدير مضاف والاصل كون ذالوا الامر وعمى ان
العمى يرجع الامر لكن لاعفاه السابق بل بمعنى آخر وهو
اللفظ فيكون في كلام المصنف ان استخدام في تقديم نظيره
استقارة تحقيقه المراد بالتحققية هنا التصريح

قوله

لما تقدم للمساكن في تقسيم الاستقارة الى تحقيقية
والتي تخيلية كما قال بعضهم ووجهه ان صاحب
الكشاف تقدم على الساكن في الجوهر لهذا التقييم وليس
وغيره انه لا يصح كون هذه الاستقارة تحقيقية بعضها عند الكافي
كما في قوله تعالى ينقصون عهد الله اي وكما في قوله

تعالى يا ايها الذين آمنوا حيث استعير النبات للماء وطوي
لفظ المشبه على سبيل الملية واستعير البع للفقير واستعير
منه ابلو بمعنى غوري على سبيل التصريح حيث هي حيث قيل

لما تضمنه القيل بالاية من ان فيها مكنية قرينتها تحقيقية وتقرر
الاولى ان يقال شبه العهد بالجد واستعير اسم المشبه للمشبه
ثم حذف ورمز اليه من لوازمه على طريق الاستقارة بالكنية
وتقرر الثانية ان يقال شبه ابطال العهد بالقبض الذي هو قول

طاقان الجد واستعير له ايها واستق منه ينقصون بمعنى
يبتلون على طريق الاستقارة التصريح كما تقدم الفريدة
الثالثة بين المعه في هذه الفريدة فذهب الكافي في قرينة الملية
قوله

قوله

بعد كلام الفصل قوله وعلى هذا فالاستعارة في قرينة الاستعارة بالكتابة
 ان يقال ان لم يكن للمشيء المذكور تابع يشبه رادف المشيء به كان باقيا
 على معناه الاصلى وكان اثباته له استعارة تخيلية نحو المنيه و
 ظاهرها وان كانت له تابع يشبه رادف المشيء المذكور كان مستقارا لذلك
 التابع على طريق التصريح **١١** انما في الحال ومثان وقد صرح بقوله ان
 لم يكن للمشيء المذكور كما تقدم نظيره تابع يشبه فلو قال تابع
 يناسب لكان لولي لان كلامه يصدق بما ان كان هناك تابع بينه
 وبين التابع المشيء به علاقة غير المشابهة لان لم ينغ الا التابع الذي
 بينه وبين التابع المشيء به مشابهة وبما هو على حقيقة معنى مما قاله
 احميد وقد فهم بعضهم من عبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى وضربت
 عليهم الذلة والمسكنة ان قرينة المنيه مجاز مرسل واجيب عن اهل
 بانه اراد بالمشابهة هنا المناسبات باي علاقة من العلاق المعتبرة في جانب
 الجاز فتدبر رادف المشيء به عبر هنا بالرادف وفيما هو بالتابع
 للمقنن وهو رادف كما ب فيمن من التصدير فعلا للمقنن لكون اللفظي
 كان اي ذلك الرادف لكن على تقدير مضاف او غير مكيا لا تستخدم
 السابق وكان اثباته اي ايثان رادف المشيء به وقوله له اي المشيء
 نحو المنيه اي فانه ليس للمشيء الذي هو المنيه تابع يشبه
 رادف المشيء به فيكون لفظها ويا على معناه الحقيقي ويكون ايثان
 المشيء الخيا باستعارة تخيلية وان كان له تابع يشبه ذلك
 الرادف اي كما في قول تعالى يتقصون عهد الله فان لثيتم الذي هو
 العهد له تابع وهو الابطال يشبه ذلك الرادف وهو العقب فيكون
 لفظ العقب مستعارا للابطال على سبيل الاستعارة القويحة
 وتقرر بها واهم مما تقدم كان ذلك اي ذلك الرادف على تقدير
 المضاف او غير مكيا لا تستخدم كما تقدم غير من ذلك التام اي تابع المشيء
 على طريق التصريح اي طريق هو التصريح فالاضافة للبيان الخامس
 بين الميم في هذه الفريده الشق الثاني من ترجمة هذا المقول
 وقد بين الشق الاول في الفريده السابقة كما يسمى ما زاد
 الخ

فما عرفت بان قرينة الوجود والمفارقة ليست من جنس الترتيب حتى
يحتاج للاسناد اعزها بقدر الزيادة فكان الاول في العدد ان يكون كما يستحق
ملازم المشدود في المفارقة ترتيبا الترتيبا واحدا بان غير ترتيب ملك كلة قلها
لذلك بعد ما زاد الخوازمي لعدد من كعدد بالزيادة لم يكون قوله المنسبة من
جنس الترتيب ويعلم من ذلك المشاكلة انه يصح مشاكلة الاول والثاني
وهو كذلك لان العدد تناسبا لمجاورين به والاول والثاني اورد عثمان
للادول وكل منهما يصح مشاكلة للاخر وذلك ان جعل المشاكلة ههنا باعتبار
ان الاصل بعد ما زاد على قرينة الملكية ترتيبا كما يصح ما زاد في فيكون
الثاني هو الذي يشاكل الاول فتدبر كذلك تاكيد للمتشبه المستفاد من
الكافي في قوله كما يصح في بعد ما زاد في غير ههنا بعد وفيها موسيحي
للقتي قال العمام وذلك ان جعل جميع الملايات قرينة لمزيد الاعطاء
او وهو مبني على صواب بعد القرينة وهو الحق خلافا لمن منعه علي
قرينة الملكية في وكذا على قرينة التخييلية هكذا قال العمام ووقفت
بان قرينة التخييلية بالاستفاد حالية كالإضافة للمنية فلا تلبس الترتيب
به نقل المجزوي ان التخييلية لا تحتاج لقرينة فان كونها قرينة
الملكية كاف في بيان معناها فهي كالإضافة من اربعين ترتيبي نفسها
وغيرها لكن نقب بان ذلك من السهو فليتامر من الملايات
الالوود والمعهود فلا يعاد المشبه كما اشار اليه الشيخ الملوي لها
اي للاستفاد الملكية في يجوز جعله ترتيبا فيقال بعض المحققين
لذمانه من ان يجعل الترتيب ترتيبا للجمع للتخييلية في القوي
قرينة الملكية على مذهبنا ليعرفها وعلى مذهبنا كما في ايضا
وقوله وللإستفاد الحقيقية اي القوي قرينة الملكية
على مذهبنا صاحبنا فكشاف فيها بالنسبة لبعض المواد
وعلى المختار عند المصنف كما يعلم مما ياتي وتوقع اختلاف
كما يقع في قرينة الملكية ولو قال المصنف ويجوز جمعه
ترتيبا لغيره على المذهب فيها لكان اوضح فتدبر
اما الاستفاد الحقيقية فظاهري اما وجه جواز

قوله

قوله

جملة من رجال الامانة الحقيقية ظاهر اما الامانة الحقيقية
 فظاهري اما وجوهها وجعلت من شيا وهو انما الامانة مصححة ولكن
 يكون للاستعانة المصححة ولذا التخلية على ما ذهب اليه كما في
 فعل الحقيقة في ظهور وجهها وجعلت من شيا لان التخلية التي
 تشكل بان ان فان ظاهر الم يحتاج الى الاستدلال عليه لان الدليل انما يكون
 لما فيه خفا واجيب بان ذلك ليس استدلالا وانما شبهة واحتمال
 بالبيان لان كظاهري تفعل عند شبهة عليه والمنوع انما هو الاستدلال عليه
 فلان البرهان يكون للمعي في المعنى اي وهو عند من المعنى العقل
 ومثاق ذلك قولك انك كذا اهذنا باطراف الاحاديث بيننا وسات
 باعتبار المعنى الواضح كذا فان ذلك في الايقان التي تلازم المسند
 اليه الحقيقة وهو القوم لان السبل كسبي السبل على سبل الامانة حقا
 ان تنبأهم وقد استدلوا على الواضح جميع ايقان وهو المكان المتبع
 فيه وقا في محض اسناد امي اربا وانما ضمن الايقان باكثر لانها تظهر
 سرية كبر وفي هذا كسبت منها ان من يك الشبهة كمشبهة
 في هذ كبر ومنها ان من يك الاستعانة للكسبة في شبهة كسبا برهان
 بالما وسالت كسبت ايضا اي كما يكون للحقيقة والتخلية
 على من ذهب كسبا بذكر ملامح في الابد للتصوير ان اريد
 بالبرهان المعنى المصدري او الملامح ان اريد به فقط
 الملامح وما وافقه على لفظه والملاحة من حيث معناه اعلى
 معنى ويحتاج لتقدير مضاف بان يقال بذكر حال ملامح
 ما هو له ما وافقه على المسند اليه وفي ضمير ما المتصل بايد
 يعود اليها واما ضمير المتفصل فظاهري كلام المصداق انما
 لا يحتاج للعقل عليه فاللام بمعنى عن او لام نسبة والمعنى بذكر
 ما يلائم المسند اليه الذي لا يحتاج للعقل في رعيته او مسوي اليه
 ويحتمل انما عايد المفهوم من المعنى والعقل والتمسند المفهوم
 من كسبان والمعنى على هذين الاحتمالين بذكر ما يلائم
 المسند اليه الذي لا ينافي والمسند له حقيقة قد ير
 يكون

انما الامانة
 العقلية على
 ما ذهب اليه
 السلاكي



يكون الجاز الففوي المرسل في اي كمان في قوله عليه الصلاة والسلام
 مخاطبا لامهات المؤمنين رضي الله عنهن اسرعنن نحووا لي طوكن
 يدفانه قد ذكر فيه ما يلائم الموضوع له وهو طول بناؤه على اخذه
 من الطول بضم طاء المشددة ضد القصر واما على اخذه من
 الطول بفتحها بمعنى الفنى فهو مجر بلا ترشيح لانه من ملايات
 المعنى الجازي للفظ اليد الذي هو نعمة لانه ملايات المعنى
 الحقيقى لذلك الذي هو مجازة فاطم الم السبب للصوري على
 المسبب ولهذا كانت اليد سببا لنعمة لانه من شادنها
 ان تصور عنها واحكام كذا فاعلة لها حقيقة وهو كمانى الجروي
 ان لهاات المؤمنين لما سمعت هذا الحديث صرن يقين ايديهن
 ظنا عنهن ان المراد من اليد المصنوع المجازي الحقيقى فلما سقت
 بالموت اكثرهن عطاء وهي زين بنت جحش علمنا ان المراد
 من اليد المعنى الجازي وهو النعمة بذكر ما يلائم الموضوع له
 لوقال بذكر ما يلائم المنقول عنه لكان اولي لشهد ترشيح الجاز
 المرسل المبني على الجاز ويحاب بانته اقتصر على الجمع عليهم وعلى
 ما هو الاكثر الاشهر واما الجاز المبني على الجاز فهو كونه محل خلاف
 نادر قليل كما افاده بعض المحققين وللمتنبه اي في قوله الله
 فيها تقدم فنظمت فر يدعوا يدع بناؤه على ان قوله قد يدعوا يدع
 اضافة المشبهة بالمشبه فانه قد ذكر فيه ما يلائم المشبه وهو قوله لا تسعني
 وللإستعانة المصروفة اي كمان في قول الامير اسداني لتمام
 له ليد اظلمه ليقلم فانه قد ذكر فيه ما يلائم المشبه تشبيحا للاستعانة
 المصروفة او يزيد والمثنية لانه كلامها قد سبق وقد اعترض
 العمام على الميم بانته كان الاولي ان يحذف قوله وللإستعانة
 او بين المكنية لان كلامها قد سبق فذكر لهدا دون الاخر
 تحكيم وتدريج بلا موشح واجب بانته لم يتعترض للمكنية هذا المقاد
 بالمقيد عليه الذي هو المصروفة فلم يلزمه الحكم والترجيح بلا مرجح
 فيتامد ووجه الفرق فص وجه الفرق بقضية المشبهة



وترشحها دون قرينة المصدرة وترشحها لما عدا مما تقدم
تفرض من ان قرينة المكتبة من ان قرينة المكتبة من جنس
ترشحها فلا يحتاج لوجه الفرق بينهما فلو احتج لوجه
الفرق بين قرينة المصدرة وتخصيصها وتجردها وهو مثل
ما قيل في وجه الفرق بين قرينة المكتبة وترشحها وانما لم يثبت عليه
المصالح الكالا على علمه بالمقاييسه فانما قلت مثلاً رأيت اسدياً
اسلحاً يري فشاك اكثر ملابسة للرجل عادة من الذي يجعل
قرينة والري دون في الملابسة فيجعل تجردها وقد ذهب لعصام
الى ان وجه الفرق مشاهدة السامع والدارك بل في مشاهدة
الدارك اولادها القرينية وما سواه ترشح الاختصاص بالصدق
بذلك لا يختلف بخلاف ما ذكره لعصام فتدبر ويجعل نفسه تجرئ
اي على من ذهب ككافي وقوله او استغارة تحقيقة اي على من ذهب
صلياً لكشاف في بعض المواضع على مختار المص كذا ذلك وقوله او ثبات
تجمل اي على من جعل لائق وكذا على من ذهب لكشاف اجارة
المص لفظاً بين ثانياً ان الاولي كافية اذ البنية لا تكون الا لك
متعد لزيادة الايضاح وقد جبري ذلك على الالسة كثير قوة
الاختصاص والتعلق وذلك لا يحتاج مقتضاه ان حقيقة الاضمار
التي هي قصر شيء على شيء تقبل التفاوت وكذلك وقد يجاب بان المراد
بالاختصاص مطلقاً ارتباطاً وتعلقاً وعلى هذا فعلق التعلق عليه
فيما به عطف تفسير بيان الملة فتدبر فلهما اقوي الضمير يرجع
للملا يمين بطلو النظر عن كون احدهما بخصوصه قرينة او ترشحاً
وتعلقاً قد علمت انه مطوف عطف تفسير بيان المراد في كلام
الشيخ الملوكي انه عطف لازم على ملزم ولعله ناطقاً بمعنى الاختصاص
الحقيقي وما سواه ترشح اي ملوكي الاقوي اختصاصاً وتعلقاً
بما سبق من منسب لانها لا رمة لها بما بخلاف النسب ولا يخفي
وما سواه في ما في قوله ترشح من ضمن الافتتاح حيث اشار بلفظ الى ان ما ذكره
هو ملهم من هذا العنق وما سواه بمنزلة الترشح في كونه لا تعصديه

الذائقين وهذا ضرب ما يسره الله تعالى على هذا امت الشرف
واسر الى نوب الخير اللطيف والقول من المحول واستغفرت من
والقول فانه لا مودة ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى الوصي الجعفرين والسلام على المسلمين ولحمد
الله رب العالمين وكان الفرع من تلك الرسالة يوم الثلاثاء
المبارك في ثمانية وعشرين صلت من شهر محمدا الاول سنة ستة

وستين بعد المائتين والالف بعلم

الفقيه المعترف بالذنب والفقير

من عرق في بحر زفيره وناه

في بهيم عوينة الهكي بليدا

من في منها

اقول

طريقة

على

السويدي

عقرا لله له

ولوالديه

والله اعلم

وَقَدْ كَرَّمْنَا الْبَلَدَ لَوْلَا أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ وَجُودُهُ

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع
الكلام ومدانيه وجعل الحروف اصول كل
وظروف معانيه والصلاة والسلام على النبي
من مصدر الفضل والحكم الجامع لجميع الافعال
ومكارم النعم الموصول بالفاطم انواع العباد
والهدي المضمرة في اشاراته اصناف المحبة
والتي تحيد المذكور اسمه في التورات والانجيل
وعلى اله مظهر الحق ومظلل الاباطيل
ما ظهر النعم في العلم وما اشهر النعم في العلم
وبعد فلما شاع في الامصار وظهر
ظهور الشمس في النهار الرسالة العنصرية
التي افادها النبي الامام المحقق والفاضل
المدقق خاتمه المجتهد من عنده الحرف
والدين اعلى الله درجته في اعلا عسرين
وكانت مستعمل على مسائل دقيقة وعميقات
عميقة مع غاية الاجازة ونهاية الاختصار
ولم يكن لها تدبير شرح لا يفاد رصم ولا كبر
الاخصاها ويبلغ في تبسيط المرام وتبسيط
المقاصد اقصاها اردت الخوض في تبيين هذا
المرام علي وجه يتفهمه من وجوه خيرا يلدوها

التمام



الروكع الجارف الحافظ العام باسمه الربط ما له
السياسة على شرح المسألة

اللتام مع محمود الفزحة وكمال الطبعه تحفة
للحضرة العلية الامير الاعظم والعترت مات
الاکرم ظل الله على الانام فاخ ابواب
الانعام والاکرام الذی استأفت بحال
السلطنة الى هامت وباهت حكل الامار
على قامت الفانزبا لخمتم العلمة والعملت
الحان للرب اسمن الدينية والذنبوا بترق
السلططين في الاصل والتب واقدم في
الفضل والادب ففاض بحال النوال على الحلائق
وهاب حلايل السمو الدفاق

ما نوال الفلم وقت ربيع كنوان الامير يوم سخنا
فنوان الامير يدرة عين ونوال العام قطرة مسا
المويد بتايد الملك العليم معيت الدولة والدين
الامر محمد الكرم لاسوال رقاب الدولة خاضعة
لا واسرة واعناق الحلائق محمد وده نمر ماسم
قد تلقاه ريبا بحسن القبول قبل ان ارفع الصوت
واقول فان وقع في جنر القبول والرضي فهو
في غامة المقصود ورتاب المسبح والله المسبح
للآمال وعلية التوكل في جميع الاحوال قال
المصنف رحمه الله بعد التسمية **هذه**
فايد المشار اليه بهذه العبارات الذهبية

يا شرح



تقدم بها في الذكر أو تقدمها الطال في السور
في المقاصد بالذات أو بالواسطة والمراد
بالمقدمة هنا المعاني الخسوصية
أو العبارات المعينة فلا بد من اعتبار العجز
بان يكون من فسل اطلاق الكلي على بعض
جزئياته أو اطلاق اسم المدلول على بعض
ما يدل عليه وما وقع في بعض التبع على
مقدمة وتسميه وتسميم وخالصة فهو
من هو قول الكاتب اذا التمس من المقدمة
فلا معنى لوجه جزئيا مستقلا **المقدمة**
منه اخصر محدوق اي هذا الذي كشرع
فيه او العكس واما جعل مجموع هذه العبارات
التي بعدها الى قوله التسميم ضربا لهما فغير
متناسب في امثال هذا المقام باسرها ولما كان
معرفة اقتسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع
ومعونه وتعقل الموضوع كذلك مما يتوقف
عليه المصوب كما يظهر لك بعد ذلك بدا
في المقدمة بتسميم اللفظ بذلك الاعتبار
وقال **اللفظ قد يوضع لشخص بعينه**
اعلم ان اللفظ في اللغة مصدر بمعنى الرمي وهو معنى
المفعول فيسأول ما لم يكن صوتا ولا حرفا وما
رسميا او الرمي الذي لم يكن له

Handwritten marginal notes in Arabic script, including a list of numbers and some text.

سنة

له

اصل

هو

Handwritten scribbles and marks at the bottom of the page.



المقدر من فالوضع اما خاص او لا فالاول
ما يكون موضوعا المتخصص باعتبار تعقله
مخصوصه ويسمى هذا الوضع وصفا خاصا
لوضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
وضعت لفظ زيد بازاويه والثاني ما وضع
لشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر
عام ويسمى ذلك الوضع وصفا عاما الموضوع
له خاص كما سما الارشاد على مايجي وهذا
الشمع اعلم ان يكون معناه مقدر او الثالث
ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك احي
على عمومته ويسمى هذا الوضع وصفا عاما
لموضوع له عام كما اذا تصورت معنف
المحوان الناطق ووضعت لفظ الانسان
بارام والرابع ما وضع لكلي باعتبار تعقله
مخصوصه بعض افراده وهذا القسم لا يوضع
له ما يهتموا بان يحال اليه لان المقصود صياغته
لا تعقل كونهما مراد للملاحظ كلياً بل اختلاف
العكس والسوى تذكر القسمين الاولين من تلك
الاقسام الاربعه لعدم تحقق الرابع وظهور
الثالث وعدم تعلق الفرض به فيما هو المقصود
الاصلي من تلك الرساله وهو تحقيق معنى الحرف

والفهم

لله



والضمير واسم الاشارة والوصول والاول وان كان
 كذلك الا ان لما شاول الثاني في شخص المعنى
 تعرض لمزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه
 يحتمل ان يكون صنعة كاشفة لشخصه ويحتمل
 ان يكون في مقابل قوله باعتبار امر عام اي
 قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار فعله
 بعينه وتخصه وقد يوضع له باعتبار
امور عام اي باعتبار تعقله بامر وذلك اي
 الوضع لشخصه باعتبار امر عام يتحقق بان
يقول امر مشترك بين شخصان ثم يقال
هذا اللفظ موضوع لكل واحد من
هذه الشخصات تحت موصوفه
 اي معنى اللفظ بازاكل من اضافة الشخصية
 سواء كان ذلك الامر العام واحدا من ذاتها
 كما في معاني الحروف او من عوارضها كما في
 المقصودات واسم الاشارة وذلك الامر سلوطة
 باعتبار كون مرآة للملاحظ تلك الاضداد
 التي هي السماة الموضوع لكل منهما اللفظ
 وليس ذلك الامر العام موضوعا له كما نوع
 بعض الافاضل في الضمير والوصولات
 وغيرها وما عبر عن ذلك التفسير الذي هو

العام

ط
ط

الوضع خفيفة بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين
 غالباً وانما قيد بالحيشية بقوله **بحيث لا يتم**
ولا يعاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك لئلا ينزعم ان ما وضع اللفظها هنا
 مفهوماً لكل واحد من افراد ذلك الامر المشترك
 حتى يستعمل فيه ويعاد ويفهم هو منه فان
 ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له والاستعمال
 فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا
 الاخر كذلك دون القدر المشترك فانه غير
 مفاد وعن مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه
 بحسب الوضع فلا يقال هذا امثلاً ويؤادى
 الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المذكور
 واذا كان كذلك **فمعقول الوضع ذلك المشترك**
التي للوضع ووسيلة الحصوله **لا اية**
 اى المشترك **الموضوع له** فقول لانته تعدر
 اللام معطوف على الخبراني قري فمعقول
 مصدر او ان قري على ضيغة المضارع المجهول
 من الثلاثي المجرى فالتة منصوب على الحالية
 ولا اية معطوف عليهم **فالوضع كلي والموضوع**
له مستثنى كما قررناه **وذلك** اى اللفظ
 الموضوع للشخص باعتبار امر عام مثل اسما

وانه غير مراد وفيه بوضوح
 قول دون القدر المشترك
 حال من قول واحد كخصوصه
 اى مجازاً والقدر المشترك



الاشارة نحو هذا انزل ذلك الامر الملكي
 منزلة المشار اليه العين كمال التميز الحاصل
 بالبيان السابق فاستعمل في ذلك الموضوع
 للاختصاص **فان هذه اموضونه وسماء** اي
 معناه **المشار اليه الشخص** اي كل واحد
 من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا والشخص
 صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالشار
 اليه هاهنا ولا يجوز ان يكون صفة للمشار
 اليه كما لا يخفى على ذي مسكة قوله موضوع
 وفي بعض النسخ بنى التايبين على انه خبر
 فقد استاوبل اللفظة او الكلمة وفي بعض
 اخرى ايضا فند للصير على انه من قبيل
 الاسماء وسماء حسيدي بيان له وقوله
بحيث لا يقبل الشركة تاكيد لما استفاد
 من الشخص يعني ان مفهوم هذا امر صادق
 عليه **المشار اليه الشخص** الذي لا يقبل
 الشركة **والخاص** ان يعني لفظ هذا
 كل مشار اليه مفرد مذكر مستخص لوجوب امر
 عام وهو مفهوم المشار اليه المذكور المفرد
 الصادق على هذا المشار اليه الشخص وعلى
 ذلك الاخر اذا حكيت على كل روي بانه
 المفرد

اي من

مثلا

في مفهوم الذي لا يقبل الشركة

Handwritten scribbles at the bottom of the page.



ابيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع
الشخصيات الروميين من زيد وعمرو وغيرهما
بامر عام وهو الرومي وحملت علم بانه ابيض
تنبيه لفظ التنبيه يستعمل في مقامين
احدهما ان يكون المذكور بعد يد يهما او ليا
والثاني ان يكون معلوما من الكلام السابق
وهنا هنا الحكم يد هي اول من اذ تصور
طرفه مع الاستناد يلقى في الخزم بالنسبة
وليس ما ذكرنا استدلالا بل تنبيه يد كوفي
صورة الاستدلاله واليد هي مات قد ينفه
عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان
القاصرة من الخفا **ما هو من هذا القبيل**
اي ما صدق عليه اللفظ الموضح للشخص
باعتبار ايد راجها في امر عام لا ينفذ **التخص**
الا بقرينة معينة لان وجه افادته الواض
من تلك الشخصيات بعينه ليس الا وض
له وهو لا يختص به **لاستقوا اليه**
المسماة اذ مع انزال القول في تلك لا يد
في افادة المعين من امر نضم اليه **سنة**
يقتض ذلك المعين وهو المعنى بالقرينة
فان **فيل** ما هو من هذا القبيل والالفاظ

الحكم

المتركة

لله



المشترك شيان في عدم افادة المعنى الموضوع
 له بدون القرينة وتعدد المعنى الموضوع
 له فيما الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما لزوم
 التفسير في المعنى وعدمه ووجهه اوضح
 وتعدده فان قلت اللفظ بحسب
 استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى القرينة
 دون المعنى المجازي على ما هو المقدر
 فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد بما
 ذكره بل وان اللفظ الموضوع لمعنى يكف
 في صحة استعماله في معناه كونه موضوعا
 لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة بمجرد
 الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى
 قرينة ليمر ذلك ليصف عن ارادة المعنى
 الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال
 فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي
 المشترك لدفع مراحمة المعاني الحقيقية
 وفيهم المراد للاستعمال وكما فرغ من
 المقدمة سرع في المقصد فقال
التقسيم مبتدأ اوقرت مبتدأ على ما مر
 والمحذوف هو المذكور ومعنى التقسيم
 هو ضم قديين او اكثر الى عام ليصدق ذلك

ما

ذلك العام بانضمام كل قيد فيما بيننا
للقسم الاخر او غيرهما من لم باعتبار شافي
القيود او تحالفا فقط والنتيجة بحسب
العرف هو اعتبار التباين وما نحن فيه من
هذا القيل والقليل **فصل في** محال تقسيم
اللفظ باعتبار مدلوله ولا الى قسمين ما مدلوله
كله وما مدلوله متخص وتقسيم الاول بينه
الى اسم جنس ومصدر ومفعول وفعل واسم
الثاني منه الى العام والخاص والصحوي والاسمي
الاتار والموصول على وجه سنصطلا
به تلك الاقسام فان كغيرها من مزالق
الادام **اللفظ** اي الموضوع **مدلوله**
اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في العقل
من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبار
ومن حيث انها منه مطلقا يسمى فهو وما
ومن حيث انها منه بانضمام غير مدلوله
صيت وضع اللفظ بازام موضوعه ومن
صيت القصدي اليه من اللفظ الذي اذاده
تعني **اما كلي** او **شخص** لان مدلوله اسما
ان يسمع من فرض صدقه وحمله على متعدد
وهو الشخص ويسمى جزيا حقيقيا او لا يسمع

كذلك

منه لفظ



والمفسم لازم لاقسامه لان تلك الحيشية بل من
حت حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم
ان يكون لازما للزوم باعتبار آخر كالطية اللازم
لمفهوم العموان اللازم لزوم مثلا **والاول** اي
اللفظ الذي مدلوله كاي **امادات** اي امشأ
مدلوله ذات او يقال انما يجوز باطلاق اسم
الذات والحديث على ما يدل عليه ما من اللفظ
وحديث يستقيم قوله **وهو اسم الجنس** كقول
او حديث وهو المصدر انما اخرج المصدر عن اسم
الجنس ليبيح التفسير الى الفعل والمستحق عليه
فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كاي مدلوله
اي حديث وحده او غير حديث وحده او مركبا
منهما والمراد بالذات ههنا ما لا يكون حديثا
ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا اضدها الى
الآخر في الحديث امر قائم بفهوم بعد عمته
بالفارسية بما اخرج دال ونون كالقرب
او نون كالقتل فيخرج عنه معنى السواد
والبيض لعدم العبر ومعنى الجهد والنوال
لعدم القيام بالغير ومعناه المتخصص الناعت
بالمفوت او التبعية في التقدير الاتخاذ
في الاشارة الحسية في الماديات او العقلية

٢٤



كافي مجردات ولما كانا معا عصار التركيب منهما
 من غير اعشار النسبة لا يفيد اختص ذلك
 المركب بما اعترف فيه مع الطرفين بسبه غير
 عنده بقوله **اونسبه** بينهما لانها النسب
 في موضع اللفظ بازا ذلك المركب وذلك اني
 النسبه والتذكير باعصار المذكور والمركب
 السمل عليهما اما ان **تعتبر النسبه من**
طرف الذات وبها المتفق او **تعتبر من طرف**
الحدث وهو الفعل فان قيل المراد من الذات
 غير الحدث ووجه كما مر وهو سناول التسمي
 الثالث فلما قيد ووجه متعلق بغير الحدث
 لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال
 حين والانقسام الى الاربعه استقر اي
 وان كان مراد ابي النبي والاشياء بحسب
 المال وارجعوا الى تسميات ثلاثه ولا يضر
 ارسال القسم الاخر واحتمال انقسام بعض
 الاقسام الى اقسام مندرجه مختره لا يمنع
 الاختصار كما الفعل والمشق فالمتفق يتقسم
 بان يقال **المتفق** اما ان يعتبر قيام ذلك
 الحدث به من حيث الحدث وبتواضع الفاعل
 او الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث

٥٠
 ٥٠
 ٥٠



عليه وهو اسم المفعول أو كونه الة حصوله وهو
اسم الاله أو مكانا وقع فيه وهو طرف الثابت
أو زمانا وهو طرف الزمان أو يعتبر قيام الحد
به على الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل
وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والستقبل وباعتماد الطلب الى الاسر وغيره
والثاني أي اللفظ الموضوع لمعنى مستخص
فالموضوع أي وضع اللفظ لذلك المستخص **أي**
مستخص أيضا بان يكون الموضوع له مستخما
واحد الوحد بخصوصه أي بما يسميه **أو يبي**
أي عام بان يكون الموضوع له ثلاثا مستخصا
لو حطت اجمالا باسمه يعمها صدقا **والاول**
أي اللفظ الموضوع لمستخص وضعا خاصا
العلم أي المستخص وأما علم المستخص فمخرج
عن مورد القسمة إذ معناها **كبابي والثاني** أي
اللفظ الموضوع لمستخص وضعا عاما أقام لرفع
الحرف والصبر وإسم الاشارة والوصول ووجه
الحص في هذه الأقسام الأربعة **هو ان مدلول**
أي ان يكون معني في غير أي حاصله في
متعلقه **يعين بانقسام ذلك الغير اليه**
بمعني انه لا يتوصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه



بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه وتعمق لتعلقه
وهو الحرف كمن والي **اولا** يكون كذلك بان
 يكون معنى حاصله في نفسه متحصلا بدون
 انضمام امر اليه واد اقد عرفت ان الالفاظ
 الموضوعه لخصومات وصفاعا بما يحتاج
 حين يتناولها الي فريضة لافادة المعنى
فالقرينة ان كانت في الخطاب يعنى الخطابية
 فيسئول صحورى المتكلم والغائب **فالضمير**
 كانا وانت وهو فان ما يفيد ارادة المعنى منها
 من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه
 الكلام الي حاضر **وان كانت** تلك القرينة في
غيره اي في غير الخطاب **فاما حسيه** بان
 شار الي المراد باللفظ الذي هو معنى عند
 الخطاب باعتبار تعيينه بنسبه مضمون
 حمله اليه مفهود بين المتكلم والمخاطب انساب
 اليه **وهو الموصول** كالذي والى فان المعنى
 المراد من كل منهما انساب مضمون صلته اليه
 المعلوم قبل افتراء انساب المهور لهما كقولك لمن
 سمعتم خاوا احد من بعد اد الذي جاء من بعد اد
 رطل فاضل مستورا بنسبه مضمون فله انتم
 الي هذا المعنى عند الخطاب باعتبار تعيينه

بدلك اللفظ يفهم من الاعضا
 المحسوسه ونواصب الاشارة
 هذا وذلك فان المراد عما مراد
 منها من المعنى انما هو
 هذه او عقلية بان يشار الي المراد
 الي المراد ص ص

ولا يجزي ان هذه الاشارة لا توجب التعيين
الا بانضمام امر خارج مع تلك النسبة كتحقار
مضمون الصلة متلانا اشوا اليه الله النسبة
كما سعي تحقيقه ولقائل ان يقول كون الحرف
وصيغته المشتمل والمخاطب موضوعه لشخص
ظا واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم
كله ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا
الذي مثلا مراد به كل وقد اجنب
عن الاشارة الجنس بانها مبنية على جملة
بمنزلة الشخص المتأهد وكذا اتى الوصول
واما في ضمير الغائب فالظاهر ان لفظة
بصوم موضوعه للجنسيات المندرجة تحت
مفهوم الغائب المفرد المذكور وانما جرى
حقيقته او اضافته بحرف في النسبة
العائز تحقيقه واغرضنا ان هذه الفسحة
اي فسحة اللفظ الموضوع للشخص وصعبا
غاما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاضرة
لحوار ان يكون ما هنا لفظ وضع بامر عام لكل
من افرادة الشخصية ولم تكن فرينة احدي
الثلاثة المذكورة كما سما حروف المساني كالالف
ظلميا وكذلك لفظ العيس واحاسا مي الكتب



كالكافية والشافعية ولما كان الاقسام تسمر
في شي وتمتاز في شي اخر اذ ان فيه على ما
به الاشتراك وما به الامتياز فوضع القائمة
لاهل هذا وقال **الخاتمة تشتمل** النظام
اذ يقول ويشتمل على بالعطف لتكون مستدا
محدوف الخبر اي الخاتمة هذه التي تذكرها
او بالعكس ويحتمل ان يكون يشتمل والاسم
الشيء او من ضمن في الخبر ولا يخلع الي
الواو مع بقا النظام **قوله على تفسيرا**
يحتمل ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل
على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني لتكون
الالفاظ مستقلة علمها اسمال الطرق على
المطروق فلا يلزم اسمال التي على نفس ولما
كان ما فيها من الاحكام على مما تقدم اطلق
السميات **علم الاول** اي التسمية الاول
التكرار اي القصور واسم الاشارة والوصول
مستتر كفي ان مدلولها **بلايت معاني في**
غيرها يعني معاني هذه الثلاثة مستتر كما بان
كلامها بانها مع معاني في نفسه ملوطة تصد
مستقل بالمفهومية وضال للمعنى عليه وبه
وان كانت تلك المدلولات **تختص** بالعبارة



اي ليس كل من تلك المدلولات موصلا في العقل
بحسب فهمه مما وضع بازايم الابدان تمام قرينة
الربا من الخطاب والأشارة حسا وعقلا
قري اسمها لا حروف اي اذا كان معناها تمامها
مستقلة بالمعنى ومبينه قري اسم لان الاسم ما يكون
تمام معناه لذلك السببه **الثاني الأشارة**
العقلية لا تفيد التحقير هذا الشأن
الى الفرق بين الوصول والضمير واسم الأنا
بأنه الوصول مع القرينة التي هي الصلة
لا تفيد الجزئية وعلل ذلك بقولهم **فان**
تفيد التخلي بالكل لا تفيد الجزئية اما
كون القيد كليا فطر الى ان مجرد الصلة لا
يدل الا على انساب تضمنون جملة الى حدان
ما من غير تضمنين واما اعتبار كلية القيد
مع ان معنى الوصول محض على ما فرقتين
حيث ان المقنوم للعالم بالوضع من الوصول
وقد من الاطلاق ليس الا الامر الذي
لهوالة للملاحظة الشخصيات ولا تامة
كل مقيد بمضمون الصلة الذي هو كيلي
ايضا فلا ينهم السامع شخصا **مخلاف قرينة**
قرينة الخطاب والحس فان كلاهما



ينفرد الشخص فمنهم السامع منهما ما تنو فيه
 الشركه **فلهذا** كان اي المصغر واسم الاشارة
خبرين وهذا اي الموصول **كلمة** وفيه بحث
 اذ الموصول موضوع للمتحصص على ما حقق في الام
 فهم السامع العين لا يوجب كلفه الكلم اللبهم
 الا ان يقال المراد ان الموصول عد كلفا نظرا
 الى فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة
 العقلية مع قطع النظر عن الاعتصاف الجارحي
 لان الموصول كل حقيقة والافلا يستقيم
 كلامه اذ القرينة المفصلة للشخص المحتاج
 اليها في الاستعمال انما عرفت فلا فرق وان
 لم تعترف فلا فرق ايضا العطف افاضة الجزئية في
 الكل كمن لما كان المسترطبا من القرينة متو
 مضمون الصلة حكوا بان قرينة الموصول
 هي الصلة والاشارة العقلية المبهومة منها
 اي من انسابها والمعربى هذه التفرقة على
 ذلك التسمية **الثالث** عرفت **من هذه** اي
 مما سبق في مباحث التفسير **الفرق بين العلم**
والضمير حيث صرح بخصوص المعنى والوضع
 في العلم وبعد المعنى الخاص وعموم الوضع في
المصغر **وعلم** ايضا **قاد** **تفسير** **الجزئي** **اليهما**

دون الانتشار **في** كما فعل بعضهم **ظنا**
اي يتأعلى الظن ان ذلك اي اسم الانتشار
موضوع الامر عام الا انه يتعين بقوله الانتشار
الحيدة في المنقلبه في تعين دون اصل
الوضع **ومدلول الصبر** يتعين بالوضع الذي
مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان
التعنين قيمة ايضا وضعي كما عمل والمضمر قول
دون اسم الانتشار حال تنصير الهمما الي
مجاورين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقول
ظنا مقبول له للتفصيل **النسبة الرابع**
يسين لك من هذا اي من التقسيم المذكور
ان معنى قول العامة ان الحرف يدل على معنى
في غيره الا انه لا يستعمل بالمعنى الوضعية
بان لا يكون ملحوظا قصد اوبالذات بل يكون
ملحوظا شعاعا وعلى انه وسلم الى ملاحظة
غيره وهذا المعنى لا يتصور غاية الانتصاح
الاسم مد مقبولة فتقول انما ان المعاني
قد تكون ملحوظة قصد اوبالذات وقد
تكون ملحوظة شعاعا غير مقصودا بها
بل على انزالها الى ملاحظة غيرها ومراة لمشاهدة
ما سواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمعنى



والعمل وصالحه لان حکم علیها وبها وبالاصناف
الثانی غیر مستقلة بالمفهوم وبغير صالحه
لحکم علیها وبها وباصناف ذلك من قولك قام
زيد وقولك نسبة العمام الي زيد فانت في
الحالين مدرك لنسبة العمام اليه لكنها في
الحالة الاولى مدرك من حيث انها حاله
بن زيد والقيام والالتصاف في حالهما فكلما
قرأه تشاهدتهما ولذلك لا يمكن لك ان تحكم
عليها وبها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة
بالذات ومدرك بالافصاح بكنك احرا الاجرام
عليها يانها من باب النسب والاضافات فهي
على الاول غير مستقلة بالمفهوم وعلى الثاني
مستقلة بها وهذا لان البصر قد يكون متفرقا
بالذات فمضودا بالانصار وقد يكون متصفا
بشعاع على انه لا انصار غيره كالمراة فانك اذا
نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصور
فان قصدت الي مشاهدة الصور فالرأه في
تلك الحالة مستقرة ايضا لكنها غير مستقرة
بل تتعا ولا يمكن لك ان تحكم عليها وبها وتكون
الصور حينئذ مستقرة شعاعا غير محكوم عليها او بها
فنسبة البصر الي حدوثها ان نسبت البصر الي



مخسوساته واذا تمهد هذا فنقول معني
الابتداء معني له تعلق بغيره كاليوم مثلا
فذلك المعنى اذا لاحظنا العقل قصدا
والذات كان معني مستغلا بالمعنى
صالحا لان يحتم عليه كالتقريب الابداء معني
اضافي وبه كالتقريب ما يجب معني
الابتداء ويلزم منه ادراك متعلق بتعنا
وبالعروض اجمالا وهو بهذا الاعتبار قد لول
لفظ الابداء والى بعد ملاحظته على هذا
الوجه ان تعلقه بتعلق بخصوص فنقول
ابتداء سيري المنصرح ولا يخرج ذلك عن
الاستقلال واذا لاحظنا العقل من حيث
انه حالة بين اليد والبرق وحمله
لتعرف حالتهما ومراه شاهدتهما على هيئة
الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمعنى
غير صالح لان يحتم عليه اوجه وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ من وهذا ما ذكره بن الحاصب
في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل على
معني في نفسه يرجع الى معني اى ما دل على
معني باعتبار في نفسه وبالنظر اليه لا
باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف



ماد لعل معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لانا اعتبار في نفسه فقد
انضم ان ذلك متعلق الحرف انما وجب
ليحصل معناه في الذهن ان لا يمكن ان ذلك
الادراك متعلقه ونحوه للملاحظة لان
الواضع ان يتروط في دلالة على معناه الاقرب
ذكر متعلقه ولو لم يتروط ذلك كما يمكن فهم معناه
والحكم عليهم وفي نفسه فانه لا يرجع الي
طابل وايضا حيث لا دليل على هذا الاثر
في الحروف سوى القوام ذكر المتعلق في
الاسعمال وهو متروك بينها وبين الاسماء
اللازمة الاضافة للتعريف فالفرق الذي ذكره
بان ذكر المتعلق في الحروف لاصل الدلالة وفي
ذلك الاسماء لتخصيص الغاية التي هي التوصل
عنه **يكتف** واما ان عموم الوضوح في كل
من فهو ان الواضع بفعل معنى الابداء مطلقا
وهو اسر مستعمل بين الابداء التي الشخصية
التي كل منها محفوظ شعاعا ووضع لفظ من لم
اي لكل منها وفسر على هذا ما يربط
الحروف **بخلاف الاسم وانفصل** فان تعق
الاسم بتمامه مستقل بالمعنوية والفعل وان كان



تمام معناه غير مستقل بالمفهومية غير صالح
 للحكم عليهم اوبه الا ان جز معناه اعني
 الحديث مستقل بالمفهومية والحاصل
 ان قام زيد مثلاً يدل على حديث وهو
 القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين
 فاعله اعني النسبة الحكمة الخبرية فانها
 ملحوظة من حيث انها حالة بين الحديث
 وفاعله واليه لتعرف جالهما الا ان اظهرا
 متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان
 متعينا بنفسه بوجه وملحوظا بذكر
 الوجة والالما يمكن انقاع تلك النسبة
 لكن اللفظ لا يدل عليهم فلا يتحصل هذا
 الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد من
 ذكره كما هو حال المتعلق بالحرف فالفعل
 باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية
 فلا يصلح ان يحكم عليهم بشئ نعم جزوم اعني
 الحديث وطله ما خود في مفهوم الفعل
 على انه مستند الى شئ اخر فصار الفعل
 على باعتبار خبر مقناة بمكويته وعتنا
 عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم سمي
 فان قلت لم جعل النسبة العامة مضمومة

بها

الى المنسوب وحمل المجموع مدلولاً للفظ
الفعل ولم يضم الى المنسوب اليه كذلك
مع انه حالة يسميها ولا اختصاص لها باحد
قلت لعل السبب في ذلك النسبة
قائمة بالمنسوب اليه كالآية الغائبة
بالاب المتعلقة بالابن فان قلت
كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد
يستفاد منه نسبة غير مستعمله وطرفان
كذلك الصفة نحو قائم فلمجاز كون الصفة
محموماً بها وعليها وزن الفعل اجيب
بان النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة
تفسرها غير مربوطه بغيرها اصلاً
والمقصود من التركيب اعادة تلك النسبة
بخلاف الصفة فان النسبة المعيرة فيها
نسبة تفيدية غير تامة لان الصفة
انفراد المعنى عن غيره وعدم ارتباطها
به ولا تكون هي المقصودة اصلية بالافاد
من العبارة فلهذا حاز ان يلاحظ فان
الذات تارة فتجعل محموماً عليها وتارة
فان الوصف فتجعل محموماً بها واما
النسبة فيها فلا تصح المحموم عليها ولا بها



فان قلت ما ذكرتم من ان مجموع الفعل
 وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي
 ما ذكره النجاشي من ان المسند في قولنا زيد
 قام اليوم هو الجملة الفعلية **أجبت**
 بان المقصود ههنا حكم ان احد هاتين الحجتين
 بان ابا زيد قائم والتاني الحكم بان زيدا
 قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا
 بمفهوميين من حيث ان هذا الكلام بل المقصود
 الاصل في احد هاتين الاخر يعبرم التزاما فان
 كان المقصود هو الاول فزيد في هذا
 الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم
 عليه ولانه بل هو لنفسه المحكوم عليه
 وان كان المقصود الثاني فالسند هو
 القيام المقيد بالاب الا ترى انك لو قلت
 قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط
 بغيره اصلا ولو كان معني قام ابو انما
 كذلك لم يرتبط بزيد ولم تقع جوارعته
 ومن ثمة نسمع من النجاشي يقولون قام
 اليوم جملة وليس بكلام لتحديد عن ايقاع
 النسبة من طرفها القرينة ذكر زيد واران
 الضمير التذال على الارتباط الذي يستعمل

وجوده مع ارتفاع النسبة التسمية **الخامس**
قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل
والمتصرف أن ضاريا لا يورد على **جد الفعل**
المتصرفين جد والفعل بأنه ما دل على
مدنى في نفسه ففترت بأحد الأزمنة
الثلاثة وأورد عليه أن ضاريا يصدق
عليه هذا المد وليس يفعل فالمد ليس
بما يغ وفما سبق من الفرق بين الفعل
والمشغوق علم أنه لا يورد **فإنه** أي الفعل
ما دل على حدث ونسبه إلى موضوع
وزمانها على أن الحدث أول ما اغتم في مفهوم
وضاريا ليس كذلك لأنه يدل على ذات
ونسبة الحدث اليم والمتمم أو كما في الفعل
الحدث وفي المستوفى الذات وتعمل الابقود
الضمير في قوله فإنه إلى ضاريا ويتكون
كلمة ما تأقيم النسبة **السادس ويعلم**
منها أي مما سبق من التقسيم الفرق بين
اسم الجنس وعمل الجنس على أن في اسم الجنس
مذهبي لحدها وهو الأكثر استعمالا أنه
موضوع للماهية مع وحدة لا يعينها وليس
فردا منتشر الأذهب اليم ابن الحاجب



والزحشري والآخر انه موضوع للماهية
من حيث هي هي كاذب اليم المص في التبع
ولا يتحقق ان علم الجنس غير مذكور في التبع
فلا بد من تأويل لهذا الكلام وطوان الفرق
الذي ذكره مسمى على قول من يجعل اسم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي هي كما ان علم
الجنس كذلك الا ان بينهما فرقاً **فان على**
الجنس كما ساقه وضع جوهره للجنس
فبدل جوهره على كون تلك الحقيقة معلوم
للتخاطب متعينة عنده معروفة لان الاعلام
الشخصية تدل جوهرها بحسب الوضع
على كون تلك الاشخاص مفبوذة متعينة
عنده **وان اسم الجنس كذيب واسد**
لان يد على ذلك التعيين جوهره اصلا
بل توضع كغير معين من تلك الحقيقة
م حا التعيين وهو معنى فيه من خارج
بالالة من نحو **اللام** للتعريف والتعيين
جز مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم
الجنس فلماذا كالتقسيم على ان اسم الجنس
موضوع للمعنى المحلى الذي هو نفس الحقيقة
من غير اعتبار التعيين وان تعني علم الجنس



معلوم انه موضوع للحقيقة باعتبار التقنين
 وان معنى علم الحس انه موضوع للحقيقة
 باعتبار التقنين فيه اسند معرفة الفرق
 الى هذا التقييم الدال على معنى الفرق
 تأمل التسمية **الناظر الموصول بحس**
الحرف هذا اشارة الى حرف اخر من الموصول
 والحرف يعم التزاما من الفرق المذكور صريحا
 وهو استقلال المعنى وعدمه **فان الحرف**
يدل على معنى في غيره ويحصله وتعلم
بما اي بذلك الغير الذي هو اي معنى
 الحرف **معنى فم والموصول** عكس ذلك اذ
 معناها **امر متبوع** عند السامع **يقين عنده**
يعني اي بمفهوم الصلة الذي هو معنى
فيه اي في الموصول وانما قيد بالانتماء
 يكون عند السامع لانتماء في المعنى
 المراد بالموصول بحس الوضع وعند المنتظم
الناظر الفعل والحرف ليس كان في انهما
يدلان على معنى باعتبار كونه
تأنيدا للحس اشارة الى اصناع
 علة الحتم على الفعل والحرف مسجلين في
 معناهما وهي ان صح الحتم على الشي موقوفة

كذا
 كذا
 كذا



على ثبوته في نفسه اي استقلاله بالمعروفية
 ليمكن اثبات غيره له وكل من مدلول ما غير
 غير مستقل بل امر ثابت للغير بمعنى من مثله
 كما ذكره الاستدخال الخاص الذي يكون الية
 للاحظة الغير كالسر والمقبرة ومعنى
 ضرب هو ذلك الهدت الضوب الى فاعل
 ما ثبت تتون النسبة مرارة للملاحظة
 طرفها والة لتعرفها **ومن هذه الجهة**
 اي كون كل من مفهومي الفعل والحرف اسرا
 غير ثابت في نفسه بل غيره **لا يثبت له**
الغير اي لئلا هما بل لا يثبتان شي اصلا
 اذا كانا مستعملين في معنائهما وانما قيدنا
 بالاستعمال لئلا ينقص بقولهم ضرب
 فعل ماض ومن حرف جوفان الالفاظ كلها
 من حيث انفسها اي مفظوعا فيها النظر
 عن ارادة معانيها الموضوعية هي لها متاوة
 الودام في الصفة التي عليها وها ومنهم
 من قال قرب ومن مثله في تلك الضور السلم
 باعتبار دعوي وضع الالفاظ الموضوعية
 لمعان لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوصح
 وحيث لا دليل لهم على ذلك الدعوي لا ذكر

اللفظ



اللفظ وإرادة نفسه الهم علمه دعوى وضع
الهممات في مثل قولهم جئتكم بها وثلاثة
أحرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن
العاقل ولما قيل أن يقول بحسنه لا يكون
إمعنا في قول تعالى وإذا قيل لهم امنوا
اسما لا تستأوصف ولا أفلا لأن المراد
لعظمة امنوا فلا يصدق قول النحاة ولا
يتأني الكلام الا في اسمين او فعل واسم
والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأني
التي اخبر انه لا يتأني الا في اسمين حقيقة
او ما يقوم مقامهما او امنوا من حيث ارادة
نفس اللغظة كالاسم المستقل بالمعروفية
ولا يد من اعتبار هذا التاويل على هذا
المقدور لئلا يتكلم ذلك المصير وبذلك التوفيق
بينية على اعتبار ما هو الشايع في الاستعالات
على اعتبار النوادر واد كان معق الفصل
والحرف لذلك فامتنع الحذف عنهما **التاسع**
الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التشبيه التام
جهة الاسرار بينهما ذكر في النسبة التاسع
جهة الافتراق اعلم ان الفصل باعتبار معنى
معناه وهو الحديث كلي واما باعتبار ما معناه



وبها حدثت ونسبة في زمان معين الى موضوع
 ما ان في كلمته نظر بل هو باعتبار عام معناه
 كالحرف فكما ان لفظه من موضوعه وضعها
 عاما لكل ما بدأ خاص بخصوصه كذلك
 لفظه من موضوعه وضعها عاما لكل
 نسبة للحدث الى فاعل مخصوص بها فعمل
 من اقسام اللفظ الموضوع لغيره كغير
 مستقيم ولما كان الحدث الذي هو حرف
 معني الفعل مستقلا بالمعروف منه **قد يتحقق**
في ذوات متعددة صالحا لاكتسابه الى
 كل منها **فما تجاز نسبه الى خاص منها** اي
 من كل واحد منها **فبغيره** اي بالفعل
 باعتبار ذلك الحدث عن شئ وهو بهذا الاشباه
 سند دائما اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك
 بحسب الوضع فلا يمكن جعل مسدا اليه
ذوق الحروف اذ تحصل بدلوله اي بفعل
 مدلول الحرف الذي هو محصله الذهني
انما هو بما يتصل به اي بتنعمة بتأ
 حصل بدلول الحرف له من متعلقه واذا كان
 غير متصل في الفعل والتحقق **فلا يتحقق**
لغيره فلا يكون خبرا به كما لا يكون خبرا عنه

النسبة



التسمية العاشرة في بيان الغراب وفي كلمة
نظر فتأمل ووجه النظر ان الضمير مطلقا
سواء كان للغراب او المتكلم او مخاطب
موضوع لكل من الشخصات وصفها كلبا
عاما فقد علم منه ان في كلمة الضمير باعتبار
توهم وضع كل واحد من افراده لمفهوم كلي
كوضع هو لمفهوم الواحد المذكور الغراب
نظروا في بعض النسخ وفي كلمة وحوشه
نظر ووجهه ان كثر اما يكون الرصع اليم
للضمير الغراب كليا كما يكون خريسا والحكم
بان في احد فحاشا بعبه ككثرة فالحزم
نكلمته وخوشته تحمل نظر فتأمل والحكي
ان قد يتوهم كليا وقد يكون خريسا والمص
انما عده من الحيات نظر الى ان الحية
اللقية عده والمهملات مطلقا من العارفين
واعلم فيها الخريسة بنا على توهم المرم
بما وضع كسب يقينه التسمية **الحادية**
عشيرة المقصود من هذا التسمية الاشارة
الى توفقه من الاسماء التي نسبت له الحروف
في الترام ذكر المتعلق وذلك مثل **د و**
و فوق فان مفهومهما كلي لانهما بعني

كلمة



صاحب وعلو واي كان لا يستعمل الا
في حيزين اصنافين بالنسبة الى معناها

الذي يلو الصاحب والعلو لموضع الاضافة
 فلا يكونان حيزين بحسب الوضع بل محدد
 استعملها في الحيزين الاضافيين اللذين
 قد يكونان حيزين حقيقيين وقد يكونان
 كليتين ايضا كما تقول الاثنان ذوو نطق
 وذو حياة ولذا لا يصح ان تحمل على الحزبية
 الحقيقية علي ما ساد زمن المقابله بالمثل
 فظاير التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى
 الحرف جزئي مستحصم من بين السببية
التأني عشر لا سويك أي لا يوجد في

ربيه وبتك **تعاور** والاقاط بعضها مكان

بعض أي تناوب بعضها مكان بعض وان
 قوى بالضم فالمعنى تناوبها واقفا بعضها
 مكان بعض علي ان الجملة حال موكف **اذ**

المعتبر الوضع فتحتم الرسالة تدور ماعسى

ان يحظر بعض الالوهام ويهوان التحريم والكلم
 والحين سنة والعلمية والموصولية واسما لها الالفا
 انما يبروا عنياتها استعمل فيها من المعاني
 فاد اقلت متلا جاني ذو مال وارادته



ريد ان يتصل ان يتوهى انه جزى لاسمع ال
في الجزى وكذا اذا اخبر في تلة حفظ
التوراة في زيد قلت الذي حفظ
التوراة في هذه التلة فاضر في ما يتوهى
ان هذه الالفاظ اعلام تحصى لاختاد
المراد من كل منها ومن العلم السخصي
ووجه الدفع ما ذكر ان العسر في
الالفاظ هو حال الوضع والموضوع له في
دوامه وان اسعمل ههنا في شخص
فلا يكون جريسا بخلاف زيد فانه جزى
لوضعه لذلك الشخص وكذا الحال في
مثل هذا الصورة من الرسالة الوصية

بسم الله وعونه وحسن
توفيقه والحمد لله
وصلى الله على من
لا ينبي بعده

قطري في الدفاتر
على يد اصيف صصار
الذي هو انقول من
ان من زوار الدفاتر
ان من زوار الدفاتر

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QURANIC THOUGHT

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QURANIC THOUGHT



100

100